

نصحيقاتُ اللغويين

في

(نَهْدِيبُ اللُّغَةِ) لِلأَزْهَرِيِّ

عَرَضٌ وَدِرَاسَةٌ

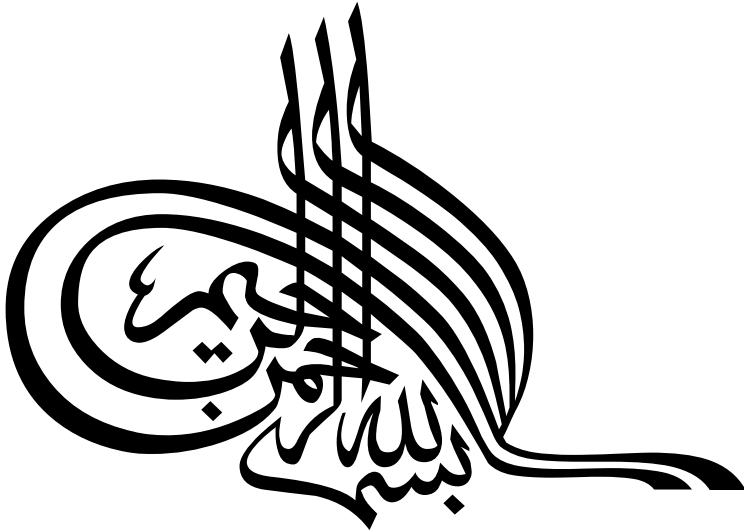
إِعْرَافًا

د. مُحَمَّدٌ عَبْدَالْعَالِ السَّيِّدِ إِبرَاهِيمَ

أستاذ أصول اللغة المساعد

في كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر







مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عَلَى نِعَمِكَ الَّتِي لَا نُحْصِيهَا عَدَدًا، وَلَا نَعْرِفُ لَهَا أَمَدًا،
حَمْدًا نَرْجُو بِهِ رِضَاكَ، وَنَسْتَدِرُّ بِهِ نِعْمَاكَ، وَكَكَ الشُّكْرِ عَلَى مَنَحِكَ الَّتِي أَوْلَيْتَهَا
ابْتِدَاءً، وَوَعَدْتَ عَلَى شُكْرهَا جَزَاءً، اللَّهُمَّ كَمَا عَلَّمْتَنَا بِالْقَلَمِ، وَأَنْطَقْتَنَا بِاللِّسَانِ
الْأَفْصَحِ، وَأَرَيْتَنَا الطَّرِيقَ الْأَوْضَحِ، فَارْزُقْنَا الزُّلْفَى لَدَيْكَ، بِالْحَمْدِ وَالنِّثَاءِ عَلَيْكَ،
اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَأْمُولُ، وَعَدْلُكَ الْمَأْمُونُ، فَنَعُوذُ بِكَ مِنْ زَلَلِ اللِّسَانِ وَالْقَلَمِ، كَمَا نَعُوذُ
بِكَ مِنْ زَلَّةِ الْقَدَمِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ، وَمَنْ تَبَعَ هَدْيِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ

فَمِنْ وَسَائِلِ حِفْظِ اللَّهِ (ﷻ) لِكِتَابِهِ أَنْ هَيَّا لُغَتَهُ - الْجَلِيلَةَ الْقَدْرَ، الْعَظِيمَةَ
الشَّانِ - عُلَمَاءَ فُضْلَاءَ أَفْنَوْا حَيَاتِهِمْ فِي خِدْمَتِهَا، فَاسْتَعَذَّبُوا الْمَشَاقَّ، وَقَطَعُوا
الْفِيَاغِيَّ، وَشَافَهُوا الْأَعْرَابَ الْخُلَّصَ الْمُوثِقَ بِدَقَّةِ لُغَتِهِمْ، حَتَّى أَنْفَدُوا كَثِيرًا مِنْ
الْأَوْرَاقِ وَالْأَحْبَارِ؛ لَجَمْعِ الْمَادَةِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ مَنَابِعِهَا الصَّافِيَّةِ، مِنْ أَمْثَالِ الْخَلِيلِ
وَسِيْبِيَّهِ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفِرَاءِ وَالْأَصْمَعِيِّ وَالْأَزْهَرِيِّ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا أَنْ بَعْضَهُمْ -
كَالْأَزْهَرِيِّ - بَلَغَتْ بِهِ غَيْرَتُهُ الْمَحْمُودَةَ عَلَى اللُّغَةِ أَنَّهُ كَانَ يُصْرِّحُ بِتَصْحِيفِ
بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِبَعْضِ الْأَلْفَاظِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى حِرْصِهِ عَلَى التَّوْثِيقِ، وَيُؤَكِّدُهُ
الِاسْمُ الَّذِي اخْتَارَهُ لِمَعْجَمِهِ (تَهْذِيبُ اللُّغَةِ) يَعْنِي: تَنْقِيَةُ اللُّغَةِ مِمَّا يَشُوبُهَا، وَمَا
ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ نَفْسُهُ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي دَعَتْهُ إِلَى تَأْلِيفِ كِتَابِهِ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ
مِنْ أَمَمَّا مَا وَجَدَهُ فِي كُتُبِ سَابِقِيهِ مِنَ الْخُلَلِ وَالتَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ، فَأَرَادَ -

رحمه الله- أن يكشفه لمن لا يعرفون آفات الكتب المصحفة المدخولة، ولا يميزون صحيحها من سقيمها^(١).

ولو أننا سلمنا لكل لغوي ينكر ما لم يصل إلى سمعه وتركنا له المجال، لذهب معظم اللغة بالإنكار، لا سيما والعربية بحر لا ساحل له، ومن ظن أنه يحيط باللغة فقد وهم، والقاعدة تقول: مَنْ سَمِعَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

فكان دافعي إلى هذه الدراسة إمطة اللثام عن تلك الألفاظ التي أكد الأزهري على وقوع التصحيف فيها، مع دراستها دراسة محايدة في ضوء ما ورد فيها من أقوال عند غيره من العلماء؛ سائلاً الله (ﷻ) أن أصل فيها إلى حكم أطمئن إليه في إثبات التصحيف أو عدمه.

ولمّا شاع عند الأزهري استعماله مصطلح (التصحيف)، فيقول: "هَذَا تَصْحِيفٌ" وَهُوَ عِنْدِي تَصْحِيفٌ" اقتبست ذلك عنواناً لهذه الدراسة، فسميتها:

تصحيفات اللغويين في (تهذيب اللغة) للأزهري

عرض ودراسة

والتي قمتُ فيها باستقصاء الألفاظ التي صرح الأزهري بتصحيفها، فتتبعتها فيما تيسر لي من كتب اللغة والمعاجم؛ لبيان مدى موافقة العلماء للأزهري في حكمه أو مخالفته.

وجاءت الدراسة في:

(١) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري: ٧/١ مقدمة الكتاب، تح/ عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

مقدمة: وفيها بيان بأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه.

وتمهيد: فيه تعريف لمصطلحي التصحيف والتحريف، مع بيان الفرق بينهما، وجهود العلماء في ذلك؛ لتكون مدخلا إلى الألفاظ التي طعن فيها الأزهري.

ثم اشتمل البحث على فصلين:

جاء الفصل الأول تحت عنوان: **ما عدّه الأزهريُّ تصحيفاً وأقره الأئمةُ عليه،**

وانقسم بحسب الألفاظ التي أكد الأزهري على تصحيفها إلى :

أولاً: تصحيف البصر أو تصحيف النظر.

ثانياً: تصحيف المعنى.

ثالثاً: تصحيف اللثغ.

رابعاً: التّصحيف بالتغيير في بنية الكلمة.

خامساً: التصحيف الذي يقع ضرورة في الكلام.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: **ما عدّه الأزهريُّ تصحيفاً وله وجهٌ**

لغويٌّ صحيحٌ يحملُ عليه، واشتمل على العناصر الآتية:

أولاً: ما يمكن حمّله على اختلاف اللهجات أو اللغات.

ثانياً: ما تقاربت ألفاظه ومعانيه، واتّحد المأخذ.

ثالثاً: ما تقاربت ألفاظه ومعانيه، واختلفت المأخذ.

رابعاً: ما اختلفت في عروبه وأعجميته.

خامساً: ما صحّفه الأزهري وهو من المشترك اللفظي.

سادساً: ما اختلفت ألفاظه لاختلاف المأخذ الاشتقائي.



سابعاً: ما يمكن حملُه على الترادف.

ثامناً: ما اختلفت ألفاظه واختلفت معانيه، وكلُّ صحيحٍ في سياقه.

تاسعاً: ما يمكن حملُه على القلب المكاني.

عاشراً: ما أكد الأزهري على تصحيفه والإجماع على ثبوته.

ثم ذيلت البحث بخاتمةٍ ضمّنتها أهمّ النتائج التي تمخّضت عنها الدراسة.

والله (ﷻ) أسأل أن يُجَنِّبنا التصحيفَ والتحريفَ في أقوالنا وأعمالنا وأفعالنا، كما أرجوه (سبحانه) أن يكون هذا البحثُ نافعاً كاتبه وقارئيه في الدنيا والآخرة، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وهو ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، وصلى الله على نبينا المختار، وعلى صحابته الأخيار، وآل بيته الأطهار، وسلّم تسليماً كثيراً.

د. مُحَمَّدُ عَبْدِ الْعَالِ السَّيِّدِ الْإِبْرَاهِيمِ



تمهيد

في الفرق بين التصحيف والتحريف

تعد قضية التصحيف والتحريف من أخطر القضايا اللغوية، والتي لا يصح التهاون أو التقصير فيها بحال من الأحوال؛ لأنها تتصل بسلامة النص وتأديته على الوجه الذي تركه عليه صاحبه.

ولم يفرق أكثر العلماء القدامى بين المصطلحين، ويُعد أول من فطن إلى الفرق بينهما الحسن بن عبدالله العسكري [ت ٣٨٢هـ]، وسار على دربه بعض المحدثين، حيث رأوا وجوب الفرق بينهما:

فالتصحيف: تغيير في نقط الحروف المتماثلة في الشكل، كالباء والتاء والياء، والجيم والحاء والفاء، والذال والذال، وهكذا، ومن ذلك: عباس وعيَّاش، والعيب والعتب والغيب، وحمزة وحمرة وجمرة^(١).

والأصل اللغوي لكلمة (تصحيف) يرجع إلى الأخذ عن الصحف دون التلقي من أفواه المشايخ، يقول العسكري: "وأما معنى التصحيف وقولهم صحفي فقد قال الخليل بن أحمد: الصحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أن قوما كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال

(١) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري: ٧٧، تح/ أ. عبدالعزيز أحمد، القاهرة ١٩٦٣م، وتحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبدالسلام هارون: ٦٠، ٦١، مؤسسة الحلبي بالقاهرة، مطبعة المدني ط ٢، ١٩٦٥م، ومناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين د. رمضان عبدالنواب: ١٢٤، ١٢٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٨٥م.

عِنْدَهَا: قَدْ صَحَّفُوا، أَي: قَدْ رَوَوْهُ عَنِ الصُّحُفِ، فَهُوَ مُصَحَّفٌ، وَمَصَدَرُهُ التَّصْحِيفُ^(١).

هذا، وَمَنْ يَأْخُذُ عِلْمَهُ مِنَ الصُّحُفِ لَا يَأْمَنُ مِنَ الْخَطِّ لِأَسْبَابِ ثَلَاثَةٍ:

أولها: تَصَرَّفُ المتأخِّرين في الخطِّ القديم.

وثانيها: تركُّهُمُ الشَّكْلَ إِلا قَلِيلاً، فيقعُ القارئُ -إن لم يكن بارِعاً في العربية- في اضطرابٍ شديدٍ حين القراءة؛ لأنَّه إما أن يقرأ الكلماتِ المحتملةً لوجوهٍ شتى بأي وجهٍ اتفق له، فيكون خطؤه أكثرَ من صوابه، وإما أن يقفَ وهو حائرٌ حتى يجدَ من يُزيلُ حيرته إن تيسرَ له ذلك.

وثالثها: تركُّهُمُ علاماتِ الفصلِ بين الجمل، حتى صار القارئُ -ولا سيما إن كان يقرأ بسرعة- لا يدري أين يقف^(٢).

ولذا رأينا العلماء يشددون في ضرورة الأخذِ والتلقي والمشافهة، وعدم الاعتمادِ على الصحفِ في تلقِّي العلم، فمدحوا من يأخذُ العلمَ من أفواه العلماء،

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري: ٢٤، تح/ محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة- القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ، وجاء في التاج: "والصَّحْفِيُّ، مُحرَّكَةً، مَنْ يُحْطَى فِي قِرَاءَةِ الصَّحِيفَةِ، وَقَوْلُ الْعَامَّةِ: الصُّحْفِيُّ -بِضْمَتَيْنِ- لَحْنٌ، وَالنَّسْبَةُ إِلَى الْجَمْعِ نَسْبَةٌ إِلَى الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْجِنْسِ، وَالوَاحِدُ يَكْفِي فِي ذَلِكَ"، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (ص ح ف): ٦/٢٤، تح/ عبدالكريم العزبائي وآخرين، سلسلة التراث العربي من إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح السمعوني الجزائري: ٨١٥/٢، تح/ عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

بينما ذموا من يأخذه من الصحف؛ لمظنة الوقوع في التصحيف، فيقول الشاعر:

مَنْ يَأْخُذُ الْعِلْمَ عَنِ شَيْخٍ مُشَافِهَةٍ يَكُنْ عَنِ الزَّيْفِ وَالتَّصْحِيفِ فِي حَرَمٍ
وَمَنْ يَكُنْ آخِذًا لِلْعِلْمِ عَنِ صُحُفٍ فَعَلِمَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالْعَدَمِ^(١)

أما **التحريف**: فهو العدولُ بالشيء عن جهته، وحرّف الكلام تحريفًا:

عَدَلَ بِهِ عَنِ جِهَتِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ (سُورَةُ النِّسَاءِ: ٤٦)^(٢)، وَهُوَ خَاصٌّ بِتَغْيِيرِ شَكْلِ الْحُرُوفِ وَرِسْمِهَا، كَالدَّالِ وَالرَّاءِ، أَوِ الدَّالِ وَاللَّامِ، أَوِ النُّونِ وَالزَّايِ، أَوِ المِيمِ وَالقَافِ، أَوِ اللَّامِ وَالعَيْنِ، إِلَى آخِرِ هَذِهِ الصُّورِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِتَغْيِيرِ شَكْلِ الْحُرُوفِ أَوْ رِسْمِ الْحُرُوفِ، فَقَدْ يَكُونُ بِالزِّيَادَةِ فِيهِ، وَالنَّقْصِ مِنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ بِتَبْدِيلِ بَعْضِ كَلِمَاتِهِ، فَالتَّحْرِيفُ - إِنْ - أَعْمٌ مِنَ التَّصْحِيفِ^(٣).

(١) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في السيّر الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال: ٩٨، مكتبة أضواء السلف.

(٢) مقابيس اللغة لابن فارس (ح ر ف): ٤٢/٢، تح/ عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(٣) ينظر: العربية خصائصها وسماتها د. عبدالغفار هلال: ٣٣٩، مطبعة الجبلوي، ط٤، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

وذهب فريق ثالث إلى جعل أحدهما أعم من الآخر، فيرى أنه إن كان التغيير في الكلمة بالنسبة إلى النقطة يسمى تصحيفاً، وإن كان ذلك التغيير في الحركات والسكنات فهو تحريف^(١).

فيما رأت طائفة رابعة عدم الفصل بين المصطلحين، وذهبت إلى أن كل تغيير في الكلمة يُطلق عليه تصحيف، وتُعرف المصحف بأنه الذي تغير بنقط الحروف أو حركاتها أو سكناتها مع بقاء صورة الخط في السياق، وهو - غالباً- ما يغير المعنى، ويشوه الحقائق^(٢).

أما المذهب الخامس فمع اتفاه مع سابقه في عدم التفرقة بين المصطلحين، إلا أنه يسميهما معاً (المُحَرَّف)، كما رأى ذلك ابن الصلاح وغيره^(٣).

وقد بذل العلماء قديماً وحديثاً- جهوداً مُضنية للقضاء على هاتين الظاهرتين، فراحوا يؤلفون كتباً تحدثوا فيها عن أشكال التصحيف والتحريف:

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر للملا علي القاري: ٤٨٩، ٤٩٠، تقديم الشيخ/ عبدالفتاح أبو غدة، تح/ محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم- لبنان/ بيروت، الطبعة: بدون.

(٢) رسالة في علوم الحديث وأصوله لكamal الدين الطائي: ١١٠، تقديم/ محمد خليفة التونسي، بغداد ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، وينظر: تصحيفات المحدثين للحسن العسكري دراسة لغوية تحليلية د. أحمد طه سلطان: ١٨، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح لتقي الدين المعروف بابن الصلاح: ٢٧٩ وما بعدها، تح/ نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، والسابق الثاني نفسه.

• فأول ما وصل إلينا كتابُ حمزة بن الحسن الأصفهاني [ت ٣٦٠هـ]،
الذي وضع كتابه الشهير الذي نُشر أكثر من مرة بعنوان (التنبيه على حدوث
التصحيف).

• ومن بعده كتاب (التنبيهات على أغلاط الرواة) لعلي بن حمزة البصري
[ت ٣٧٥هـ].

• ثم ألف أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري [ت ٣٨٢هـ] كتابين
هما:

(شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وطُبع محققاً، والثاني بعنوان
(تصحيفات المحدثين) ونشر -أيضاً- محققاً.

وإنما كان غرضهم من هذه المؤلفات محاصرة هذه الظاهرة، ومقاومة هذه
الآفة العلمية بما يقضي عليها أو يخفف من حدتها، ولم يكتفوا بذلك، وإنما
اصطنعوا وسائل شتى لحفظ الكلام وصونه من التصحيف، ومن هذه الوسائل
أنواع الضبط المختلفة ومنها:

١- **الضبط بالعبارة أو بالنص:** وهو أكثر صور الضبط دقةً
ووضوحاً، بأن يصف الكاتب حروف الكلمة التي هي مظنة التصحيف، بما يُزيلُ
أو يُبعدُ عنها شبهة التصحيف، لذلك رأينا العلماء يعتمدون عليه كثيراً،
فينصون على حركة الحرف -فتحة أو كسرة أو ضمة أو سكوناً- كقولهم:
"المُعَرَّس: بضم الميم وفتح العين والراء المهملتين مع تشديد الراء وآخره
سين مهملة، وأصل المُعَرَّس موضع النزول مُطلقاً أو في آخر الليل"^(١).

(١) طرح التثريب في شرح التقريب للحافظ العراقي: ١٣٧٦/٤، تح/ حمدي
الدمرداش محمد، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ط الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢- الضبط بالنظير المشهور: حيث يأتي المؤلف بألفاظ مشهورة

في الاستعمال، ليقس عليها الألفاظ التي يختلط على الناس طريقة النطق بها، ومن ذلك: "أَبْرَتُ النَّخْلِ أَبْرُهُ أَبْرًا بِالتَّخْفِيفِ كَأَكَلْتَهُ أَكَلَهُ أَكَلًا، وَأَبْرَتُهُ بِالتَّشْدِيدِ أُؤْبِرُهُ تَأْبِيرًا كَعَلَّمْتَهُ أَعَلَّمَهُ تَعْلِيمًا، وَهُوَ أَنْ يُشَقَّ طَلْعُ النَّخْلَةِ لِيُذَرَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ ذَكَرِ النَّخْلِ"^(١).



٣- الضبط الاصطلاحي: ويستخدم ذلك النوع من الضبط للتمييز

بين الكلمات، كما جاء في الصحاح: "الهُزَالُ ضِدُّ السَّمَنِ يُقَالُ: هُزِلَتْ الدَّابَّةُ هُزَالًا عَلَى مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ"^(٢)، "وَالْعُسَيْلَةُ: بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَفْحِ السَّيْنِ تَصْغِيرُ عَسَلَةٍ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ"^(٣).

٤- الضبط بالوزن: وهو أحد الطرق التي يعتمد عليها في ضبط

الكلمات، كقولهم: "إِسْحَاقُ بْنُ مِرَارٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ عَلَى وَزْنِ قِتَالٍ، وَقِيلَ: مِرَارٌ بِفَتْحِهَا وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ كَعَمَّارٍ، وَقِيلَ: بِفَتْحِهَا وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ كَغَزَالٍ"^(٤).

(١) السابق: ١٥٦٣ / ٥ .

(٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (هـ ز ل): ١٨٥٠ / ٥، تح/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ط٤، ١٩٩٠م.

(٣) طرح التثريب: ٦ / ١٨١٤ .

(٤) السابق: ٧ / ٢١٨٥ .

الألفاظ التي نصُّ الأزهرِيُّ على وقوعِ التَّصحيحِ فيها

نصُّ الأزهرِيِّ في مقدمة معجمه (تهذيب اللغة) على أنه تصفَّح كتب المتقدمين ففرَّق بين صنفين من العلماء:

الصَّنْفُ الأوَّلُ: الأثباتُ المُتقنون، والثقاتُ المُبرِّزون^(١) من اللغويين، وقد سَمَّاهم طبقةً طبقةً؛ إعلاماً لمن خفي عليه مكانهم من المعرفة، كي يكونوا هم المعتمدين في الرواية.

الصَّنْفُ الثاني: أَفْوَاحٌ اتَّسموا بسمةِ المعرفةِ وعلمِ اللُّغةِ، ولكنهم أَلْفَوْا كِتَابًا لم يُفرِّقوا فيها بين الصَّحيحِ والسَّقيمِ، وإنما حشَوْها بالمُزالِ المُفسدِ، والمُصحَّفِ المُغَيَّرِ، الَّذِي لا يَتَميِّزُ ما يَصِحُّ مِنْهُ إِلَّا عِنْدَ النَّقَابِ^(٢) المُبرِّزِ، والعالمِ الفطنِ، لنحذُرُ الأغمارَ اعتماداً ما دوَّتوا، والاستنامةَ إلى ما أَلْفَوْا^(٣).

(١) يقال: بَرَزَ الرجلُ: إذا فاقَ على أصحابه، ينظر: الصحاح (ب ر ز): ٨٦٤/٣، واللسان (ب ر ز): ٣٠٩/٥، تح/ عبدالله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، واسم أوَّل الخيلِ في السَّبَّاقِ: المُجَلِّي وَهُوَ السَّابِقُ وَالْمُبَرِّزُ، ينظر: المصباح المنير للفيومي: ٧٠٨/٢، المكتبة العلمية، بيروت.

(٢) والنَّقَابُ: الحَبْرُ العالِمُ بغوامضِ الأمورِ، وَقَالَ أَبُو عبيد: النَّقَابُ: هُوَ الرَّجُلُ العالِمُ بالأشياءِ، الباحثُ عَنها، الفطنُ، الشَّدِيدُ الدُّخُولِ فِيها، ينظر: العين للخليل بن أحمد (ن ق ب): ١٠٨/٥، تح/ د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، ومعجم ديوان الأدب للفارابي: ٤٥٥/١، تح/ د. أحمد مختار عمر، ومراجعة: د. إبراهيم أنيس، طبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، والتهذيب (ن ق ب): ١٦٠/٩.

(٣) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرِيِّ (أ ر ب): ٢٥/١ مقدمة الكتاب، والأغمارُ: جمع غُمْر، وَهُوَ الجَاهِلُ الغرُّ الَّذِي لَمْ يُجَرِّبِ الأُمُورَ كَأَنَّها سِتْرَتٌ عَنهُ، ينظر: المقاييس

ونستطيع تقسيم الألفاظ التي أوردها الأزهري في معجمه، ونسبها إلى التّصنيف إلى قسمين:

القسم الأول: ما عدّه الأزهريّ تصحيفاً وأقره الأئمة عليه.

القسم الثاني: ما عدّه الأزهريّ تصحيفاً وله وجه لغويّ صحيحٌ يحمل عليه.



(غ م ر): ٣٩٣/٤، والنهية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣/٣٨٥، تح/ ظاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

الفصل الأول

ما عدّه الأزهرىُ تصحيفاً وأقره الأئمةُ عليه

ينقسمُ التصحيفُ - فيما ورد من ألفاظٍ في (تهذيب اللغة) - إلى الأقسام التالية:

أولاً: تصحيفُ البصر أو تصحيفُ النظر:

ويقعُ بسبب خطأ العين في قراءة الصحيفة أو كتابتها، ويحدثُ - من وجهة نظر علم اللغة العصبيّ - بسبب الاضطرابات الدماغية التي تؤثر في اللغة، وهي تحدث من إصابة الجزء الأمامي من الدماغ بأضرارٍ يمكن أن تؤثر في مقدرة الشخص على الكلام والكتابة، فيُصابُ صاحبه بما يُعرفُ بالعمه البصريّ، الذي يُمكنُ صاحبه من الرؤية جيداً من دون تمييز ما يراه، خاصةً في الحروف المتشابهة، كالباء والتاء والثاء والنون والياء، وهكذا^(١)، ومن أمثله التي أوردها الأزهرى في تهذيبه:

١ - تصحيف العين إلى الغين:

يَوْمُ بُعَاث:

يقولُ الأزهرىُ: "قلت: وبُعَاثُ بِالْعَيْنِ: يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ مَعْرُوفٌ، ذَكَرَهُ الْوَأَقِدِيُّ وَمَحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي (كِتَابَيْهِمَا)^(٢)، وَذَكَرَ ابْنُ الْمَظْفَرِ^(١) هَذَا فِي

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري دراسة لغوية تحليلية د. أحمد طه سلطان: ٥٩، ٦٠، وينظر: علم اللغة العصبي د. إبراهيم عبدالعزيز أبو حميد: ٢٠١، ٢٢٩، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (١٨) ذو القعدة ١٤١٧هـ.

(٢) ينظر: سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي) لمحمد بن إسحاق: ٣١٩، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، وكتاب المغازي =

كتاب (الغَيْن) فَجَعَلَهُ يَوْمَ بُعَاثٍ فَصَحَّفَهُ. وَمَا كَانَ الْخَلِيلُ يَخْفِي عَلَيْهِ يَوْمَ بُعَاثٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَشَاهِيرِ أَيَّامِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا صَحَّفَهُ اللَّيْثُ وَعَزَاهُ إِلَى خَلِيلِ نَفْسِهِ، وَهُوَ لِسَانَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

بُعَاثٌ: مَكَانٌ، وَقِيلَ: حَصْنٌ، وَقِيلَ: مَزْرَعَةٌ عِنْدَ بَنِي قَرِيظَةَ عَلَى مِيلِينَ مِنَ الْمَدِينَةِ، كَانَتْ بِهِ وَقْعَةٌ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ قُتِلَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ^(٣).

وَأَكَّدَ ابْنُ دَرِيدٍ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ قَالَ: سَمِعَنَاهُ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالْعَيْنِ وَضَمَّ الْبَاءَ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ الْخَلِيلِ بِالْعَيْنِ مُعْجَمَةً وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ



=للوفاذي: ٧٧/١، تح/ مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي - بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(١) يقصد: الليث بن المظفر؛ لأن الخليل أملى عليه كتاب العين، ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأديباء لكamal الدين الأنباري ص ٤٥، تح/ إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٢) التهذيب (ب ع ث): ٢٠١/٢، وينظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٧٨/١، تح/ د. عبدالمعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، واللسان (ع م د): ١١٧/٢، والتاج (ع م د): ١٧١/٥.

(٣) سيرة ابن هشام: ٥٥٥/١، تح/ مصطفى السقا وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، والروض الأنف للسهيلي: ٣٥٨/٤، تح/ عمر عبدالسلام السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي: ١٩٢/٣، تح/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

غيره، وأنكر ذلك قائلاً: وَلَيْسَ هَذَا صَحِيحًا عَنِ الْخَلِيلِ أَيْضًا^(١)، وعده الآبي من المأخذ على الخليل في معجمه^(٢)، وأكد الحسن العسكري على أنه من تصحيفات المُحدِّثين^(٣)، وذكره الصفدي من مُخالفاتِ الخليلِ الناسَ قال: "خالفَ الخليلُ بنُ أحمدَ الناسَ في أشياء منها: بُعَاث، بعين منقوطة، وهذا يومٌ مشهورٌ من أيام الأوس والخزرج، وهو يوم بُعَاث، بعين غير منقوطة"^(٤)، ورأى أبو بكر العامريُّ أنَّ الأصلَ في الروايةِ بالمهملة، والإعجام شاذ^(٥)، وجاء عند القاضي عياض أنه بالعين المُهْمَلَة عند أكثر أهل اللُغَة والرواة^(٦).



(١) جمهرة اللغة لابن دريد (ب ع ث): ٢٦٠/١، مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدر آباد ط١، ١٣٤٤هـ، وينظر: المحيط (ب ع ث): ٤٠٧/١، والمزهر للسيوطي: ١٠٠/١، تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) نثر الدر في المحاضرات للآبي: ١٦٨/٥، تح/ د. عبدالغني محفوظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(٣) تصحيفات المُحدِّثين للحسن العسكري: ٦١٣/٢، وينظر: المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي: ٤٦/١، الناشر: دار الكتاب العربي، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١٣٩/١، والمصباح المنير لليومي: ٥٢/١.

(٤) تصحيح التصحيف وتحريف التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: ١٦٢، تح/ السيد الشرفاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٥) بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل ليحيى بن أبي بكر العامري الحرصي: ١١٠/١، الناشر: دار صادر بيروت.

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض: ١١٦/١، المكتبة العتيقة ودار التراث.



ويتضح من إجماع اللغويين على إيراد اللفظ بالعين المهملة أن وجوده عند الخليل بالمعجمة لونه من التصحيف الذي صحفه الليث، يقول الحموي: "وكان الليث بن المظفر -صاحب الخليل بن أحمد- أحد من أخذ عنه النحو واللغة وروى عنه، وأدخل في كتاب الخليل من علم القوم شيئاً كثيراً فأفسد الكتاب بذلك"^(١)، وهو ما أكده الأزهري نفسه في مقدمة التهذيب، أثناء حديثه عن الليث قال: "الليث بن المظفر: الذي نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب (العين) جملة ليُنْفَقَه باسمه، ويُرَغَبُ فِيهِ مَنْ حَوْلَهُ. وأُثْبِتَ لَنَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ الْفَقِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ رَجُلًا صَالِحًا، وَمَاتَ الْخَلِيلُ وَلَمْ يَفْرغْ مِنْ كِتَابِ (العين)، فَأَحَبَّ اللَّيْثُ أَنْ يُفَقَّ كِتَابَ كُلِّهِ، فَسَمَّى لِسَانَهُ الْخَلِيلَ، فَإِذَا رَأَيْتَ فِي الْكِتَابِ (سَأَلْتُ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ)، أَوْ (أَخْبَرَنِي الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ) فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَلِيلَ نَفْسَهُ. وَإِذَا قَالَ: (قَالَ الْخَلِيلُ) فَإِنَّمَا يَعْنِي لِسَانَ نَفْسِهِ. قَالَ: وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِضْطِرَابُ فِي الْكِتَابِ مِنْ قِبَلِ خَلِيلِ اللَّيْثِ"^(٢)، هذا، ومن أدب الأزهري أنه كلما ذكر تصحيفاً نسبه إلى الليث، تأدباً مع الخليل وتنزيهاً له عن الخلط والخطأ، فرحم الله (ﷺ) شيوخنا الأجلاء، وأدبنا بأدبهم الجمّ.

والتصحيفها من قبيل تصحيف النظر، حيثأخطأ المصحف في نطق العين فحوكها إلى الغين فوق التصحيف (التصاعدي)، والذي نتج عنه تغيير في أصول المباني والمعاني، فانتقلت الكلمة من (بُعَاث) -وهو يومٌ مشهورٌ من أيام الأوس والخزرج- إلى (بُعَاث) وهو طائرٌ بطيء الطيران، صغيرٌ، لا يصيد شيئاً

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي: ٢٢٣١/٥، تح/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي،

بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(٢) التهذيب: ٢٥/١ مقدمة الكتاب، وينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: ٢٢٥٣/٥.

من الطَّيْر، وَفِي الْمَثَلِ: إِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ، يُضْرَبُ مَثَلًا لِلنِّيمِ يَرْتَفَعُ
أَمْرُهُ^(١).

٢ - تصحيف النون إلى التاء:

التَّالَانُ:

يقول الأزهريُّ: "وَقَالَ اللَّيْثُ: التَّالَانُ الَّذِي كَأَنَّهُ يَنْهَضُ بِرَأْسِهِ إِذَا مَشَى
يُحْرَكُهُ إِلَى فَوْقٍ، قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ فَاضِحٌ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّالَانُ بِالنُّونِ، وَذَكَرَ
الليثُ هَذَا الْحَرْفَ فِي أَبْوَابِ التَّاءِ فَلَزِمَنِي التَّنْبِيهُ عَلَى صَوَابِهِ لِنَلَا يَغْتَرُّ بِهِ مِنْ
لَا يَعْرِفُهُ، وَقَالَ: وَقَدْ أَوْضَحْتُ الْحَرْفَ فِي بَابِ اللَّامِ وَالنُّونِ"^(٢).

وفي (باب نعوت ألوان مشي الناس واختلافها) ينقل أبو عبيد عن
الأصمعيَّ أنَّ اللفظَ بالنون: فالتَّالَانُ: الذي كأنه ينهض برأسه إذا مشى يُحْرَكُهُ
إلى فوق، مثل الذي يعدو وعليه حملٌ ينهض به^(٣)، وأكده الثعالبي في (تفصيل
ضروب مشي الإنسان وعدوه)^(٤)، وتبعهم جمعٌ من اللغويين^(٥).

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ب غ ث): ٤٨٩/٥، تح/ د. عبد الحميد
هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م،
(٢) التهذيب (ت أ ل): ٢٢٩/١٤، وينظر: اللسان (ت أ ل): ٧٦/١١، والتاج (ت أ ل):
١٣٣/٢٨.

(٣) الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣٧٢/١، تح/ صفوان عدنان داوودي،
الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٤/١٥هـ.

(٤) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي: ١٣٦، تح/ عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء
التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

(٥) ينظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني: ٢٨٣/٣، تح/ إبراهيم الإيباري، راجعه: محمد
خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ =

بينما تردّد صاحبُ القاموس فذكر الوجهين في اللفظ: فالتألانُ، محرّكةٌ: الذي كأنّه يَنْهَضُ برأسِهِ إذا مَشَى، أو الصوابُ بالنون^(١).

ومع إثبات اللفظ بالنون من قبل جمهرة اللغويين، وإهمالهم إياه بالتاء لا نجد بدءاً من عدّه تصحيفاً، كما رأى الأزهري، وهو من نوع (التصاعدي) الذي صَحَّفَتْ فِيهِ النونُ لتتحولَ إلى التاء.

٣ - تصحيف الجيم إلى الحاء:

الحبّاءُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الحَبَّاءُ لَوْحُ الإسْكَافِ المُسْتَدِيرِ، وَجَمَعَهَا حَبَوَاتٌ، قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ فَاحِشٌ، وَالصَّوَابُ: الجَبَّاءُ بِالْجِيمِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الجَعْدِيِّ:

كجبّاءة الخزم^(٢).

١٩٧٤م، ومعجم ديوان الأدب للفارابي: ٢٠٦/٤، والصحاح (ن أ ل): ١٨٢٣/٥، ومجمل اللغة (ن أ ل): ٨٥٠/١، تح/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، والمقاييس (ن أ ل): ٣٧٧/٥، والمخصص لابن سيده: ٣٠١/١، تح/ خليل إبراهيم جفال، الناشر دار إحياء التراث العربي- بيروت ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(١) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت أ ل): ٩٧٠، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٢) التهذيب (ح ب أ): ١٧٣، ١٧٢، وينظر: اللسان (ح ب أ): ٥٣/١، والتاج (ح ب أ): ١٨٦/١، والبيت من المنسرح للنايعة الجعدي كما في: إصلاح المنطق: ٥٣، تح/=

ولم أرَ فيما لديّ من الكتب من وافق الليث بإيراد اللفظة بالحاء المهملة، بينما رأى ابنُ قتيبة ما ارتآه الأزهرِيُّ، فاللفظُ عنده بالجيم قال: "الجَبَاةُ خَشَبَةُ الحَدَاءِ"^(١)، وتبعهما جمعٌ من أئمة اللغة^(٢)، ويظهر من ذلك أن كلام الليث مما صحَّفه على الخليل في كتابه، أو من عمل النَّسَّاحِ بعدهما، حيث إن الاشتقاق يأبى ما ذهب إليه، فالمادة (ح ب أ) لم يَرِدْ لها في المعاجم معنى



=محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، والمنجد في اللغة: ١٤٤، وتمامه:

في مَرَفِقِهِ تَقَارُبٌ وَله بَدْدَةٌ نَحْرٌ كَجَبَاةِ الخَزَمِ

(١) المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة الدينوري: ١/١٣٨، تح/ المستشرق د. سالم الكرنكوي، وعبدالرحمن اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن، بالهند [ط١، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م]، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت: ٥٣، والتقفية في اللغة للبندنجي: ٨٦، المحقق: د. خليل إبراهيم العطية، الناشر: الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي (١٤) مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٦م، والمنتخب لكراع النمل: ١/٣٣٢، والأمالي للقاللي: ١/٢٧٨، ومجمل اللغة: (ج ب أ): ١/٢٠٦، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري: ١٦٦، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م، والمحكم (ج ب أ): ٧/٤٩٥، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية، للأجدابي: ٢٣٧، تح/ السائح علي حسين، الناشر: دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة- طرابلس- الجماهيرية الليبية، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلانيوسي: ٣/١٠٨، تح/ الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م، والعباب: ١/٥، والقاموس المحيط: ٣٦، والتاج (ج ب أ): ١/١٦٩.

القطع الذي هو وظيفة خشبة الحذاء التي يحذو عليها، والتصحيف هنا من نوع (الانحداري) حيث أخطأ نظراً المصحف حرف الجيم فحوّله إلى الحاء.

احْفَظْتَ الْجِيْفَةَ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: احْفَظْتَ الْجِيْفَةَ إِذَا انْتَفَخَتْ.

قلت: هَذَا تَصْحِيفٌ مُنْكَرٌ، وَالصَّوَابُ: احْفَظْتَ بِالْجِيمِ، وَرَوَى سَلْمَةُ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ قَالَ: الْجِيْفَةُ: الْمَقْتُولُ الْمُنتَفِخُ بِالْجِيمِ، وَهَكَذَا قَرَأْتُ فِي (نَوَادِرِ ابْنِ بَزْرَجٍ) لَهُ بِحِطِّ أَبِي الْهَيْثَمِ الَّذِي عَرَفْتَهُ لَهُ احْفَظْتَ بِالْجِيمِ، وَالْحَاءُ تَصْحِيفٌ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّيْثُ هَذَا الْحَرْفَ فِي كِتَابِ الْجِيمِ فَظَنَّتُ أَنَّهُ كَانَ مُتَحِيرًا فِيهِ فَذَكَرَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ^(١).

وجاء في العين إثبات اللفظة بالحاء: "وتقول: احْفَظْتَ الْجِيْفَةَ أَي: انْتَفَخَتْ"^(٢)، وتبعه ابن سيده^(٣)، بينما أكد ثعلب على أَنَّ الْكَلِمَةَ بِالْحَاءِ تَصْحِيفٌ^(٤)، وسار الجوهري على دربه، فالكلمة عنده بالجيم، وما عداها تصحيف^(٥).

(١) التهذيب (ح ف ظ): ٢٦٦/٤، وينظر: اللسان (ح ف ظ): ٤٤٢/٧، والتاج (ح ف ظ): ٢٢٢/٢٠.

(٢) العين (ح ف ظ): ١٩٩/٣.

(٣) المحكم (ح ف ظ): ٢٨٥/٣.

(٤) الصحاح (ح ف ظ): ١١٧١/٣، والمزهر: ٣١٥/٢.

(٥) الصحاح (ح ف ظ): ١١٧١/٣.

أما الفيروزآبادي فبدأ متردداً بإثبات اللفظ بالوجهين قال: "واحفاظتِ الحِيَّةُ: انتَفَخَتْ، أو الصوابُ بالجيم^(١).

والاشتقاقُ يؤيدُ ما رمى إليه الأزهرِيُّ، إذ يمكنُ أن تؤخذ (اجفَأَتْتَ بالجيم) من (جفا) ومعناه: بعدُ الشيءُ عن الشيء، و (فظَّ) بمعنى: تجهَّم واغظَّ، وكلا المعنيين ظاهرٌ في الجيفة، ويثبت أيضاً التصحيفُ في اللفظ بالحاء.

نَحَلَ فلانٌ فلانًا :

يقولُ الأزهرِيُّ: "وقالَ اللَّيْثُ: نَحَلَ فلانٌ فلانًا أي سابه، فَهُوَ يَنْحَلُهُ: يسابه، وقالَ طرفةٌ:

فَذَرَدًا وَأَنْحَلَ التُّعْمَانَ قَوْلًا كَكَحَّتِ النَّاسُ يُنَجِدُ أَوْ يَنْغُرُ^(٢)

قلتُ: قَوْلُهُ (نَحَلَ فلانٌ فلانًا) أي سابه باطلٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لـ (نَجَلَ فلانٌ فلانًا) إذا قطعهُ بالغيبة، وَرُوِيَ فِي الْحَدِيثِ: (مَنْ نَجَلَ النَّاسَ نَجَلُوهُ)^(٣) أي: مَنْ عَابَ النَّاسَ عَابُوهُ، وَمَنْ سَبَّهُمْ سَبُّوهُ^(٤).

ووافق ابنُ منظورِ الأزهرِيُّ فذهب إلى أنه يُقالُ: مَنْ نَجَلَ النَّاسَ نَجَلُوهُ أي: من شارَّهم شارَّوهُ. وفي الحديثِ: من نَجَلَ النَّاسَ نَجَلُوهُ، أي مَنْ عَابَ

(١) القاموس (ح ف ظ): ٦٩٥/١.

(٢) والبيت من الوافر ولم أقف عليه في ديوان طرفة، وهو معزومٌ إليه في العين: ٢٣١/٣، واللسان (ن ح ل): ٦٤٧/١١، والتاج (ن ح ل): ٤٦٤/٣٠.

(٣) الحديث في النهاية: ٢٣/٥، ومجمع بحار الأنوار: ٦٦٤/٤.

(٤) التهذيب (ن ح ل): ٤٢/٥، وينظر: اللسان (ن ح ل): ٦٤٧/١١، والتاج (ن ح ل): ٤٦٤/٣٠.

النَّاسَ عَابُوهُ، وَمَنْ سَبَّهَمْ سَبَّوهُ وَقَطَعَ أَعْرَاضَهُمْ بِالشَّتْمِ كَمَا يَقْطَعُ الْمِنْجَلُ الْحَشِيشَ، وَقَدْ صَحَّفَ هَذَا الْحَرْفُ فَقِيلَ فِيهِ: نَحَلٌ فَلَانٌ فَلَانًا إِذَا سَابَهُ، فَهُوَ يَنْحَلُهُ يُسَابُهُ^(١)، وَإِلَى ذَلِكَ مَا لَأُثْمَةُ اللُّغَةِ مَعَ إِهْمَالِهِمْ مَا أَثْبَتَهُ اللَّيْثُ مِنْ إِبْرَادِ الْفِعْلِ بِالْحَاءِ^(٢).

واشتقاقاً الكلمة من الجيم، مع إهمالهم إياها بالحاء تؤيد ما رمى إليه الأزهري فـ "النَّجْلُ وَالْقَرْضُ مَعْنَاهُمَا الْقَطْعُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَدِيدَةِ ذَاتِ الْأَسْنَانِ: مِنْجَلٌ"^(٣)، فكما أن المنجل يستخدم في قطع الحشائش والنجيل وحصد الزروع والثمار وغيرها، فكذلك من يسب الناس ويشتمهم كأنه يزيل عنهم الخير والمعروف؛ ليلصق بهم الشر.

٤ - تصحيف الحاء إلى الخاء، والضاد إلى الصاد:

الْخِصْبُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ - فِي هَذَا الْبَابِ - الْخِصْبُ: حَيَّةٌ بِيضَاءُ تَكُونُ فِي الْجَبَلِ.

قُلْتُ: وَهَذَا أَيْضًا تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: الْحِصْبُ بِالْحَاءِ وَالضَّادِ.

(١) اللسان (ن ج ل): ٦٤٧/١١.

(٢) الصحاح (ن ج ل): ١٨٢٥/٥، والمجمل (ن ج ل): ٨٥٧/١، ومقاييس اللغة (ن ج ل): ٣٩٦/٥، والنهاية: ٢٣/٥، والقاموس (ن ج ل): ١٠٦١، والتاج (ن ج ل): ٤٥٦/٣٠.

(٣) التهذيب (ن ح ل): ٤٣/٥، وينظر: اللسان (ن ح ل): ٦٤٧/١١، والتاج (ن ح ل): ٤٦٤/٣٠.

قَلْتُ: وَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَمَا شَاكَلَهَا أَرَاهَا مَنْقُولَةً مِنْ صُحُفِ سَقِيمَةٍ إِلَى كِتَابِ اللَّيْثِ، وَزِيدَتْ فِيهِ، وَمَنْ نَقَلَهَا لَمْ يَعْرِفِ الْعَرَبِيَّةَ، فَصَحَّفَ وَغَيَّرَ فَأَكْثَرَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ^(١).



وَأُثِبَتِ الْخَلِيلُ اللَّفْظَ بِالْخَاءِ وَالصَادِ فـ "الْحَصْبُ: حِيَةٌ بِيضَاءُ فِي الْجَبَلِ، وَالْجَمِيعُ: الْأَخْصَابُ"^(٢)، فِيمَا خَالَفَهُ ابْنُ سَيْدِهِ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ الْحَصْبَ وَالْحَضْبَ: ضَرْبٌ مِنَ الْحَيَّاتِ. وَقِيلَ: هُوَ الذَّكْرُ الضَّخْمُ مِنْهَا كَالْأَسْوَدِ وَالْحَفَاثِ. وَقِيلَ: هُوَ حِيَّةٌ دَقِيقَةٌ. وَقِيلَ: هُوَ الْأَبْيَضُ مِنْهَا^(٣)، وَتَبِعَهُ الْجَوْهَرِيُّ فَنَقَلَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الضَّرِيرِ أَنَّ الْحَضْبَ: الذَّكْرُ مِنَ الْحَيَّاتِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: هُوَ بِالضَّادِ مَعْجَمَةٌ، وَأَنْشَدَ لِرُؤْبَةٍ:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحَضْبِ^(٤).

وَوَافَقَهُ ابْنُ فَارِسٍ وَالصَّفْدِيُّ وَالْدَمِيرِيُّ^(٥).

(١) التهذيب (خ ص ب): ٧٠/٧، وينظر: اللسان (خ ص ب): ٣٥٧/١، والتاج (خ ص ب): ٣٦٤/٢.

(٢) العين (خ ص ب): ١٩٠/٤.

(٣) المحكم (ح ض ب): ١٣٥/٣، وينظر: المخصص: ٣١٢/٢، واللسان (ح ض ب): ٣٢١/١، والتاج (ح ض ب): ٢٨٨/٢.

(٤) الصحاح (ح ض ب): ١١٢/١، والرجز لرؤبة في التهذيب: ١٣٠/٤، والمحكم: ١٣٥/٣، والمخصص: ٣١٢/٢.

(٥) ينظر: مجمل اللغة (ح ض ب): ٢٤٠/١، والمقاييس (ح ض ب): ٧٥/٢، وتصحيح التصحيف: ٢٢٧، وحياة الحيوان الكبرى للدميري: ٣٣٧/١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤هـ.

ولتصحيفِ البصرِ دورٌ مهمٌّ في تغييرِ الكلمة، والذي لم يمكنَ صاحبه من الرؤيةِ جيداً فلم يميز ما يراه، خاصةً في الحروف المتشابهة، كما هو الحال في المثال الذي بين أيدينا، حيث انتقلت نقطة الضاد إلى الحاء فوقه التَّصحيف^(١)، والذي نتج عنه تغييرٌ في أصول المباني والمعاني، فالأصل (ح ض ب) صار إلى (خ ص ب).

خَفَانُ النَّعَامِ:

يقول الأزهري: "قَالَ اللَّيْثُ: خَفَانُ النَّعَامِ: رَأْيُهَا الْوَاحِدَةُ خَفَانَةٌ، وَهُوَ فَرَحُهَا.

قَلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالَّذِي أَرَادَ اللَّيْثُ: الْحَفَانُ بِالْحَاءِ وَهِيَ رِئَالُ النَّعَامِ.

وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهَا مُشْبِعًا، فِي بَابِ (حَفَّ) مِنْ مُضَاعَفِ حَرْفِ الْحَاءِ، وَالْحَاءُ فِيهِ خَطَأٌ.

قَلْتُ: وَخَفَانٌ: مَوْضِعٌ، وَهُوَ مَأْسَدَةٌ بَيْنَ الثَّنِيِّ وَعُذَيْبٍ، وَفِيهِ غِيَاضٌ وَنَزُورٌ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ"^(٢).

والحَفَانُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظُورٍ: وَكَلْدُ النَّعَامِ؛ وَأَنْشُدُ لِأَسَامَةَ الْهَذَلِيِّ:

وَأِلَّا النَّعَامَ وَخَفَانَهُ وَطُعْيَا مَعَ اللَّهَقِ النَّاسِطِ^(٣)

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري دراسة لغوية تحليلية د. أحمد طه سلطان: ٥٩، ٦٠،

وينظر: علم اللغة العصبي د. إبراهيم عبدالعزيز أبو حميد: ٢٠١، ٢٢٩.

(٢) التهذيب (خ ف ن): ١٨٥/٧.

(٣) اللسان (ح ف ن): ٥١/٩، وينظر: التاج (ح ف ن): ١٥٥/٢٣، والبيت من المتقارب لأسامة الهذلي كما في الصحاح: ١٣٤٤/٤، والطُّغْيَا: الصغيرُ من بقرِ =

وهو موافقٌ لأبي عمرو الشيباني، والحربي، والفارابي، وابن دريد،
والجوهرى، وابن فارس^(١).

أما خَفَانٌ-بفتح الخاء المعجمة وتشديد ثانيه، وبالنون- على وزن
فَعْلَان: فهو مَوْضِعٌ، أَشْبُ الغياض، كثيرُ الأُسْدِ، قُرْبَ القادسية، قِبَل اليمامة،
قَالَ الأَعشى:

وَمَا مُخَدِّرٌ وَرَدُّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ أَبُو أَشْبَلٍ أَضَى بِخَفَانٍ حَارِدًا^(٢)(٣).

ومع اتفاق أئمة اللغة على إيراد اللفظ بالحاء المهملة، مع إهمالهم إياه
بالمعجمة يجعلنا نوافق الأزهرى فيما ذهب إليه، والاشتقاق يشهد له، كأنَّ فرخَ

=الوحش، واللَّهقُ بالتحريك: الأبيض من الثيران، والبيت في الجيم للشيباني: ٢٠٣/١،
منسوبٌ لتأبط شراً، ولفظه عنده:

وَأَلُّ النِّعَامِ وَخَفَّائُهُ وَظَعْنٌ مِنَ اللَّهْقِ النَّاسِطِ


(١) ينظر: الجيم للشيباني: ٢٠٣/١، وغريب الحديث للحربي: ٢٩٧/١، تح د/ سليمان
العايد، دار المدني، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، والجمهرة (ح ف ن): ٥٥٦/١، وديوان
الأدب للفارابي: ٩٨/٣، والصحاح (ح ف ن): ١٣٤٤/٤، ومجمل اللغة (ح ف ن):
٢٤٣/١.

(٢) والبيت من الطويل للأعشى كما في المحكم: ٥٢٣/٤، واللسان: ٨١/٩.

(٣) ينظر: العين (خ ف ن): ١٤٤/٤، والجمهرة: ١٠٥٥/٢، والمحيط (خ ف ن):
٣٦٦/١، والصحاح (خ ف ن): ١٣٥٣/٤، والمحكم (خ ف ن): ٥٢٣/٤، ومعجم ما
استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري: ٥٠٥/٢، عالم الكتب، بيروت،
ط٣، ١٤٠٣هـ، ومجمع الأمثال للميداني: ١٨٢/١، تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد،
الناشر: دار المعرفة- بيروت لبنان، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: ٣٧٩/٢، دار
صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

النعام محفوف الريش قليله، ومعلوم أن الفراخ الصغار تخرج من بيضها جرداء لا ريش عليها.

خَضَبَتِ الْعِضَاهُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: إِذَا جَرَى الْمَاءُ فِي عُودِ الْعِضَاهِ حَتَّى يَصِلَ بِالْعِرْقِ، قِيلَ: قَدْ أَخْضَبَتْ." 

قلت: وَهَذَا تَصْحِيفٌ مُنْكَرٌ، وَصَوَابُهُ: الْإِخْضَابُ بِالضَادِ، يُقَالُ: خَضَبَتِ الْعِضَاهُ، وَأَخْضَبَتْ^(١).

أهمل أهل اللغة ذكر اللفظة بالصاد المهملة، بينما أوردوها بالضاد المعجمة، يقول الزمخشري: "وخضبت العضاه: اخضرت"^(٢)، وتبعه ابن سيده، وابن منظور، والزمبيدي^(٣)، بما يؤكد أن ما ذكره الليث تصحيف، والاشتقاق يشهد لذلك، فالخضاب ما يختضب به من حناء وغيرها^(٤)، وهو الصق بالألوان، فيكون أقرب إلى الزروع والعضاه وغيرها.

(١) التهذيب (خ ص ب): ٧٠/٧، وينظر: اللسان (خ ص ب): ٣٥٧/١، والتاج (خ ص ب): ٣٦٤/٢.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري: ٢٥١/١، تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٣) ينظر: المحكم (خ ص ب): ٤٧/٥، واللسان (خ ص ب): ٣٥٩/١، والتاج (خ ص ب): ٣٦٨/٢.

(٤) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٤١٧.

٥ - تصحيف الدال إلى ذال:

يُذَبِّحُ الرَّجُلُ:

يقول الأزهرى: "وَقَالَ اللَّيْثُ فِي كِتَابِهِ: جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُذَبِّحَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ كَمَا يُذَبِّحُ الْحِمَارُ."

قَالَ: وَقَوْلُهُ: أَنْ يُذَبِّحَ هُوَ أَنْ يُطَاطَى الرَّجُلُ رَأْسَهُ فِي الرَّكُوعِ حَتَّى يَكُونَ أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ.

قلت: صَحَّفَ اللَّيْثُ الْحَرْفَ، وَالصَّحِيحُ فِي الْحَدِيثِ: أَنْ يُذَبِّحَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ - بِالذَّالِ غَيْرِ مُعْجَمَةً، كَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْهُ فِي (غَرِيبِ الْحَدِيثِ)، وَالذَّالُ خَطَأً لَا شَكَّ فِيهِ^(١).

التَّذْبِيحُ فِي الصَّلَاةِ: أَنْ يُطَاطَى الرَّجُلُ رَأْسَهُ وَيَرْفَعُ عِزَّةَهُ، وَقِيلَ: أَنْ يَبْسُطَ ظَهْرَهُ وَيُطَاطَى رَأْسَهُ فَيَكُونُ رَأْسُهُ أَشَدَّ انْحِطَاطًا مِنْ أَلْيَتَيْهِ^(٢).

يقول الحسن العسكري: " وَمِمَّا يُصَحَّفُ وَيُشَكَّلُ قَوْلُهُ (ﷺ): "لَا يُذَبِّحُ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ كَمَا يُذَبِّحُ الْحِمَارُ" بِالذَّالِ وَالْبَاءِ الْمُشَدَّدَةِ وَالْحَاءِ غَيْرِ مُعْجَمَةً، وَالتَّذْبِيحُ هُوَ أَنْ يُطَاطَى الرَّجُلُ رَأْسَهُ فِي الرَّكُوعِ حَتَّى تَكُونَ أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَالتَّذْبِيحُ أَيْضًا تَنْكِيْسُ الرَّأْسِ فِي الْمَشْيِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) التهذيب (ذ ب ح): ٢٧٢/٤، وينظر: اللسان (ذ ب ح): ٤٤٠/٢، والتاج (ذ ب ح): ٣٧٢/٦، والحديث في شرح السنة للبخاري: ٩٤/٣، تح/ شعيب الأرنؤوط- ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، وسبل السلام للصنعاني: ٢٨١/١، دار الحديث، (د. ت).
(٢) ينظر: اللسان (د ب ح): ٤٣٣/٢، والتاج (د ب ح): ٣٧٢/٦.

كَمِثْلِ ظِبَاءٍ دَبَّحَتْ فِي مَفَازَةٍ وَأَلْبَاهَا فِيهَا قَطَارٌ وَصَاحِبٌ^(١).

واللفظ بالبدال المهملة كما قرره أئمة اللغة^(٢)، فيما خالف صاحبُ القاموس فساوى بين اللفظين بالبدال والذال^(٣)، وتبعه بعضُ شُرَّاح الحديث بإيراد الوجهين في الكلمة، يقول البغوي تعليقاً على الحديث: "وَأَرَادَ بِالتَّذْبِيحِ: أَنْ يُطَاطِئَ رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ، يُرْوَى هَذَا بِالدَّالِ وَالدَّالِ، وَبِالدَّالِ أَعْرَفٌ"^(٤).



وإجماعُ أئمة اللغة على كون اللفظ بالبدال المهملة، يجعله بالمعجمة من التصحيف، حيث يذهب باللفظ إلى جذر لغوي آخر بعيد هو (ذ ب ح) وهو غير مراد في الحديث.

(١) تصحيفات المحدثين ٢٣٢، والبيت من الطويل بلا نسبة في العين (د ب ح): ١٨٧/٣، وفي الأفعال للسرقسطي: ٣/٣٤٩، تح/د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري اليمني: ٤/٢٥٠، تح/د. حسين بن عبدالله العمري وآخرين، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، دار الفكر (دمشق- سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/١٨٣، والجمهرة (ب د ح): ١/٢٧٣، والمحيط (د ب ح): ١/٢١٢، ومجمل اللغة (د ب ح): ١/٣٤٤، والمحكم (د ب ح): ٣/٢٦٥، وشمس العلوم: ٤/٢٥٠.

(٣) القاموس (د ب ح): ٢١٨.

(٤) شرح السنة للبغوي: ٣/٩٤.

ذَرَأَتُ الْوَضِيْنُ:

يقولُ الأزْهريُّ: "وَقَالَ اللَّيْثُ: يُقَالُ: ذَرَأَتُ الْوَضِيْنُ^(١)، إِذَا بَسَطْتَهُ عَلَى

الْأَرْضِ.

قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيْفٌ مُنْكَرٌ، وَالصَّوَابُ: ذَرَأَتْ وَضِيْنَ الْبَعِيْر: إِذَا بَسَطْتَهُ ثُمَّ أَنْخَتَهُ لَتَشُدُّ الرَّحْلَ عَلَيْهِ، وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيْرُهُ فِي كِتَابِ الدَّالِّ، وَمَنْ قَالَ: (ذَرَأَتْ) بِهَذَا الْمَعْنَى فَقَدْ أَخْطَأَ وَصَحَّفَ^(٢).

ومال السيوطي إلى الأزهري، فذهب إلى أن الصواب (ذرأته) بالبدال غير المعجمة^(٣)، وأكد ابنُ درستويه على ذلك، وروى بيت المثقب^(٤) بالبدال

(١) والوَضِيْن: حزام الرَّحْلِ إِذَا كَانَ مِنْ شَعْرٍ مَنْسُوجٍ؛ لِأَنَّهُ يُوضَنُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا يُسَمَّى حِزَامُ الرَّحْلِ وَضِيْنًا حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَدَمٍ مُضَاعَفٍ. قَالَ الشَّاعِرُ:

تَقُولُ إِذَا ذَرَأَتْ لَهَا وَضِيْنِي: أَهَذَا دِيْنُهُ أَبَدًا وَدِيْنِي

وَالْوَضِيْن لِلْهُودِجِ بِمَنْزِلَةِ الْبَطَانِ لِلْقَنْبِ، وَالتَّصْدِيْرُ لِلرَّحْلِ، وَالْحِزَامُ لِلسَّرِجِ. وَهُمَا كَالنَّسِجِ إِلَّا أَنَّهُمَا مِنَ السِّيُورِ إِذَا نَسَجَ نِسَاجَةً بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ مُضَاعَفًا، وَالْجَمْعُ وَضْنٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: وَضِيْنٌ فِي مَوْضِعٍ مَوْضُونَ، كَقَتِيلٍ فِي مَوْضِعٍ مَقْتُولٍ. يَنْظُرُ: الْجَمْهْرَةُ (ض ن و): ٩١٢/٢، وَالصَّحَاحُ (د ر أ): ٢٢١٤/٦.

(٢) التَّهْذِيْبُ (ذ ر أ): ٥/١٥، وَيَنْظُرُ: اللِّسَانُ (ذ ر أ): ٨١/١، وَالتَّاجُ (ذ ر أ): ٢٣٥/١.

(٣) الْمَزْهَرُ: ٣٣٥/٢.

(٤) وَهُوَ قَوْلُ الْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ مِنَ الْوَافِرِ:

تَقُولُ إِذَا ذَرَأَتْ لَهَا وَضِيْنِي: أَهَذَا دِيْنُهُ أَبَدًا وَدِيْنِي

ويكون المعنى فيما قاله ثعلبٌ أن كلَّ واحدٍ من الرجلين يدفعُ صاحبه عن أمرٍ يحاوله فهما مختلفان. وأصله من الدرء، بسكون الراء، وهو الاعوجاج^(١)، وهو مذهب جمهرة اللغويين^(٢)، وكلُّ هذه قرائنٌ تدلُّ على صواب ما ذهب إليه الأزهري من تصحيف اللفظ بالذال المعجمة، لا سيما والسياق يأباه، فـ "ذراً" الله الخلق يذروهم ذرءاً أي: خَلَقَهُمْ^(٣)، ومنه الذريرة للخلق، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٨] أي: خَلَقْنَا^(٤).



=ينظر: المفضليات للمفضل الضبي: ٢٩٢، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف- القاهرة، ط٦، والألفاظ لابن السكيت: ٤٥٩.

(١) تصحيح الفصح لابن دُرُسْتَوَيْه: ١٧٨، ١٧٩، تح/ د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) ينظر: الجمهرة (و ض ن): ٩١٢/٢، والصحاح (د ر أ): ٢٢١٤/٦، والعياب (د ر أ): ١٥/١، واللسان (د ر أ): ٧٥/١.

(٣) ينظر: العين (ذ ر أ): ١٩٣/٨، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٣٢٩/٣.

(٤) ينظر: التهذيب (ذ ر أ): ٥/١٥.

٦- تصحيف الزاي إلى راء:

زُؤَارٌ وَزُؤَارِيَّةٌ:

يقول الأزهري: "وفي كتاب اللبث في هذا الباب: يُقال للرجل إذا كان غليظاً إلى القصر ما هو: إنه لزؤار وزؤارية. وهذا تصحيفٌ مُنكرٌ، والصواب: إنه لزوازٌ وزؤازية بزاعين، قال ذلك ابن الأعرابي وأبو عمرو وغيرهما"^(١).

وأكد الأصمعي على أن اللفظ بزائين: "يقال: رجلٌ زوازٍ وزؤازيةٌ، وحزابٍ وحزابيةٌ، إذا كان غليظاً إلى القصر ما هو"^(٢)، وتبعه جمعٌ من اللغويين بإيراد اللفظ بزاعين مع إهمال ذكره بالراء^(٣)، وربما يؤكد ذلك ما ذهب إليه الأزهري من القول بالتصحيف.

٧- تصحيف النون إلى ياء:

ضِيَّاتُ الْمَرْأَةِ:

يقول الأزهري: "وقال اللبث: الضئضئ: كثرة النسل وبركتته، قال: وضئضئ الضآن من ذلك، قال: ويقال: ضيَّات المرأة، أي: كثر ولدها.

(١) التهذيب (ز و ر): ١٦٦/١٣، وينظر: اللسان (ز و ر): ٣٣٥/٤.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٥/٢، ١٧٦، تح/ محمد عبد الخالق عزيمة، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، وينظر: غريب الحديث للحربي: ٩٨٧/٣.

(٣) ينظر: الألفاظ لابن السكيت ١٦٣، والمحكم (ز و ر): ٧٣/٩، والمخصص: ١٨٧/١، واللسان (ح ز ب): ٣٠٩/١، والتاج (ح ز ب): ٢٦٥/٢.

قلت: هذا تصحيفٌ، وصوابه: ضنَّاتِ المرأة بالنون والهمز: إذا كثر ولدُها^(١).

وأثبت الخليلُ الفعلَ بالضاد والنون فقال: "ضنَّاتِ المرأةُ تَضنُّ ضناً وضنوءاً: إذا نفَّتْ في الولدِ أي كَثُرَ ولدُها. وهي الضانئةُ أي كَثُرَ ضنؤها، أي ولدُها، وكذلك الماشيةُ إذا كَثُرَ نتاجُها. وضنءٌ كلُّ شيءٍ نسله"^(٢)، وأكَّدَ عليه ابنُ دريدٍ بقوله: ضنَّاتِ المرأةُ تَضنُّ ضناً: إذا كَثُرَ ولدُها فهي ضانئٌ وضانئةٌ أيضاً، وأورد عليه من الشواهد قولَ الشاعر:

أحمدٌ ولأنتَ ضنءٌ نجيبَةٌ في قومها والفعلُ فعلٌ معرِقٌ^(٣).

بينما أهملَ جمهرةُ اللغويين إيرادَ الفعلِ بالياء (ضياً) مع إثباته بالنون (ضناً)^(٤)، ممَّا يؤكِّدُ صحةَ ما ذهب إليه الأزهريُّ، وقد وُجِدَ لهذه الكلمة صداها في العامية المصرية، فنجد المرأةَ حينما تنادي على ولدها تقول: تعال يا ضناي، ونسمع من يقول: الضنا غالي، فقد وردت الكلمة بالضاد والنون والهمزة المخففة إلى الألف، بما يوافق قانون اللغات في تطورها حيث تميل إلى

(١) التهذيب (ض ع ض ع): ٦٨/١٢، التاج (ض ب أ): ٣١٦/١.

(٢) العين (ض ن أ): ٦٠/٧.

(٣) الجمهرة: ١٠٧٨/٢، والبيت من الكامل بلا نسبة في البيان والتبيين: ٢٧٣/٣، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ. وفي العقد الفريد منسوب لقتيلة بنت الحارث ترثي أخاها النضر بن الحارث بن عبد مناف، ينظر: العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي: ١٢٨/٦، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، وفي النهاية: ١٠٣/٣.

(٤) ينظر: الجيم للشيباني: ٢٠٠/٢، والجمهرة: ١٠٧٨/٢، والصاح (ض ن أ): ٦٠/١، ومجمل اللغة (ض ن أ): ٥٦٧/١، والمقاييس: ٣٧٣/٣، والمحكم (ض ن أ): ٢٢٣/٨، وشمس العلوم: ٤٠٠٧/٦، واللسان (ض ن أ): ١١١/١، والمزهر: ٣٣٤/٢، والتاج (ض ن أ): ٣٢٢/١.

السهولة والتخفيف، ويُعدُّ هذا من نوع التصحيف (الانحداري) حيث تحركت النقطة من أعلى لتستقر نقطتين في أسفل، مما ترتب عليه تحوُّل الجذر اللغوي من (ض ن أ) المستعملة في كثرة النسل في بني الإنسان والحيوان، إلى (ض ي أ) المهملة عند جمهرة اللغويين.

٨ - تصحيف الفاء إلى قاف:

القرهْد:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الْقُرْهُدُ: النَّاعِمُ التَّارُّ الرَّخْصُ.

قَلْتُ: صَحَّفَ اللَّيْثُ، وَالصَّوَابُ: وَالْفُرْهُدُ بِالْفَاءِ وَالْهَاءِ، مَضْمُومَتَيْنِ"^(١).

أكد الخليل على أنَّ اللفظ بالقاف: الْقُرْهُدُ: النَّاعِمُ التَّارُّ^(٢)، فيما جعله السيوطي من التصحيف^(٣)، ونقل صاحبُ اللسان عن أبي عمرو: الْقَلْهُدُ وَالْفُرْهُدُ: الْغُلَامُ السَّمِينُ الَّذِي قَدْ رَاهَقَ الْحُمَّ. ويقال: غلامٌ قَلْهُدٌ إذا كان ممتلئاً^(٤)، وتبعه الفيروزآبادي فذكر اللفظ بالوجهين^(٥).

(١) التهذيب (ق ر هـ د): ٢٦٨/٦، وينظر: اللسان (ق ر هـ د): ٣٥٣/٣، والتاج (ق ر هـ د): ٣٣/٩.

(٢) العين (ق ر هـ د): ١١٠/٤، والبارع: ٢٢١/١.

(٣) المزهر: ٣٣١/٢.

(٤) اللسان (ف ر هـ د): ٣٣٥/٣، و(ف ل هـ د): ٣٣٨/٣.

(٥) القاموس (ف ر هـ د): ٣١٠، و(ف ر هـ د): ٣٠٦.

فيما أهمل جمهرة اللغويين القرههذ بالقاف، مؤكدين على أن اللفظ بالفاء^(١)، مما يؤكد صحة مذهب الأزهري في جعله (القرههذ) بالقاف تصحيفاً.

تَقِيَّاتِ الْمَرْأَةِ لِرُجُوعِهَا:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: تَقِيَّاتِ الْمَرْأَةِ لِرُجُوعِهَا.

قَالَ: وَتَقِيُّوْهَا: تَكْسَرُهَا لَهُ، وَإِقَاوْهَا نَفْسَهَا عَلَيْهِ وَتَعْرُضُهَا لَهُ، وَأَنْشُد:

تَقِيَّاتُ ذَاتِ الدَّلَالِ وَالْخَفَرُ لِعَابِسِ جَانِي الدَّلَالِ مُقْسَعِرٌ

قُلْتُ: لَمْ أَسْمَعْ تَقِيَّاتِ الْمَرْأَةِ بِالْقَافِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ عِنْدِي تَصْحِيفٌ.

وَالصَّوَابُ: تَقِيَّاتُ بِالْفَاءِ، وَتَقِيُّوْهَا: تَنْثِيهَا وَتَكْسَرُهَا عَلَيْهِ مِنَ الْفِيءِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ"^(٢).

وأيد الصفيدي كلام الأزهري فقال: "في كتاب العين: تَقِيَّاتِ الْمَرْأَةِ عَلَى

زَوْجِهَا، إِذَا تَنَّثَتْ عَلَيْهِ مَتَعَجَّةً. وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الرَّاجِزِ:

تَقِيَّاتُ ذَاتِ الدَّلَالِ وَالْخَفَرُ

وَإِنَّمَا هُوَ تَقِيَّاتٌ، بِالْفَاءِ، وَتَقِيُّوْهَا عَلَيْهِ: تَمِثْلُهَا وَتَعَجُّجُهَا دَلًّا، وَمِنْهُ يُقَالُ: تَقِيَّأُ

الزَّرْعُ"^(٣)، وَهُوَ مَا أَكَدَهُ الْمَرْزُوقِيُّ فِي أَمَالِيهِ^(٤)،

(١) ينظر: المحكم: ٤/٤٨٣، والمخصص ١/١٩٠، وشمس العلوم: ٨/٥١٥٥، والتاج

(ف ر ه د): ٨/٤٩٤، والمعجم الوسيط (ف ر ه د): ٢/٦٨٦.

(٢) التهذيب (ق ي أ): ٩/٢٧٧، وينظر: العين (ق ي أ): ٥/٢٤٠، واللسان (ق ي أ):

١/١٣٦، والتاج (ق ي أ): ١/٣٥٧.

(٣) تصحيح التصحيف: ١٩٠.

(٤) أمالي المرزوقي: ١/٢٦.

وغيره^(١)، بينما وافق الخليل كل من: ابن سيده، والفيروزآبادي^(٢).

واستثناساً بلغة القرآن الكريم نجدتها عبرت عن هذا المعنى بالفاء، في

قول الله (ﷻ): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن مَّنْ يَنْفَيوُا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨] وأصل الفيء: الرجوع، وتفيؤ الظلال: ميلانها ودورانها من جانب إلى جانب، ومن ناحية إلى ناحية، كما قال ابن عباس^(٣)، فترجع الظلال من جانب إلى جانب منقاداً لله، غير ممتنعة عليه فيما سخرها له من التفيؤ^(٤)، وهو المناسب لفعل المرأة مع زوجها من ميلانها ودورانها ودلالها غير ممتنعة عنه، بعكس (التقيؤ) بالقاف فلا يستقيم المعنى إذا وصفت به المرأة في مقام إلقاء نفسها على زوجها وتعرضها له.

(١) ينظر: المحيط (ف ي أ): ٤٨١/٢، ومجمل اللغة (ف ي): ٧٠١/١، والمقاييس: ٤٣٥/٤، وأساس البلاغة (ف ي أ): ٤٣/٢، واللسان (ف ي أ): ١٢٦/١، والتاج (ف ي أ): ٣٥٧/١.

(٢) المحكم (ق ي أ): ٥٩٧/٦، والقاموس (ف ي أ): ٥٠.

(٣) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لابن جرير الطبري: ٢١٨/١٧، تح/ أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، وبحر العلوم للسمرقندي: ٢٧٦/٢.

(٤) تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل): ٦٠٩/٢، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٩ - تصحيف الباء إلى القاف:

نبات الحقيق:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: نَبَاتُ الْحَقِيقِ: ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ وَهُوَ الشَّيْصُ." 

قلت: صحَّف اللَّيْثُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ وَأَخْطَأَ فِي التَّفْسِيرِ أَيْضًا، وَالصَّوَابُ: لَوْنُ الْحَبِيقِ ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ رَدِيءٌ^(١).

وافق الأزهريَّ جمهرة اللغويين، فاللفظ بالباء الموحدة^(٢)، فأكد ابن الأثير على أنَّ الحَبِيقَ: نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّمْرِ رَدِيءٌ مَنَسُوبٌ إِلَى ابْنِ حَبِيقٍ، وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ. وَقَدْ يُقَالُ لَهُ بَنَاتُ حَبِيقٍ، وَهُوَ تَمْرٌ أَغْبَرُ صَغِيرٌ مَعَ طُولٍ فِيهِ. يُقَالُ حَبِيقٌ، وَتَبِيقٌ^(٣)، وَأُثْبِتَ الْفِيَوْمِيُّ أَنَّ أَسْلَ الْلَفْظِ هُوَ (الْحَبِيقُ) مَأْخُودٌ مِنْ:

(١) التهذيب (ح ق): ٢٤٦/٣، واللسان (ح ق ق): ٥٧/١٠.

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٤١/١، تح/ د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ، والصاح (ح ب ق): ١٤٥٥/٤، والتلخيص في معرفة الأشياء لأبي هلال العسكري: ٣١٠، والفائق للزمخشري: ٢١٦/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٨٩/١، تح/ د. عبدالمعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، والنهاية: ٣٣١/١، ومختار الصحاح: ٦٦، واللسان (ح ب ق): ٣٨/١٠، والمصباح (ح ب ق): ١١٨/١.

(٣) النهاية: ٣٣١/١، وينظر: اللسان (ح ب ق): ٣٨/١٠.

حَبَقَتِ الْعَنْزُ حَبَقًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، ثُمَّ صَعَّرَ الْمَصْدَرُ وَسَمِيَ بِهِ الدَّقْلُ مِنَ التَّمْرِ لِرَدَائِهِ^(١).

وكلام الفيومي أن أصل الفعل هو (حبق) بالباء، يؤكد ما ذهب إليه الأزهري من تصحيف الحقيق بالقاف، والذي هو من نوع التصحيف (التصاعدي) والذي انتقلت فيه نقطة الباء إلى أعلى مع تغيرها من الباء إلى القاف، وهما من الحروف المتقاربة في الرسم.

هـ - تصحيف الواو إلى دال:

حُقُّ الْكَهُولِ:

يقول الأزهري: "قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: حُقُّ الْكَهُولِ: بَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ. وَهَذَا صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ قُتَيْبَةَ هَذَا الْحَرْفَ بَعَيْنِهِ فَصَحَّفَهُ وَقَالَ: مِثْلُ حُقِّ الْكَهْدَلِ؛ وَخَبَطَ فِي تَفْسِيرِهِ خَبَطَ الْعَشْوَاءَ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو: مِثْلُ حُقِّ الْكَهُولِ، وَالْكَهُولِ: الْعَنْكَبُوتِ وَحَقُّهُ بَيْتُهُ"^(٢).

وكلام الأزهري أيده الخطابي، فقال معلقاً على كلام ابن قتيبة (من حُقِّ الْكَهْدَلِ): "لم أسمع في هذا الحرف شيئاً ممن يوثق بعلمه، وبلغني أنه بيتُ الْعَنْكَبُوتِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا تَصْحِيفٌ وَإِنَّمَا هُوَ حُقُّ الْكَهُولِ. رَوَاهُ لَنَا أَبُو

(١) المصباح (ح ب ق): ١١٨/١.

(٢) التهذيب (ح ق): ٢٤٦/٣، وينظر: اللسان (ح ق ق): ٥٦/١٠، وكلام ابن قتيبة أورده في غريب الحديث: ٣٧٦/٢، في حديث عمرو بن العاص (رضي الله عنه) وينظر: غريب الحديث لابن الجوزي: ٢٢٨/١.

العباس ثَعْلَبٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِي قَالَ: حُقُّ الْكَهُولِ: بَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ^(١)، وتبعهما جمهرة أهل اللغة على ذلك^(٢).

بينما حاول ابن منظور أن يُوجِدَ تخريجًا لكلام ابن قتيبة بأن (حُقُّ الْكَهْدَلِ) المراد به ثدي العجوز، وقيل: العجوز نفسها، وحُقُّها ثديها، وقيل إن الكهدل: الجارية السمينة الناعمة. قال أبو حاتم فيما روى عنه القتيبي: الكهدل العاتق من الجواري؛ وأنشد:

إِذَا مَا الْكَهْدَلُ الْعَارِ كُ مَاتَ فِي جَوَارِيهَا

حَسِبْتَ الْقَمَرَ الْبَاهِ رَ فِي الْحُسْنِ يُبَاهِيهَا^(٣).

ولا شك أن التقارب بين الواو والداد لعب دورًا مهمًا في التصحيف، تحولت به الواو إلى الدال، مما تسبب في تغيير (حُقُّ الْكَهُولِ) إلى (حُقُّ الْكَهْدَلِ).



(١) غريب الحديث للخطابي ٤٩٠/٢، تح/ عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

(٢) ينظر: المحكم (ح ق): ٤٧٧/٢، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢٢٨/١، والنهاية: ٢٧٥/١، واللسان: (ح ق ق): ٥٦/١٠، والتاج (د ر ر): ٢٨٤/١١، ومجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين الصديقي الهندي: ٤٠٥/٤، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

(٣) اللسان (ح ق ق): ٦٠٣/١١، والبيتان من الهزج وهما بلا نسبة في التهذيب: ٢٦٩/٦، وتاج العروس: ٣٠/٣٦٦.

ثانياً: تصحيف المعنى:

عَلَى حَدِّ يَلِيهِ:

يقول الأزهرى: "يُقَال: الْقَوْمُ عَلَى جَدِيلَةٍ أَمْرَهُمْ أَيْ عَلَى حَالِهِمُ الْأَوَّلِ.

سَلَمَةَ عَنِ الْفِرَاءِ: فِي قَوْلِ اللَّهِ (جَلَّ وَعَزَّ): ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى

شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]

فصَحَّفَ بَعْضُهُمْ وَقَالَ: عَلَى حَدِّ يَلِيهِ، الشاكلة: النَّاحِيَّةُ وَالطَّرِيقَةُ
وَالجَدِيلَةُ قَالَ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: (وَعَبْدُ الْمَلِكِ إِذْ ذَاكَ عَلَى جَدِيلَتِهِ،
وَأَبْنُ الزَّبِيرِ عَلَى جَدِيلَتِهِ) يُرِيدُ نَاحِيَتَهُ، وَيُقَالُ: فَلَانَ عَلَى جَدِيلَتِهِ وَجَدَلَانَهُ
كَقَوْلِكَ: عَلَى نَاحِيَتِهِ"^(١).

وقال شمرٌ عن هذا التصحيف: "ما رأيتُ تصحيفاً أشبهَ بالصوابِ مما قرأ مالِكُ
بنُ سليمان الهروي في التفسير عن مجاهد في قوله: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى

(١) التهذيب (ج د ل): ٣٤٣/١٠، وينظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري:
١٩٨/١، تح/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي
الحلبي، ط٢، والمجموع المغيَّب في غريب القرآن والحديث لأصبهاني المدني:
٣٠٥/١، تح/ عبدالكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي
وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، دار
المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ/
١٩٨٦م، والنهاية: ٢٤٨/١، واللسان (ج د ل): ١٠٦/١١، والتاج (ج د ل): ١٩٥/٢٨.

شَاكَلَيْهِ [الإسراء: ٨٤] أي: جديلته، فَصَحَّفَ وقال: حَدَّ يَلِيهِ، وهو قريبٌ بعضُهُ من بعض^(١).

ولعلَّ سببَ التصحيف هنا عدمُ تركِ مسافةٍ كافيةٍ بين الكلمات مما يؤدي إلى تقارب الحروف، فتصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، ومن ذلك ما ذكره أبو أحمد العسكري عن أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاري قاضي أصبهان أنه قال: حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ هُنْدَانَ الْمُعْتَوِهِ، تصحيفٌ لقوله: عَنْ هُنْدِ أَنْ الْمُعِيرَةِ، فحدث تداخل بين الكلمات فنتج عن ذلك تصحيفاً واضحاً لا محالة^(٢).



فَطَّ عَلَى كَذَا:

يقول الأزهري: "وفي بعض النسخ - عند الليث -: فَطَّ عَلَى كَذَا أي أَلَحَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: أَلَطَّ عَلَيْهِ إِذَا أَلَحَّ. يُقَالُ: مَاظَطَّهُ أَمَاظُهُ مِظَاظًا وَمُمَاظَةً"^(٣).

وأكد أبو عمرو الداني على أن الفعل باللام قال: "ومنه: الإلظاظ، وهو الإلحاح على الشيء". نقول: أَلَطَّ بِهِ، وَأَلَطَّ عَلَيْهِ. وَلَطَّ بِهِ لَطًّا، نَعَةً. وَمِنْهُ

(١) التفسير البسيط للنيسابوري: ٤٥٨/١٣، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ، وينظر: الفائق للزمخشري: ١/١٩٨، والمجموع المغيبي: ٣٠٥/١، والنهاية: ٢٤٨/١، واللسان (ج د ل): ١١/١٠٦، والتاج (ج د ل): ٢٨/١٩٥.

(٢) ينظر: تصحيفات المحدثين: ١٧.

(٣) التهذيب (ب ظ): ١٤/٢٦٢، اللسان (ب ظ): ٧/٤٣٦.

الحديث: (أَلْظُوا بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)^(١). أي: الزموا هذه الدعوة^(٢)، وتبعه المهدي بقوله: "و(الظُّ): الزُّومُ والإِلْحَاحُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ. وَمِنْهُ اسْتِنْقَاقُ لَظِي. وَمِنْهُ: أَلْظَ الْمَطْرُ إِذَا دَامَ"^(٣).



وجعله الزمخشري من المشترك مع أَلْظَ وَأَلْثَّ وَأَلْبَّ وَأَلْحَّ، قال: وهي أَخَوَاتٌ فِي مَعْنَى الزُّومِ وَالذَّوَامِ. يُقَالُ: أَلْظَ الْمَطْرُ بِمَكَانٍ كَذَا وَأَتَنَيْ مَلْظَتَكَ أَي رِسَالَتِكَ الَّتِي أَحْحَتَ فِيهَا^(٤).

وكلها أقوالٌ تؤكدُ صحةَ ما ذهب إليه الأزهريُّ من أن (فَظَّ عَلَى كَذَا) تَصْخِيفٌ، وَالصَّوَابُ: أَلْظَ عَلَيْهِ.

ثالثاً: تصحيف اللُّثْغَةِ:

وَاللُّثْغَةُ: اخْتِلَالٌ فِي اللِّسَانِ، وَتَحْوِيلُهُ مِنْ حَرْفٍ إِلَى حَرْفٍ آخَرَ^(٥)، وفيلسان العرب: "اللُّثْغَةُ: أَنْ تَعْدَلَ الْحَرْفَ إِلَى حَرْفٍ غَيْرِهِ. وَاللُّثْغُ: الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالرَّاءِ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ الرَّاءَ غَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ يَجْعَلُ

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد: ١٣٨/٢٩، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح/ شعيب الأرنؤوط، إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٢) الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله (ﷻ) وفي المشهور من الكلام، لأبي عمرو الداني: ٩٠، تح/ حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر - دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، وينظر: الأفعال لابن القطاع: ١٤٢/٣.

(٣) حصر حرف الطاء للمهدي: ١٨، تح/ حاتم الضامن، الناشر: دار البشائر، دمشق - سورية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٤) الفائق للزمخشري: ٣/٣١٧، وأساس البلاغة: ١٧٠/٢.

(٥) ينظر: الجمهرة (ل ث غ): ١/٤٢٨، والتهذيب (ل ث غ): ٨/١٠٤.

الرَّاءِ فِي طَرْفِ لِسَانِهِ أَوْ يَجْعَلُ الصَّادَ فَاءً، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَتَحَوَّلُ لِسَانُهُ عَنِ السَّيْنِ إِلَى الثَّاءِ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يَتِمُّ رَفْعُ لِسَانِهِ فِي الْكَلَامِ وَفِيهِ ثِقَلٌ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يُبَيِّنُ الْكَلَامَ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي قَصَرَ لِسَانُهُ عَنِ مَوْضِعِ الْحَرْفِ وَلِحَقِّ مَوْضِعِ أَقْرَبِ الْحُرُوفِ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي يَعْتَرِ لِسَانُهُ عَنْهُ^(١).

ومن نماذج التصحيفات التي ترجع إلى اللَّثَغِ في الكلام عند الأزهري:

اللَّثَغُ فِي الْجِيمِ:

دَهَوْرِي الصَّوْتِ:

يقول الأزهري: "قَالَ اللَّيْثُ: وَرَجُلٌ دَهَوْرِيٌّ الصَّوْتِ، وَهُوَ الصُّلْبُ الصَّوْتِ. قُلْتُ: وَهَذَا خَطَأٌ عِنْدِي، وَالصَّوَابُ: رَجُلٌ جَهَوْرِيٌّ الصَّوْتِ بِالْجِيمِ: أَي رَفِيعُ الصَّوْتِ فَخْمُهُ؛ فَصُحِّفَ وَقَلِبَتِ الْجِيمُ دَالًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٢).

وما أنكره الأزهري أثبتته ابنُ السكيت مؤكداً أنَّ دَهَوْرَ كَلَامِهِ كَ جَهَوْرَةٍ، وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الدَّهَوْرَةَ أَشَدُّ مِنَ الجَهَوْرَةِ^(٣)، وَتَبِعَهُ ابْنُ

(١) اللسان (ل ث غ): ٨٤٤٨.

(٢) التهذيب (د ه ر): ١١٠/٦، وينظر: اللسان (د ه ر): ٢٩٤/٤، والتاج (د ه ر): ٣٥٠/١١.

(٣) المخصص: ٢١٩/١.

دُرَيْدٌ مُؤَكَّدًا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: رَجُلٌ دَهَوْرِيٌّ: صُلْبُ الصَّوْتِ^(١)، بَيْنَمَا اقْتَصَرَ جَمْعٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ عَلَى الْجَهْوَرِيِّ بِالْجِيمِ^(٢).

فالإحتمال الأول: ثبوت اللفظ فيخرج من دائرة التصحيف، ويكون قريباً من مراحل إخراج الصوت، فالجَهْوَرَةُ مرحلةٌ في قوة الصوت، تليها الدهورة بالبدال وهي أقوى من الأولى.

والإحتمال الثاني: أنه لا يُسْتَبَعْدُ وجودُ التبادل بين الحرفين، فكلاهما يشترك في الجهر والشدة والاستفال والانفتاح والإصمات^(٣)، لا سيما أن له صداداً في لغة أهل الصعيد، إذ يقولون في جرجا: دِرْدَا، وهكذا.

أما ثالثُ الاحتمالات: فأن يكون من اللثغ في حرف الجيم، وهو أحد الأصوات التي تصيبها اللثغة عند العرب، وقد ذكر الكندي أنها عند الشيوخ عشرة وهي: الغين، والسين، والشين، والكاف، والضاد، والجيم، والحاء، والزاي، والقاف، والراء^(٤).

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر: الصحاح (ج هـ ر): ٦١٨/٢، وأساس البلاغة (ج هـ ر): ١٥٣/١، والنهاية: ٢٨٤/٥، ومختار الصحاح (ج هـ ر): ٦٣، واللسان (ج هـ ر): ١٤٩/٤، والتاج (ج هـ ر): ٤٩٢/١٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣٤/٤ وما بعدها، تح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وسر الصناعة: ٧٥/١ - ٧٧، وعلم الصوتيات، د. عبدالله ربيع، ود. عبدالعزيز علام: ٢٧٠، والأصوات اللغوية د. أنيس: ٤٩.

(٤) ينظر: الملامح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين د. عبدالله ربيع: ٢٥١، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

رابعاً: التصحيف بالتغيير في بنية الكلمة:

شَلَّتْ يَدُهُ:

يقول الأزهري: "وأخبرني الإيادي عن شمر عن ابن الأعرابي أنه قال: صحف أبو عبيدة في مجلس واحد في ثلاثة أحرف فقال: ضربته فانعقر، وإنما هو فانعقر. وقال: في صدره حشك والصحيح حسك. وقال: شلت يده، والصواب شلت يده"^(١).



وكلام أئمة اللغة يؤكد مذهب الأزهري في كون الفعل بفتح الشين، فنص ابن السكيت على ذلك^(٢)، وتبعه الجوهري وغيره^(٣)، وأكد الفيومي على أنه من باب تعب: شلت اليد تشل شللاً^(٤).

أما صيغة الفعل بضم الشين فعدّها النووي لغةً ووسمها بالرداءة^(٥)، وحكم عليها البعلبي الحنبلي بالقلّة^(١)، ورآها الحريري من أوهام الخواص^(٢)، وأكد الصفدي على أنها تصحيف^(٣)، وجعلها ابن درستويه من نطق العامة^(٤).

(١) التهذيب (ق ع ر): ١٥٣/١، وينظر: درة الغواص: ١٦٥.

(٢) إصلاح المنطق: ١٤٩.

(٣) الصحاح (ش ل ل): ١٧٣٧/٥، وينظر: التقفية للبندنجي: ٦٢٧، والإبانة في اللغة العربية: ٢٢/٢، ومشارك الأنوار: ٢٥٣/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي: ٦٠، تح/ د. عبدالعزيز مطر، ط٢، ٢٠٠٦م، الناشر: دار المعارف، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي: ٢٥٦/١، تح/ محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، سوريا، والنهاية: ٤٩٨/٢.

(٤) المصباح (ش ل ل): ٣٢١/١.

(٥) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي: ٢٦٨/١، تح/ عبدالغني الدقر، دار القلم دمشق، ط١،

وقال أبو الحسن الأخفش: المعروف عند جميع العلماء -ولا أعلم فيه اختلافاً- أنه يقال: شَلَّتْ يَدُهُ، وَأُشِلَّتْ، وجزم ابنُ خالويه بأنه ليس أحدٌ يقول: شَلَّتْ يَدُهُ، بالضمِّ، إنما هي أُشِلَّتْ: لأنَّ نقول: شَلَّتْ يَدُهُ، وأشلَّها اللهُ^(٥).

ويلاحظ أن الأزهري أطلق التصحيفَ على التغيير في ضبط الكلمة بالشكل بين الضم والفتح، وكأنه ممن لا يفرقون بين التصحيف والتحريف.

خامساً: التَّصْحِيفُ الَّذِي يَقَعُ ضَرْوَةً فِي الْكَلَامِ:

وهذا النوع من التصحيف لا يكون إلا مزدوجاً، بمعنى أنه يقع في حرفين متجاورين أو غير متجاورين، وكلاهما -في العادة- ينطبق عليه حدُّ التصحيف بالبصر؛ لأنه يقع في الحروف المتشابهة في الرسم كالباء والتاء والثاء والنون والياء، والفاء والقاف، والراء والزاي... وهكذا، غير أننا نعتبر التصحيف الواقع في الحرف الأول المتقدم بحكم الموقع من تصحيف النظر فعلاً، وهو -دائماً- يكون غير مقصودٍ من المصحِّف، وإنما أداه إليه شيءٌ يتعلّق بعين القارئ من الصحيفة، يجعلها تخطئ في تقدير النقط المصاحب للحرف، وجوداً وعدمًا، فوقياً أو تحتياً، بوحدة أو بأكثر، أما التصحيفُ في

(١) المطلع على أبواب المقنع للبعلي الحنبلي: ٤٤٠، صنع/ محمد بشير الإدلبي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٢) درة الغواص: ١٦٥.

(٣) تصحيح التصحيف: ٣٤٠.

(٤) تصحيح الفصح لاين درستويه: ٦٧، وينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصح للفهرى المالكي: ١٩٠، تح/ د. عبدالملك الثبيتي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٥) تحفة المجد الصريح: ١٩٠.

الحرف الثاني المتأخر بحكم الموقع فهو وإن كان مما ينطبق عليه حد تصحيف البصر -أيضاً- لكونه واقعا في الحروف المتشابهة في الرسم إلا أننا لا نعتبره كذلك؛ لأنه دائما يكون مترتبا على التصحيف الأول، وواقعا بعد اجتهاد من المُصحِّف، وإعمال لفكره، ولأنه إذا لم يلجأ إليه خرجت اللفظة من كلام العرب المستعمل بالمرّة، وهذا وجه الضرورة فيه^(١)، ومن الألفاظ التي أوردها الأزهري في التهذيب وفيها هذا اللون من التصحيف:



التَّفْصِير:

يقول الأزهري: "وَقَالَ ابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي هَذَا الْبَابِ: التَّفْقِيرُ فِي رِجْلِ الدَّوَابِّ: بِيَاضٌ يَخَالِطُ الْأَسْوَقَ إِلَى الرُّكْبِ، شَاةٌ مُفْقَرَةٌ وَفَرَسٌ مُفَقَّرٌ.

قلت: هَذَا تَصْحِيفٌ عِنْدِي، وَالصَّوَابُ بِهَذَا الْمَعْنَى التَّفْقِيزُ بِالزَّايِ وَالْقَافِ قَبْلَ الْفَاءِ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: إِذَا كَانَ الْبَيَاضُ فِي يَدِي الْفَرَسِ إِلَى مِرْفَقِيهِ دُونَ الرَّجْلَيْنِ فَهُوَ أَقْفَزٌ.

وروى أبو العباس عن عمرو عن أبيه قال: إِذَا كَانَ الْبَيَاضُ فِي يَدِي الْفَرَسِ فَهُوَ مُفَقَّرٌ، فَإِذَا ارْتَفَعَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ فَهُوَ مُجَبَّبٌ وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الْقَفَّازِينَ"^(٢).

(١) بتصرفٍ يسيرٍ من تصحيفات المحدثين للعسكري دراسة لغوية تحليلية د. أحمد طه سلطان: ٩٣.

(٢) التهذيب (ف ق ر): ١٠٦/٩، وينظر: اللسان (ف ق ر): ٦٥/٥، التاج (ق ف ز): ٢٨٦/١٥.

وسار الجوهري على درب الأزهري فذهب إلى أن الأفقر من الخيل هو الذي بياض تحجيله في يديه إلى مرفقيه دون الرجلين. وكذلك المقفر؛ كأنه ألبس الففازين^(١)، وأكد ابن فارس على أن الففاز هو ضرب من الحلي تتخذ المرأة في يديها ورجليها. ويقولون على التشبيه بهذا: فرس مقفر، إذا استدار تحجيله بقوائمه ولم يجاوز الأشاعر نحو المنعل^(٢)، ورأى ابن سيده أن الفرس المقفر هو الذي استدار تحجيله في قوائمه، ولم يجاوز الأشاعر، نحو المنعل^(٣). وتبعه الزمخشري ونشوان الحميري والفيروزآبادي^(٤).

ويبدو صحة ما ذهب إليه الأزهري من التصحيف في التفقير، لا سيما مع إهمال اللغويين له بالمعنى السابق، وتأكيدهم على اللفظ بالقاف والفاء والزاي (التفقيز)، والذي حوَّله إلى هذا اللفظ المهمل أن المصحف أخطأ عن طريق تصحيف البصر، لكون الفاء والقاف متشابهين في الرسم، فحوَّل القاف إلى فاء، والفاء إلى قاف، فصارت الكلمة إلى (التفقيز) ولا أصل لها في اللغة، فأراد أن يعالج الخطأ بأن حول الزاي المعجمة إلى راء مهملة بطريق الضرورة واللزوم؛ ظناً منه إلى أنه سيصير إلى لفظ له وجود في اللغة، فآل إلى ما هرب منه وهو (التفقير) الذي اجتمعت أئمة اللغة على عدم وجوده.

(١) الصحاح (ق ف ز): ٨٩٢/٣.

(٢) المقاييس: ١١٥/٥.

(٣) المحكم (ق ف ز): ٢٦٠/٦.

(٤) ينظر: أساس البلاغة (ق ف ز): ٩٣/٢، وشمس العلوم: ٥٥٩١/٨، والقاموس (ق

ف ز): ٥٢١، والتاج (ق ف ز): ٢٨٦/١٥.

هَنْبٌ:

يقول الأزهري: "قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْمِهْنَبُ: الْفَائِقُ الْحَمَقُ، قَالَ: وَبِهِ سُمِّيَ الرَّجُلُ (هَنْبًا)، قَالَ: وَالَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) نَفَى مُخَنَّثِينَ يُسَمَّى أَحَدُهُمَا (هَيْتًا)، وَالْآخَرُ (مَاتَعًا)، إِنَّمَا هُوَ (هَنْبٌ)، فَصَحَّفَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ.



قَلْتُ: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ (هَيْتًا)، وَأُظْنَهُ الصَّوَابَ" (١).

هذا، ولم يصحَّف كلُّ أصحابِ الحديثِ، فقد نقلَ ابنُ بَطَّالٍ عن ابنِ الكلبي: هذا المونثُ يسمي: هَيْتًا، وهو مولَى لعبدِالله بنِ أبي أمية أخي أم سلمة (ﷺ) (١) لأمها (٢)، وأكَّده ابنُ جُرَيْجٍ فيما نقله ابنُ عبدالبُر (٣)، وغيره من أهل الحديث (١).

(١) التهذيب (هـ ن ب): ١٧٢/٦، وينظر: اللسان (هـ ن ب): ٧٨٨/١، والتاج (هـ ن ب): ٤٠٦/٤، والحديث في مسند البزار: ٢٩١/٣، ينظر: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تح/ محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٣٦٢/٧، تح/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

(٣) الاستنكار لابن عبد البر: ٢٨٧/٧، تح/ سالم محمد عطاء، ومحمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، وينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر: ٢٧٠/٢٢، تح/ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية- المغرب، ١٣٨٧هـ، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني: ٣٠٧/١، تح/ علي الشبل، دار السلام الرياض، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، وعمدة القاري شرح=

وذكر النووي اختلافهم في اسم هذا المُنْتِ، فقيل: إن الأشهر أن اسمه هَيْتٌ بِكسرِ الهاءِ ومُنْتَاةٍ تَحْتُ سَاكِنَةٍ ثُمَّ مُنْتَاةٍ فَوْقُ، وَقِيلَ: صَوَابُهُ هَنْبٌ بِالنُّونِ وَالْبَاءِ الْمُوحَّدَةِ، قاله ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ وَقَالَ إِنَّمَا سِوَاهُ تَصْحِيفٌ قَالَ: والمحفوظ أنه هَيْتٌ^(٢).

وأكد أصحاب التراجم ما أثبتته المحدثون، فذكر ابن الأثير أن المُنْتِ اسمه (هيت)^(٣).

وشبه الإجماع هذا من المحدثين وأئمة اللغة على أن الصواب في اسم المُنْتِ (هيت) يُرْجَحُ ما ذهب إليه الأزهري من تصحيف (هنب)، ولعل هذا المثال كسابقه حيثأخطأ المصحف عن طريق تصحيف البصر، بسبب التشابه في

=صحيح البخاري للعلامة بدر الدين العيني: ٣٠٤/١٧، تح/ عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(١) المنقى شرح الموطأ للباقي القرطبي: ١٨٢/٦، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٣٢هـ، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي: ٤٠٠/٤، تح/ علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن الرياض.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ١٦٣/١٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، وينظر: طرح التثريب: ١١٥/٨، وعمدة القاري: ٣٠٤/١٧، وشرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للزرقاني المالكي: ١٢٥/٤، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير: ٣٩٥/٥، تح/ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، وينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني: ٤٤٠/٦، تح/ عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

الرسم بين الياء والنون، فحوّل الياء إلى نون، فصارت الكلمة إلى (هنت) ولا أصل له في اللغة، فحاول أن يستدرك خطأه بتحويل التاء إلى باء بطريق الضرورة واللزوم؛ ظناً منه إلى أنه سيؤول إلى لفظ له وجود في اللغة، فآل إلى ما هرب منه وهو (هنب) الذي اجتمعت كلمة أئمة اللغة على تصحيفه.



الفصل الثاني

ما عده الأزهرِيُّ تصحيفاً وله وجهٌ لغويٌّ صحيحٌ يحملُ عليه

أولاً: ما يمكنُ حملُه على اختلافِ اللهجاتِ أو اللغاتِ:

أَجْمَعِينَ أَبْضَعِينَ:

يقولُ الأزهرِيُّ: "وقَالَ -يعني: البُشتي- في (بَابِ الْعَيْنِ وَالضَّادِ مَعَ الْبَاءِ): يُقَالُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَبْضَعِينَ بِالضَّادِ.

وَهَذَا أَيْضًا تَصْحِيفٌ فَاضِحٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَائِلَهُ غَيْرٌ مُمَيِّزٌ وَلَا حَافِظٌ كَمَا زَعَمَ. أَخْبَرَنِي أَبُو الْفَضْلِ الْمُنْذِرِيُّ عَنِ أَبِي الْهَيْثَمِ الرَّازِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْعَرَبُ تُوَكِّدُ الْكَلِمَةَ بِأَرْبَعِ تَوَكِيدَاتٍ فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْضَعِينَ أَبْتَعِينَ. هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَالَ: وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْبِصْعِ وَهُوَ الْجَمْعُ. وَقَرَأْتَهُ فِي غَيْرِ كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ حُدَاقِ النَّحْوِيِّينَ هَكَذَا بِالضَّادِ"^(١).

وما صحَّفه الأزهرِيُّ أثبته الصاحبُ بنُ عبَّادٍ بقوله: "ورأيتهم أَجْمَعِينَ أَبْضَعِينَ، وَيُوَحَّدُ فَيُقَالُ: أَجْمَعُ أَبْضَعُ"^(٢)، وتبعه ابنُ جنِّي^(٣)، وقال الجوهري إن اللفظ بالضاد المعجمة ليس باللغة العالية^(٤)، وتبعه صاحبُ القاموس^(٥).

(١) التهذيب: ٣٣/١ مقدمة الكتاب.

(٢) المحيط (ب ص ع): ٥٢/١.

(٣) الخصائص لابن جنِّي: ١٠٦/٣، تح/د. محمد علي النجار، الدار العلمية (د ت).

(٤) الصحاح (ب ص ع): ١١٨٦/٣، وينظر: مختار الصحاح (ب ص ع): ٣٥، تح/ يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت- صيدا، ط٥،

٤٢٠هـ/ ٩٩٩م، واللسان (ب ص ع): ١٢/٨، والتاج (ب ص ع): ٣٠٢/٢٠.

(٥) القاموس المحيط (ب ص ع): ٧٠١.

بينما أورد ابن سيده الكلمة بالصاد معللاً لها بأنهم إنما جاءوا بأبصع، وأكتع، وأبتع، إتباعاً لأجمع، لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف (أجمع) إلى إعادة بعضها، وهو العين، تحامياً من الإطالة بتكرير الحروف كلها^(١)، وأكد أبو علي القالي على أن اللفظ بالصاد المهملة ويكون اشتقاقه من قولهم: تبصع العرق إذا سال ورشح، ودليله قول أبي ذؤيب:

إلا الحميم فإنه يتبصع^(٢)

أي: يسيل سيلاناً لا ينقطع، فكأنه قال: أجمعون متتابعون لا ينقطع بعضهم عن بعض كالشيء السائل^(٣).

ولأن التوكيد باب من أبواب النحو فقد أدلى النحاة بدلوهم، فأكدوا على أن الكلمة بالصاد^(٤)، يقول ابن يعيش: "و(أبصعون) من البصع، وهو الجمع،

(١) المحكم (ب ص ع): ٤٥٦/١، وينظر: اللسان (ب ص ع): ١٢/٨، والتاج (ب ص ع): ٣٠٢/٢٠.

(٢) والبيت من الكامل في شرح أشعار الهذليين منسوب لأبي ذؤيب، وصدوره:

تأبى بدرتها إذا ما استغضبت

ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٣٤.

(٣) الإتياع لأبي علي القالي: ٨٥، تح/ كمال مصطفى، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة/ مصر، وينظر: الأمالي لأبي علي القالي: ٢١٧/٢، تح/ محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، والمخصص: ٢٢٠/٤، والعدد في اللغة لابن سيده: ٧٦، تح/ عبدالله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٤) ينظر: الخصائص: ٨٤/١، واللمع في العربية لابن جني: ٨٥، تح/ فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية- الكويت، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢١/٢، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، =

وبعضهم يقول: (أبضعون) بالضاد المعجمة، وليست بالفاشية، كأنه من (تَبَضَّعَ العَرَقُ): إذا سال^(١).

فالقول -إذن- بالتبادل بين الصاد والضاد في الكلمة، وأنهما لغتان واردتان عن العرب يُخرجُ اللفظةَ من دائرة التصحيف، لا سيما ومسوغُ الإبدالِ بين الحرفين موجودٌ، فبينَ الصادِ والضادِ تقاربٌ في المخرج، فهما من مجموعة الأصوات اللسانية، حيث إنَّ مخرجَ الضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ومخرج الصاد مما بين اللسان وفويق الثنايا العليا، يضاف إلى ذلك اتفاهُهما في بعض الصفات كالرخاوة والإطباق والاستعلاء والإصمات^(٢)، مما يقوِّي وقوعَ الإبدالِ بينهما.



=١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م، واللحة في شرح الملحّة لابن الصائغ: ٧٠٨/٢، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ١٩٥١/٤، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني الشافعي: ٣٣٩/٢، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(١) شرح المفصل: ٢٢١/٢.

(٢) الكتاب: ٤٣٣/٤.

جُرْحُ تَغَارٍ:

يقول الأزهري: "تعر: أهمله الليثُ وروى أبو عبيد عن الأموي: جُرْحُ تَغَارٍ بالغين إذا كان يسيل منه الدم، قال أبو عبيد: وقال غيره: جُرْحُ نَعَارٍ بالنون والعين.



قلت: وسمعت غير واحد من أهل العربية بهراة يزعم أن (تَغَارٍ) بالغين تصحيف، فقرأت في (كتاب أبي عمر الزاهد) رواية عن أبي العباس عن ابن الأعرابي أنه قال: جُرْحُ تَغَارٍ بالتاء والعين وتَغَارٍ بالتاء والغين ونَعَارٍ بالنون والعين بمعنى واحد، وهو الذي لا يرقأ، فجعلها كلها لغاتٍ وصححها. والعين والغين في تَعَارٍ وتَغَارٍ تعاقبا، كما قالوا: العبيثة والغبيثة بمعنى واحد^(١).

وفي موضع آخر حكى عن أبي عبيد قال: فإن سال منه الدم قيل: جُرْحُ تَغَارٍ بالتاء والغين، قال: وقال غيره: جُرْحُ نَعَارٍ بالنون والعين.

كما حكى عن ابن الأعرابي: جُرْحُ تَغَارٍ ونَعَارٍ فجمع بين اللغتين فصحتا معاً^(٢).

وفي الغريب المصنف قال: "فإن سال منه الدم قيل: جُرْحُ تَغَارٍ بالتاء. قال أبو عبيدة: نَعَارٍ بالنون. قال أبو عبيد: وعن غيره: نَعَارٍ بالنون والعين، لا يكون بالغين"^(٣).

(١) التهذيب (ت ع ر): ١٦٠/٢، وينظر: اللسان (ت ع ر): ٩١/٤، والتاج (ت ع ر): ٢٨٦/١٠.

(٢) التهذيب (ت غ ر): ٩٧/٨، وينظر: اللسان (ت غ ر): ٩٢/٤.

(٣) الغريب المصنف لأبي عبيد: ٤٩١/٢، وينظر: المخصص: ٤٨٧/١.

كما أثبت اللفظ بالتاء والغين: ابن قتيبة^(١)، وابن السكيت حكايةً عن أبي عمرو^(٢)، وكراع النمل^(٣)، وتبعهم أبو علي القالي بقوله: تغارة تشول بذنبها وترغو. ويقال عرق تغار لشدة سيلانه^(٤).



وفي التاج أزال الزبيدي الخلاف فحكى عن الأزهري ما روي عن ابن الأعرابي: جُرْحُ تَغَارٍ وَنَعَارٍ، وقال: وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ التُّغْتَيْنِ فَصَحَّحَا مَعًا؛ كما رواهما شمرٌ عن أبي مالك: تَغَرَّ وَنَعَرَ وَنَعَرَ. ثم قال: وما حكاه الخليل هو الصواب^(٥).

وأشار الحسن العسكري إلى هذا اللفظ، وأنه مما يُصَحَّفُ كثيرًا بالغين المعجمة، وصوابه: ينعُرُ بمعنى يسيل، ويُقال: جُرْحُ نَعَارٍ، وَقَدْ نَعَرَ يَنْعَرُ نَعْرًا^(٦). ولعل في التقارب الصوتي بين العين والغين من حيث المخرج والصفات الصوتية ما يمكن الاطمئنان إليه من وجود بعض مظاهر الإبدال والتعاقب بينهما في هذه اللفظة ودلالاتها، لا سيما أن ذلك نظائر في العربية، فالحرفان يجتمعان في عدة أمور سوَّغت التبادل بينهما في بعض الألفاظ، فهما معًا من الفصيحة الحلقية، حيث تخرج العين من وسط الحلق، بينما تخرج الغين من

(١) الجرائم لابن قتيبة: ٤٥١.

(٢) كتاب الألفاظ لابن السكيت: ٧٨، تح/ د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

(٣) المنتخب من كلام العرب لكراع النمل: ٤٧٨/١.

(٤) البارع في اللغة لأبي علي القالي: ٢٩٣، تح/ هشام الطعان، الناشر: مكتبة النهضة بغداد- دار الحضارة العربية بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

(٥) التاج (ت غ ر): ٢٨٧/١٠.

(٦) تصحيفات المحدثين: ٢٢٠.

أدنى الحلق^(١)، كما أن الصوتين من الحروف المجهورة الرخوة، ويقال: إن في العين بعضَ الشدة يُعبر عنها بعضهم بالتوسط^(٢)، وعند المحدثين يتفق الصوتان في كونهما احتكاكيين مهترين، وإن كانت العين حلقية والغين من أقصى الحنك^(٣)، فلقلب العين غينا يتقدم مخرج العين إلى الأمام قليلا جهة الفم مع جعله تام الرخاوة^(٤).



ولهذه الصلات الوطيدة بينهما تعاقب الحرفان، ومن ذلك ما جاء في الأمالي: "قال الفراء: سمعتُ وَعَاهمُ ووَغَاهمُ وهي الضَّجَّةُ، ويقال: ما له عن ذلك وَعَلٌ وما له عن ذلك وَعَلٌ في معنى لَجَأٌ، وقال اللحياني: يقال: ما له ارْمَعَلْ دمعهُ وارْمَعَلْ إذا قَطَرَ وتَتَابَعٌ، وقال أبو عمرو الشيباني: نُشِغْتُ بِهِ ونُشِغْتُ بِهِ أي أُولِغْتُ بِهِ، وإنه لمنشوعٌ بأكل اللحم"^(٥).

الحبيرُ من السحاب:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الحَبِيرُ من السَّحَابِ مَا يُرَى فِيهِ التَّنْمِيرُ من كَثْرَةِ المَاءِ.

(١) الكتاب: ٤ / ٤٣٣، وسر الصناعة: ١ / ٥٦، والرعاية لمكي بن أبي طالب:

١١٣، تح د/ أحمد حسن فرحات، دمشق ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

(٢) الكتاب: ٤ / ٤٣٤، وسر الصناعة: ١ / ٦٧، ٦٨، والرعاية: ٩٣.

(٣) علم الصوتيات: د. عبدالله ربيع، ود. عبدالعزيز علام: ٢٢٤.

(٤) لغة تميم (دراسة تاريخية وصفية) د. ضاحي عبدالباقي: ٩٨، الهيئة العامة لشئون لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٥) الأمالي: ٢ / ١٥١، والكنز اللغوي: ٣١، نشره الدكتور أوغست، مكتبة القاهرة، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي: ٦٢، تح/ عز الدين التتوخي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩٣م.

قَالَ: وَالْحَبِيرُ مِنْ زَبَدِ اللَّغَامِ إِذَا صَارَ عَلَى رَأْسِ الْبَعِيرِ. قَالَتْ: صَحَّفَ اللَّيْثُ هَذَا الْحَرْفَ، وَصَوَّابَهُ: الْخَبِيرُ بِالْخَاءِ لَزَبَدِ أَفْوَاهِ الْإِبِلِ، هَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِيمَا رَوَاهُ الْإِيَادِيُّ لَنَا عَنْ شَمْرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ.

وَأَخْبَرَنِي الْمَنْدَرِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الصَّيْدَاوِيِّ عَنِ الرِّيَاشِيِّ. قَالَ: الْخَبِيرُ الزَّبْدُ بِالْخَاءِ، وَأَمَّا الْحَبِيرُ بِمَعْنَى السَّحَابِ فَلَا أَعْرِفُهُ^(١).

جاء في كتاب العين أن الحبير -بالحاء- من زبد اللغام إذا صار على رأس البعير^(٢)، وعده المروزقي مما نسب فيه إلى التصحيف أو التقصير قال: "وفي باب الحاء غير المعجمة: الحبير: الزبد، وإنما هو: الخبير بالحاء معجمة"^(٣)، بينما أثبتته بالحاء الجوهري وغيره^(٤)، وتعقبه الفيروزآبادي بقوله: "الحبير لغام غلط، والصواب: الخبير، بالحاء المعجمة"^(٥).

وغير مستبعد وقوع الإبدال هنا بين الحاء والحاء، لا سيما مع تقارب مخرجي الحرفين، فهما من الحلق، حيث تخرج الحاء من وسط الحلق، مصاحبةً لأختها العين، بينما تخرج الحاء من أدنى الحلق، ومعها شقيقتها

(١) التهذيب (ح ب ر): ٢٤/٥، وينظر: المخصص: ٤٢٠/٢، واللسان (ح ب ر): ١٦٠/٤، والتاج (ح ب ر): ٥٠٩/١٠، واللغام: زبد أفواه الإبل، وهو بمنزلة البزاق واللعباب من الإنسان، ينظر: التهذيب (ل غ م): ١٣٧/٨، والمحكم (ل غ م): ٥٤٠/٥.

(٢) العين (ح ب ر): ٢١٩/٣.

(٣) أمالي المروزقي: ٢٦/١.

(٤) ينظر: الصحاح (ح ب ر): ٦٢٠/٢، ومعجم ديوان الأدب: ٤٠٤/١، ومجمل اللغة (ح ب ر): ٢٦١/١، ومقاييس اللغة (ح ب ر): ١٢٧/٢، والمحكم (ح ب ر): ٣١٦/٣.

(٥) القاموس (ح ب ر): ٣٧٠، وينظر: المزهري: ٣٣٠/٢.

الغين^(١)، كما يشتركان في صفة الرخاوة^(٢)، ولذا كثرت الألفاظ التي مثلت هذا التبادل: فقال الأصمعيُّ: فاحت منه رائحةٌ طيبةٌ وفاخت، وقال أبو زيد: يقال: خَمَصَ الجرحُ يَخْمِصُ خُمُوصًا وَحَمَصَ يَحْمِصُ حُمُوصًا، وانحمص انحماصًا: إذا ذهب ورمه، وقال أبو عمرو الشيباني: يقال: طُخِرَ وطُخِرَ للِسحابة، وقال اللحياني: يقال: شرب حتى اطمَحَرَّ وحتى اطمَحَرَ أي امتلأ، ويقال: هو يتخَوَّفُ مالي ويتخَوَّفُه أي: يتنقصه ويأخذ من أطرافه^(٣).

حَدِيثُ الشَّاةِ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ الْفَرَاءُ فِي (الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ): حَدَّثَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى وُلْدِهَا حَدَاءً، وَحَدَّثَتِ الشَّاةُ: إِذَا انْقَطَعَ سَلَاهَا فِي بَطْنِهَا فَاشْتَكَتْ مِنْهُ..... وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ فِي كِتَابِ الْغَنَمِ فِيمَا قَرَأْتُ عَلَى الْإِيَادِيِّ لَشَمْرٍ: حَدَّثَتِ الشَّاةُ تَحْدَى حَدَاءً بِالذَّالِ إِذَا انْقَطَعَ سَلَاهَا فِي بَطْنِهَا. قُلْتُ: وَهَذَا تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْفَرَاءُ بِالذَّالِ وَالْهَمْزُ"^(٤).

وما رواه أبو عبيد عن شمر من رواية الفعل بالذال المعجمة أثبتته ابن قتيبة في كتاب الجرائم قال: "ومن أمراضها وعيوبها -يعني الشياه-:....."

(١) الكتاب: ٤ / ٤٣٣، وسر الصناعة: ١ / ٥٦، والرعاية: ١١٣.

(٢) الكتاب: ٤ / ٤٣٤، وسر الصناعة: ١ / ٦٧، ٦٨.

(٣) ينظر: القلب والإبدال لابن السكيت: ٩.

(٤) التهذيب (ح د أ): ١٢٢/٥.

حَدِيثٌ تَحْدَى حَدَى، مقصور: وهو أن ينقطع سلاها في بطنها فتشتكي^(١)،
وتبعه الفارابي، والجوهري، وابن فارس، والسرقسطي^(٢).

بينما أهمل بعض اللغويين رواية الفعل بالبدال^(٣)، فيما ساوى السرقسطي وابن
القطاع بين الوجهين: فـ "حدثت الشاة: انقطع سلاها في بطنها فاشتكت، مثل:
حذيت"^(٤)، وتبعه ابن منظور^(٥).

ولا أستبعد أن (حَدَيْتَ) و(حَدَيْتَ) من باب التّعاقب في اللغة، وقد يدخل
في باب اللّهجات واختلافها، لا سيما وهذا الإبدال بين الصوتين له ما يسوغه
صوتياً؛ فبينهما تقارب في المخرج وفي بعض الصفات، فمخرج الدال مما بين
طرف اللسان وأصول الثنايا^(٦)، وأما الذال فمخرجها مما بين طرف اللسان
وأطراف الثنايا^(٧)، وقد ألمح الدكتور كمال بشر إلى العلاقة بين الصوتين بأن
صوت الذال تطور في اللغة العامية إلى دال، كما في نحو: (دَهَب)^(٨)، ومِمَّا

(١) الجرائم لابن قتيبة: ٢٦٨/٢.

(٢) معجم ديوان الأدب: ٩٢ / ٤، والصحاح (ح د ا): ٢٣١٠/٦، والمجمل (ح ذ و):
٢٢٤/١، والأفعال للسرقسطي: ٣٧٧/١.

(٣) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٤٨٩/١، والمقصود والممدود
لابن ولاد: ٣٨، تح/ بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م، والمخصص:
٤/٥٩٤، وشمس العلوم للحميري: ٣/١٣٨٠، وإكمال الإعلام لابن مالك: ٢/٧٦٦.

(٤) الأفعال للسرقسطي: ١/٤١٥، والأفعال لابن القطاع: ١/٢٥٣.

(٥) اللسان (ح د أ): ١/٥٥.

(٦) الكتاب: ٤/٤٣٣، وينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: ٦٠/١، ٦١، دار
الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٧) السابقان نفسهما.

(٨) علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال بشر: ١١٩، دار المعارف ١٩٧١م.

يُسَوِّغُ الإِبْدَالَ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ انْتِقَالَ مَخْرَجِ الذَّالِ إِلَى الْوَرَاءِ قَلِيلًا فَيَصَادَفُ الدَّالَ، كَمَا تَتَغَيَّرُ صِفَةُ الذَّالِ مِنَ الرِّخَاوَةِ إِلَى الشَّدَةِ فَتَصِيرُ دَالًّا^(١).

ولذا كثر هذا الإبدال في كتب اللغة، فقد نقل أبو علي القالي عن الفراء قوله: "أدْرَعَفْتُ الإِبِلَ وَأدْرَعَفْتُ إِذَا أُسْرِعَتْ"^(٢)، وقال أبو عمرو: "مَا دُفِّتُ عَدَوْفًا وَلَا عَدَوْفًا، وَالدَّحْدَاحُ وَالدَّحْدَاحُ بِالدَّالِ وَالدَّالِ، وَهُوَ الْقَصِيرُ"^(٣)، كما نقل أبو الطيب عن أبي عمرو: وَذَبْرَتُ الْكِتَابَ أَذْبَرُهُ ذَبْرًا إِذَا كَتَبْتَهُ، وَحَكَى الْيَزِيدِيُّ: ذَبْرْتَهُ أَذْبَرُهُ ذَبْرًا بِالدَّالِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ، وَيُقَالُ: غَلَامٌ جَادِلٌ وَجَاذِلٌ إِذَا تَرَعَّرَعَ وَكَبُرَ"^(٤).



ومما يؤيد التعاقب بين الدال والذال في اللهجات العربية ما نرى نظيره من إبدال الذال العربية دالًا في اللهجات الآرامية، وفي كثير من الألفاظ الأجرينية^(٥).

ولهذا الإبدال صداه الواسع في العامية المصرية، حيث نسمع ونردد: الذَّهَبُ، وَالدَّيِّبُ، وَالْأَدَانُ، وَالدُّرَّةُ، فِي: الذَّهَبِ، وَالذَّنْبِ، وَالْأَذَانِ، وَالدُّرَّةِ.

(١) اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي: ٢ / ٤٣٤، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

(٢) الأمالي لأبي علي القالي: ١٧١/٢.

(٣) السابق نفسه .

(٤) الإبدال لأبي الطيب اللغوي: ١ / ٣٥٣، نح/ د. عز الدين التتوخي، المجمع العلمي

العلمي بدمشق ١٣٧٩هـ / ٩٦٠م، وينظر: اللسان (ذ ب ر): ٤ / ٣٠٢.

(٥) اللهجات العربية في التراث: ٢ / ٤٣٥ .

الْخَبِيثُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الْخَبِيثُ - مِنَ الْأَشْيَاءِ - الْحَقِيرُ الرَّدِيءُ،

وَأُنْشِدُ:

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرِّزِّ قِ وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ^(١)

قلت: أَظُنُّ (الْخَبِيثُ) تَصْحِيفًا لِأَنَّ الشَّيْءَ الْحَقِيرَ الرَّدِيءَ؛ إِنَّمَا يُقَالُ لَهُ:

الْخَبِيثُ - بِنَاءِ يَنْ - وَهُوَ بِمَعْنَى الْخَسِيسِ فَصَحَّفَهُ وَجَعَلَهُ خَبِيثًا^(٢)

تَعَجَّلَ الْأَزْهَرِيُّ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْخَلِيلِ بِالتَّصْحِيفِ، وَإِنَّمَا أوردَ الْكَلِمَةَ

بِالْوَجْهِينِ قَالَ: "وَالْخَبِيثُ مِنَ الْأَشْيَاءِ: الْحَقِيرُ الرَّدِيءُ، قَالَ:

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرِّزِّ قِ وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ

وَهُوَ الْخَبِيثُ بِالنَّاءِ أَيْضًا^(٣)، وَتَبِعَهُ ابْنُ فَارِسٍ^(٤)، وَالْفَيْرُوزِ أِبَادِي^(٥)

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ، الْخَبِيثُ لُغَةٌ قُرَيْظَةٌ وَالنَّضِيرُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ:

(١) والبيت للسموع بن عادي في الأصمعيات: ٨٦، تح/ أحمد محمد شاكر -
وعبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - مصر، ط٧، ١٩٩٣م، والفائق
للزمخشري: ٣٥١/١، وفي التاج: ٥٠٣/٤، وبلا نسبة في مجمل اللغة: ٣١٠/١،
والمحكم: ١٥٤/٥.

(٢) التهذيب (خ ب ت): ١٣٦/٧.

(٣) العين (خ ب ت): ٢٤١/٤.

(٤) مجمل اللغة (خ ب ت): ٣١٠/١.

(٥) القاموس (خ ب ت): ١٥٠.

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرِّزِّ ق وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ^(١)

وَسَأَلَ الْخَلِيلَ الْأَصْمَعِيَّ عَنِ (الْخَبِيثِ) فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَقَالَ لَهُ: أَرَادَ: (الْخَبِيثُ) وَهِيَ لُغَةٌ خَيْرٌ، فَقَالَ لَهُ الْخَلِيلُ: لَوْ كَانَ لَغْتُهُمْ لَقَالَ: الْكَثِيرُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُمْ يَقْلِبُونَ التَّاءَ تَاءً فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ^(٢).

ورد أبو سعيد السيرافي بأن هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون إبدالهم التاء من التاء في حروف ما بأعيانها، و(الخبِيث) منها، ولا يُبدلونها في جميع المواضع، كما أُبدل من التاء الفاء في (مَغْفُور) و(مَعْتُور) و(فُوم) و(تُوم)، ولا يجب البديل في كل موضع.

والوجه الثاني: أن يكون الشاعرُ قاله: (الكثير) بالتاء، غير أن الرواة نقلوا بالتاء على ما تتكلم به العرب، ولم ينقلوا (الخبِيث) بالتاء، مراعاة للقافية التائية، وفيها:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعَرَنَ إِذَا مَا تَرَبَّبْتُهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيْتُ

أَلِي الْفَضْلُ أَمْ عَلِيٌّ إِذَا حُوَّ سَبْتُ إِيَّيْ عَلَى الْحِصَابِ مَقِيْتُ^(٣)

فالوجهان في الكلمة صحيحان على البديل، لا سيما ولهذا البديل صدادٌ في العامية المصرية، فنقول في كثير: كثير، وفي الثوم: توم، وبديل الثعلب: تعلب... وهكذا.

(١) المخصص ٢٩٨/١، المحكم (خ ب ت): ١٥٤/٥.

(٢) ينظر: المخصص: ٢٩٨/١، ٢٩٩، والمحكم (خ ب ت): ١٥٤/٥، واللسان (خ ب ت): ٢٨/٢، والتاج (خ ب ت): ٥٠٣/٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ٢٣٢/١، ٢٣٣، تح/ أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.

كما لا تستبعد اللثغة في اللفظة، فإذا لم يستقم تخريج الشاهد على الإبدال، ولا على اختلاف اللهجات، فيمكن جعله من قبيل اللثغ في الشاء^(١).

الْخُدُنَتَانِ:

يقول الأزهري: "قال -أي: الليث-: الخُدُنَتَانِ: الأذنان. وأنشد قوله:

يَا ابْنَ التِّي خُدُنَتَاهَا بَاعُ

قلت: هذا تصحيف منكر والصواب في الأذنين: الخُدُنَتَانِ.

هكذا أقرأنيهِ الإياديُّ لشميرٍ عن أبي عبيد. ومن قال: الخُدُنَتَانِ -بالخاء-

فقد صحَّف.

وأنشد شميرُ البيتَ الرَّجَزَ:

يَا ابْنَ التِّي خُدُنَتَاهَا بَاعُ

بالخاء غير مُعْجَمَةٌ للأذنين، وقد مرَّ تفسيرُهُ في كتاب الخاء، و(خُدُن) مهمل، لا يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٢).

وأهمل جمهرة اللغويين اللفظ بالخاء، كما قرر الأزهري، بينما نصَّ الفيروزآبادي على أنَّ الخاء والخاء لغتان في اللفظة فقال: "الخُدُنَتَانِ، بضمَّ الخاء والذالِ المُعْجَمَةِ وفتحِ النونِ المُشَدَّدَةِ: الإِسْكَتَانِ، أو الخُصِيَتَانِ، أو

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري دراسة لغوية تحليلية د. أحمد طه سلطان: ٨٧.

(٢) التهذيب (خ ذ ن): ١٤١/٧، وينظر: اللسان (خ ذ ن): ١٣٩/١٣، والرجز بلا نسبة في الغريب المصنف: ٣١٩/١، وفي الجرائيم: ١٩٣/١، وفي معجم ديوان الأدب:

الأذنان، لغة في الحاء^(١)، وهو ما نميل إليه حيث اتحاد مخرجي الحرفين يؤيد التعاقب بينهما.

دُعَاغُ النَّخْلِ:

يقول الأزهري: "وقرأت بخط أبي الهيثم:

وَعَدَارِكُمْ مَقْلَصَةٌ فِي دُعَاغِ النَّخْلِ تَجْتَرِمُهُ"^(٢)

قال أبو الهيثم: الرواية (في دعاع النخل). قال: ودعاع تصحيف. قال: والدعاع: الفرق، واحدها ذعاعة. قال: والدعاع النخل المتفرق. قال: ويقال الدعاع: ما بين النخلتين، بضم الدال^(٣).

ووافق الأزهري ابن سيده، فاللفظ بفتح الذال وضمها (الدعاع والدعاع)

معناه: ما تفرق من النخل^(٤).

فيما نقل صاحب اللسان عن عدة من اللغويين أن اللفظ بالدال المهملة، فبيت طرفه رواه المؤرج بالدال المهملة، وفسر الدعاع ما بين النخلتين، وكذا وجد بخط شمر بالدال، رواية عن ابن الأعرابي، قال: والدعاع متفرق النخل، والدعاع النخل المتفرق. وقال أبو عبيدة: ما بين النخلة إلى النخلة دعاع^(٥).

(١) القاموس المحيط: ١١٩٣، وينظر: التاج (خ ذ ن): ٤٨٤/٣٤.

(٢) والبيت من المديد لطرفة بن العبد كما في ديوانه: ٧٢، ينظر: ديوان طرفة بن العبد، تح/ مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٣) التهذيب (ذ ع): ٧٣/١، ٧٤، وينظر: اللسان (ذ ع ع): ٩٨/٨.

(٤) المحكم (ذ ع ع): ٨٦/١، اللسان (ذ ع ع): ٩٨/٨.

(٥) اللسان (ذ ع ع): ٨٦/٨، التاج (ذ ع ع): ٥٤٩/٢٠.

وفي المثلاث أكد ابن مالك على أن اللفظ بالمهملة من المشترك، فهو ما بين النخلتين من الأرض، وحَبَّ أسود صحراوي، ونملٌ يُشبهه، الواحدة دعاعة^(١)، ووافقه صاحب القاموس^(٢).

ونقل صاحب التاج عن الأزهري أن اللفظ بالمُعجمة، وروايته بالمهملة تصحيفٌ، ثم قال الزبيدي: وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ إِهْمَالَ الدَّالِ لُغَةً^(٣).

ولعل في التقارب الصوتي بين الدال والذال من حيث المخرج والصفات الصوتية ما يمكن الاطمئنان إليه من وجود بعض مظاهر الإبدال والتعاقب بينهما في هذه اللفظة ودلالاتها، لا سيما أن لذلك نظائر في العربية، مع تأكيد بعض اللغويين على أن اللفظ بالمُعجمة، وإهمال الدال لُغَةً، كما أن بين اللفظين علاقة مجازية ف (الدَّعَاعُ) بالذال النخل الصغير المتفرق في (الدَّعَاعُ) بالذال المهملة، وهو ما بين النخلتين من الأرض، فأحدهما حالٌ، والآخر محلٌ.

الرَّصَعُ:

قال الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الرَّصَعُ: فِرَاخُ النَّحْلِ. قُلْتُ: هَذَا خَطَأٌ؛ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الرَّصَعُ: فِرَاخُ النَّحْلِ بِالضَّادِ، رَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْهُ، وَهُوَ

(١) إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك: ٢١٦/١، تح/ سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

(٢) القاموس (د ع): ٧١٥.

(٣) التاج (ذ ع ع): ٢٠/٢١.

الصَّوَابُ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الضَّادِ وَالْعَيْنِ، وَالَّذِي قَالَهُ اللَّيْثُ بِالضَّادِ فِي هَذَا الْبَابِ تَصْحِيفٌ^(١).

وما عدّه الأزهري تصحيفاً أثبتته أئمة اللغة، قال الخليل: "والرَّصَعُ: فراخُ النَّحْلِ"^(٢)، وتبعه ابنُ السكيت^(٣)، والأصمعي^(٤)، وابنُ فارس^(٥)، وابنُ سيده^(٦)، وغيرهم^(٧).



فيما فرّق ابنُ دريد بين الكلمة تخفيفاً وثقيلاً؛ فالرَّصَعُ -محرّكةً- مثل الرِّسْحِ سَوَاءً، رجلٌ أرْصَعُ وامرأةٌ رَصَعَاءُ، وَهُوَ خَفَّةُ المؤخَّرِ، وأما الرِّصَعُ بالتسكين فمعناه فراخُ النَّحْلِ، الوَاحِدَةُ رَصَعَةٌ، بِسُكُونِ الضَّادِ^(٨).

وفرّق بينهما صاحبُ القاموس: فالرِّصَعُ، كالمَنْعِ: الضَّرْبُ باليدِ، وشِدَّةُ الطَّغْنِ كالإِرْصَاعِ، والإِقامةُ، ودَقُّ الحَبِّ بين حَجَرَيْنِ كالإِرْصَاعِ، وتَغْيِيبُ السِّنَانِ

(١) التهذيب: ١٦/٢ مقدمة الكتاب، وينظر: اللسان (ر ص ع): ١٢٤/٨، والمزهر: ٣١٥/٢.

(٢) العين (ر ص ع): ٣٠١/١.

(٣) الكنز اللغوي لابن السكيت: ٢٢٤.

(٤) خلق الإنسان للأصمعي: ٢١.

(٥) المجمل (ر ص ع): ٣٧٩/١.

(٦) المحكم (ر ص ع): ٤٣٨/١، المخصص ٢٥٧/٢.

(٧) اتفاق المباني وافتراق المعاني لنقيّ الدين الدقيقي المصري: ٩١، نح/ يحيى عبدالرؤوف جبر، الناشر: دار عمار/ الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٨) الجمهرة (ر ص ع): ٧٣٧/٢، والمخصص ٣٥٧/٢.

في المَطْعُون، وبالتحريك: فِرَاخُ النَّحْلِ، الواحدة: بهاءٍ، أو الصوابُ بالضاد^(١)، وفي موضعٍ آخر أشارَ إلى أن الرَضَعَ، محرَّكةً: صِغَارُ النَّحْلِ، كالرَضَعَ^(٢).

كما أشار إليها الجوهريُّ بصيغة التقليل فـ "رَبَّمَا سَمَّوَا فِرَاخَ النَّحْلِ رَضَعًا، الواحدة رَضَعَةٌ"^(٣).



وبعد بيانه أن الرَّاءَ وَالصَّادَ وَالْعَيْنَ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى عَقْدِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ كَالْتَرْتِيبِ لَهُ بِهِ - أشار ابنُ فارسٍ في المقاييس إلى أنه يُقَالُ لِفِرَاخِ النَّحْلِ الرَّضَعُ، وَالْوَادِحَةُ رَضَعَةٌ^(٤)، فيما ساوى بينهما ابنُ الأعرابي فالرَضَعَ مُحَرَّكةً: صِغَارُ النَّحْلِ، واحِدَتُهَا رَضَعَةٌ كَالرَضَعَ، بِالصَّادِ^(٥)، وجعل الصاغانى الرَضَعَ بالتسكين، لغةً في الرَضَعَ محرَّكة^(٦).

ومع إثبات الكلمة بالصاد المهملة من أئمة اللغة لا نجدُ بُدًّا من إقرار الكلمة وثبوتها، مع عدم استبعاد التعاقب بين الصاد والضاد فيها، وقد سبق بياباًمكان حدوثه عند الكلام على أبضعين وأبضعين.

الرُّغَامُ:

يقول الأزهرى: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الرُّغَامُ: مَا يَسِيلُ مِنَ الْأَنْفِ مِنْ دَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ، قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ وَصَوَابُهُ الرُّعَامُ بِالْعَيْنِ."

(١) القاموس (ر ص ع): ٧٢١.

(٢) السابق (ر ض ع): ٧٢٢.

(٣) الصحاح (ر ص ع): ١٢١٩/٣.

(٤) المقاييس (ر ص ع): ٣٩٨/٢.

(٥) المحيط (ر ص ع): ٥٤/١.

(٦) التاج (ر ض ع): ٩٨/٢١.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: مَنْ قَالَ الرَّغَامُ فِيمَا يَسِيلُ مِنَ الْأَنْفِ فَقَدْ صَحَّفَ،
وَكَانَ الزَّجَاجُ يَجِيزُ الرَّغَامَ فِي مَوْضِعِ الرَّعَامِ، وَأَظْنَهُ نَظَرَ فِي كِتَابِ اللَّيْثِ فَأَخَذَهُ
مِنْهُ^(١).

وجمع أبو حاتم بين اللفظين فمن البقرِ والشَاءِ: الرَّغَامُ والرُّعَامُ^(٢)، وتبعه ابنُ
القطَّاعِ ذاهبًا إلى أنهما لغتان^(٣).

فكما أكد الفارابي على أن اللفظ بالعين^(٤)، وقال ابنُ فارس، هو بالعين
أصح^(٥)، وفي (باب ما يسيل من أنف الإنسان وغيره) أكد ابنُ أبي ثابت على
أنه يُقالُ في مثلِ المَخَاطِ مِنَ الْإِنْسَانِ: المَخَاطُ، وَمِنْ ذَوِي الْأَظْلَافِ: الرَّعَامُ
ويُقالُ: شاةٌ رَعُومٌ، وَقَدْ رَعَمَ مَخَاطُهَا يَرَعِمُ رُعَامًا: إِذَا سَالَ^(٦)، وهو ما أكدته
الأصمعي في كتاب الشاء^(٧)، ووافقهما على العينِ المهملةِ جمهرةُ أهلِ اللغةِ^(٨).
اللغة^(٨).

(١) التهذيب (ر غ م): ١٣٠/٨، وينظر: اللسان (ر غ م): ٢٤٧/١٢، والتاج (ر غ م):
٢٦٩/٣٢.

(٢) الفرق لأبي حاتم السجستاني ٢٣٧، تح/ حاتم صالح الضامن، الناشر: مجلة المجمع
العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(٣) الأفعال لابن القطاع: ١٣/٢.

(٤) معجم ديوان الأدب: ٣٢٩/٢.

(٥) مجمل اللغة (ر غ م): ٣٨٧/١.

(٦) الفرق لابن أبي ثابت: ٤٣.

(٧) الشاء للأصمعي: ٨٠، تح/ د. صبيح التميمي، دار النشر: دار أسامة- لبنان/
بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٨) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢١٠/٤، والمنتخب لكراع النمل: ١٠٢،
والجمهرة (ر ع م): ٧٧١/٢، والصحاح (ر ع م): ١٩٣٤/٥، والمقاييس: ٤٠٧/٢، =

وَعِنْدَ شَرْحِهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه): «صَلَّ فِي مَرَّاحِ الْغَنَمِ وَأَمْسَحَ الرَّغَامَ عَنْهَا»^(١) ذهب ابن الأثير إلى أن الرواية بالغين الْمُعْجَمَة، ومعناه: ما يسيل من الأنف، ثم قال: والمشهور فيه والمروى بالعينِ المَهْمَلَة^(٢).

ولعلَّ في التَّقَارِبِ الصَّوْتِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْغَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْمَخْرَجُ وَالصِّفَاتُ الصَّوْتِيَّةُ، مِضَافًا إِلَيْهِ تَأْكِيدُ ابْنِ الْقَطَّاعِ عَلَى أَنَّهُمَا لَغْتَانِ - يَجْعَلُنَا نَطْمِنُ إِلَى الْحُكْمِ بِوُقُوعِ الْإِبْدَالِ فِي الْكَلِمَةِ، لَا سِيَّمَا أَنَّ لَذَلِكَ نِظَائِرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي (تَعَارٍ وَتَغَارٍ).

الرُّحْرُبُ:

يَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الرُّحْرُبُ: الَّذِي قَدْ غَلِظَ وَقْوِي وَاشْتَدَّ. قُلْتُ: رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ هَذَا الْحَرْفَ فِي كِتَابِ (غَرِيبِ الْحَدِيثِ) بِالْخَاءِ وَجَاءَ بِهِ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ وَهُوَ الرُّحْرُبُ لِلْحُورِ الَّذِي قَدْ عَبِلَ وَاشْتَدَّ لَحْمُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْحَاءُ عِنْدَنَا تَصْحِيفٌ"^(٣).

=والمحكم (ر ع م): ١٥٤/٢، ومشارك الأنوار: ٢٩٤/١، وشمس العلوم للحميري: ٢٥٤٠/٤.

(١) والحديث في موطأ الإمام مالك: ٢٣٦/٢، تح/ محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية- أبو ظبي الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) النهاية: ٢٣٩/٢، وينظر: اللسان (ر غ م): ٢٤٨/١٢، والمجموع المغيث للمديني: ٧٧٧/١.

(٣) التهذيب (ز ح ز ب): ٢١٢/٥، وينظر: اللسان (ز ح ز ب): ٤٤٦/١، والحديث الذي يعنيه الأزهري أورده أبو عبيد في غريب الحديث ٩٢/٣: "أن النبي (ﷺ) سئل عن الفرع فقال: حق، وأن تتركه حتى يكون ابن مَخَاضٍ أو ابن لبون زُحْرُبًا خيرٌ من =

وافقه السيوطي فيما أورده من مأخذ التصحيف على كتاب العين فقال:
"وذكر في باب الرباعي: الزُحْرُبُ: الذي قوي واشتد وغلظ، والصواب بالخاء
المعجمة: زُحْرُبٌ: الزُحْرُبُ، بالضمِّ وتَشْدِيدِ البَاءِ: القويُّ الشديد"^(١).

وقد تعجّل الإمامان -الأزهري والسيوطي- في الحكم بالتصحيف،
فاللفظان ثابتان عند الخليل: فالزُحْرُبُ -بالحاء المهملة-: الذي قد غلظ وقوي
واشْتَدَّ، والزُحْرُبُ -بالخاء المعجمة-: الذي اشتد لحمه وغلظ جسمه من
الفصلان وغيرها^(٢)، بينما أهمله بالحاء فريق من أهل اللغة، مع إثباته
بالخاء^(٣).



ولعل في تقارب مخرجي الحاء والحاء غنى عن القول بالتصحيف أو
الخطأ، مع ثبوت اللفظين في اللغة.
تزلّغت:

يقول الأزهري: "أما (ز ل غ) فإني رأيته في كتاب الليث أنه مستعمل،
وقال: تزلّغت رجلي: أي: تشققت، والتزلّغ الشقاق.

= أن تكفا إناءك وتولّه ناقتك وتذبجه يلصق لحمه بوبره". وقوله (الفرع) هو أول شيء
تنتجه الناقة فكانوا يجعلونه لله، فقال النبي (ﷺ): هو حق ولكنهم كانوا يذبحونه حين
يولد، وينظر: الفائق في غريب الحديث: ٩٧/٣، والنهاية: ٢٩٩/٢، والمزهر:
٣٣٢، ٣٣١/٢.

(١) المزهر: ٣٣٢، ٣٣١/٢.

(٢) العين (ز ح ب): ٣٣٤/٣، و(ز خ ب): ٢١٢/٤، وينظر: المخصص: ١٥٩/٢.

(٣) ينظر: التقية للبنديجي: ١٦٢، والمحكم: ٣٣٥/٥، وغريب الحديث لابن الجوزي:
٤٣٤/١، والنهاية: ٢٩٩/٢، والقاموس المحيط (ز خ ب): ٩٣.

قلت: والمعروف تزلعت يده ورجله إذا تشققت بالعين غير معجمة، وقد مرَّ في (كتاب العين)، ومن قال: تزلعت بمعنى تشققت فهو عندي تصحيف^(١).
 فيما أثبت الخليل أن الفعل بالوجهين معاً فيقال: تزلعت يدي أي تشققت، وتزلعت بالعين أيضاً^(٢).



وبدا صاحب القاموس متردداً في إثبات الوجهين في الكلمة حينما قال:
 "زلعت الشمس زلوعاً: طلعت، وزلعت النار: ارتفعت، وتزلعت رجله: تشققت،
 أو الصواب بالعين المهملة في الكل"^(٣).

وأكد الزبيدي على تصويب اللفظ بالعين المعجمة، وتعقب شيخه -
 صاحب القاموس- بأن قوله (في الكل) يشعر بأن زلوع الشمس والنار أيضاً
 بإهمال العين فيحتاج أن يذكر في تركيب (ز ل ع) وقد أهملها هناك، وأما
 الصاعاني فأوردتهما عن ابن عباد، وسلم ولم يقل: إنه تصحيف، فالأولى حذف
 لفظة في الكل فإنه لو كان إهمال العين فيهما صواباً لذكرهما الأئمة في تركيب
 (ز ل ع) ولم يتعرض لهما أحد منهم، فعلمنا أنهما بالعين معجمة، فتأمل^(٤).

بينما أكد أبو عبيد القاسم على أن الفعل بالعين المهملة عند شرحه
 حديث أبي ذر (رضي الله عنه) أنه مرَّ به قوم بالربذة وهم محرمون وقد تزلعت أيديهم

(١) التهذيب (ز ل غ): ٧٦/٨، وينظر: العباب: ٣٤٦/١، واللسان (ز ل غ): ٤٣٢/٨،

والتاج (ز ل غ): ٤٩٥/٢٢.

(٢) العين (ز ل غ): ٣٨٤/٤.

(٣) القاموس (ز ل غ): ٧٨٣.

(٤) التاج (ز ل غ): ٤٩٥/٢٢.

وأرجلهم فسألوه: بأي شيء نداويها؟ فقال: بالدهن. قال: تزلعت أيديهم يعني تشققت والتزلع الشقاق^(١)، ووافقه جمع من أهل اللغة^(٢).

والتقارب الصوتي بين الصوتين - العين والغين - يؤكد على صحتهما، مع وجود نظائره في ألفاظ اللغة.

التشويد:



يقول الأزهري: "وقال الليث: التشويد: طلوع الشمس وارتفاعها، يقال: تشووت الشمس، إذا ارتفعت. قلت: هذا تصحيف، والصحيح بالذال من المشوؤ، وهي العمامة"^(٣).

وتردد صاحب القاموس - كالعادة - بين الدال والذال فقال: "التشويد: طلوع الشمس وارتفاعها كالتشوؤ، أو الصواب بالذال"^(٤)، فيما نقل السرقسطي عن الأصمعي أن اللفظ بالدال^(٥)، وخالفه صاحب بن عباد، فأورد كل مشتقات المادة بالذال المعجمة فـ "المشوؤ: العمامة، وجمعه مشاؤذ. والتشويد: التعميم.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٣٩/٤، وينظر: الفائق: ١٢١/٢، وشمس العلوم: ٢٨٣٢/٥.

(٢) ينظر: الجمهرة (ز ع ل): ٨١٥/٢، وتصحيفات المحدثين: ٣٨٤، والمقاييس: ٢٠/٣، والأفعال لابن القطاع: ١١٣/٢، والمخصص: ١٤٨/١، وأساس البلاغة (ز ل ع): ٤١٩/١، والنهاية: ٣٠٩/٢، واللسان (ز ل ع): ١٤٢/٨.

(٣) التهذيب (ش و د): ٢٧١/١١، وينظر: اللسان (ش و د): ٢٤٤/٣، والتاج (ش و د): ٢٦٢/٨.

(٤) القاموس (ش و د): ٢٩٢.

(٥) الأفعال للسرقسطي: ٤٠٦/٢.

وهو حَسَنُ الشَّيْذَةِ: أي العِمَّة. ويقولون: هُوَ خَيْرُ الْأَشَاوِدِ: أي الخَلْق. وقيل: المُلُوكُ والسادات، وَهُمْ المَشَاوِدُ والمُشَوِّذُونَ: المَعْمَمُونَ^(١).

وبما أَنَّ الاشتقاقَ يؤكدُ على أصالة الكلمة وثبوتها فكلامُ صاحب المحيط يُثبتُ أَنَّ ورودَ اللفظِ بالذال لا تصحيفَ فيه، بل ربما يكون من التعاقبِ بين الدالِ والذالِ، وقد سبق إمكانية حدوثه، مع كثرة ما ورد منه عن العرب.

أَشَاحُ الفَرَسِ بِذَنبِهِ:

يقول الأزهري: "قال اللَّيْثُ: وَإِذَا أَرخَى الفَرَسُ ذَنبَهُ قيل: قد أَشَاحَ بِذَنبِهِ، وَإِذَا نَحَى الرَّجُلُ وَجْهَهُ عَن وَهَجِ نارٍ أَصابَهُ أَوْ عَن أَذَى قيل قد أَشَاحَ بِوَجْهِهِ. قلت: أَمَّا ما قالَ في إِشَاحَتِهِ عَن وَهَجِ النارِ فَهُوَ صَحيحٌ؛ لِأنَّهُ حَدَرَ، وَأَمَّا قولُهُ: أَشَاحَ الفَرَسُ بِذَنبِهِ إِذا أَرخاهُ فَإِنَّهُ تصحيفٌ عِندي، وَالصَّوابُ فِيهِ أَسَاحَ بِذَنبِهِ، وَكَذلِكَ أَسابَ بِهِ"^(٢).

واللفظُ بالشين كما في المحيط قال: وَإِذَا أَرخَى الفَرَسُ ذَنبَهُ قيل: قد أَشَاحَ بِذَنبِهِ^(٣)، وأكَّد صاحبُ المقاييس على ذلك بأن الشين والياء والحاء أصلان متباينان، يَدُلُّ أَحدهُما على جِدِّ وَحَدَرَ، وَالآخَرُ على إِعْرَاضٍ..... وَأَمَّا الآخَرُ: فيقال: أَشَاحَ بِوَجْهِهِ، أَي أَعْرَضَ. وَيُقَالُ: إِنَّ اشْتِاقَهُ مِنْ قولِهِم: أَشَاحَ الفَرَسُ بِذَنبِهِ، إِذا أَرخاهُ^(٤)، كما مال إلى ذلك السرقسطي ونشوان الحميري^(٥).

(١) المحيط (ش و ذ): ١٧٦/٢.

(٢) التهذيب (ش ي ح): ٩٦/٥.

(٣) المحيط (ش ي ح): ٢٣٨/١.

(٤) مقاييس اللغة: ٢٣٣/٣.

(٥) الأفعال للسرقسطي ٤٠٢/٢، وشمس العلوم: ٣٦٠٨/٦.

وخالف الزبيديُّ شيخه الجوهريَّ، فنصَّ على أن الفعل بالسين، وأن الجوهري غلط فذكره بالشين، وهو تصحيف^(١)، ثم أورد كلامَ الجوهري بنصه: "وَلَا يُحَكَّمُ عَلَى مَا فِي كِتَابِ (الَلِّيْثِ) أَنَّهُ تَصْحِيفٌ إِلَّا بَنَيْتَ"^(٢).

ونحن نسير على درب العلامة الجوهري بأنه لا تصحيف إلا بنيت، فمن سمع حجةً على من لم يسمع، ويضاف إلى ذلك احتمال التعاقب بين الصوتين، فالعلاقة الصوتية تسوغ ذلك: فالشين من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى^(٣)، وهي صوتٌ مهموسٌ رخوٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ متفشٍ^(٤)، والسين مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا^(٥)، وحدد المُحدِّثون من علماء الأصوات هذه الثنايا بأنها التي يشترك فيها مقدّم اللسان مع اللثة العليا خلف الأسنان^(٦)، وهي صوتٌ مهموسٌ رخوٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ صفيريٌّ^(٧)، فبين الحرفين - إذن - تقاربٌ في المخرج واتحادٌ في معظم الصفات؛ مما آذن بالتبادل بينهما في كثير من الألفاظ، فيقال: حمسَ الشرُّ وحمسَ إذا اشتدَّ، وقد احتمشَ الديكان واحتمسا إذا اقتتلا، وعطسَ فسمته وشمته، ويقال: غبسٌ وغبشٌ للسواد، وقد غبسَ الليلُ واغتبسَ وغبشَ واغتبشَ، ويقال: خرجنا بغبشٍ وغبسٍ أي: بسوادٍ



(١) التاج (س ي ح): ٤٩٤/٦، و(ش ي ح): ٥١٦/٦، وينظر: القاموس: ٢٢٥.

(٢) التاج (ش ي ح): ٥١٦/٦.

(٣) سر الصناعة: ٦٠/١.

(٤) السابق: ٧٥/١، وما بعدها.

(٥) الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر الصناعة: ٦٠/١.

(٦) علم الأصوات د. كمال بشر: ٣٠١، وينظر: علم الصوتيات: د. عبدالله ربيع، ود.

عبدالعزیز علام: ٢٧٢.

(٧) سر الصناعة: ٧٥/١، وما بعدها.

من الليل^(١)، ونسمع من يقول في العامية المصرية: الشمس بدلا من الشمس، ليؤكد أن لهذا الإبدال صдаه عندهم.

العبيبة:

يقول الأزهري: "وَقَالَ الْبِشْتِيُّ فِي (بَابِ الْعَيْنِ وَالْبَاءِ): أَبُو عبيد: العبيبة: الرائب من الألبان.

قلت: وهذا تصحيف قبيح، وإذا كان المصنف لا يميز العين والغين استحال ادعاؤه التمييز بين السقيم والصحيح.

وأقراني أبو بكر الإيادي عن شمر لأبي عبيد في كتاب (المؤلف): الغبيبة بالغين المعجمة: الرائب من اللبن، وسمعت العرب تقول للبن البيوت في السقاء إذا راب من الغد: غبيبة، ومن قال عبيبة بالعين في هذا فهو تصحيف فاضح^(٢).

وفي موضع آخر أكد الأزهري على أنه رأى العبيبة -بالعين المهملة- في البادية وهي ضرب من الثمام يئثي صمغا حلوا يؤخذ من قضبانه ويؤكل، يقال له لثى الثمام، فإن أتى عليه الزمان تناثر في أصول الثمام، فيؤخذ بترابه ويجعل في ثوب ويصب عليه الماء ويصفى ثم يغلى بالنار حتى يخثر ثم يؤكل. وما سأل منه فهو العبيبة. وقد تعببت أي شربتها. ويقال: هو يتعبب النبيذ، أي يتجرعه^(٣).

(١) ينظر: القلب والإبدال لابن السكيت: ١٢، والمزهر: ٤٢٦/١.

(٢) التهذيب: ٣٢/١ مقدمة الكتاب.

(٣) التهذيب (ع ب): ٨٦/١.

واللفظُ بالعين المهملة أوردَه أبو عبيد القاسمُ بنُ سلام في الغريب المصنف عن أبي زيادِ الكلابي^(١)، وأثبتَه فريقٌ من اللغويين وأصحاب المعاجم، فنقل الخليلُ عن زائدة أن الغيبةَ شرابٌ يضربُ بمجدحٍ ثم يجعلُ في سقاءٍ ضارٍ يوماً وليلاً، فيخرجُ منه الزبد^(٢)، وذكر نشوانُ الحميريُّ أن الغيبةَ من اللبن: الذي يُحلبُ بالغداة ثم يُتركُ حتى يُحلبَ عليه بالليل ثم يُمخضُ اليوم الثاني^(٣).

بينما أيد الأزهريُّ فريقاً آخرُ كالجوهري الذي نصَّ على أن الغيبةَ من ألبان الغنم يُحلبُ غدوةً ثم يُحلبُ عليه من الليل، ثم يُمخضُ من الغدا^(٤)، كما رأى ذلك: ابنُ فارس^(٥)، وابن سيده^(٦).

وعدَّ صاحبُ بنُ عبَّاد اللفظين من المشتركِ فالغَيْبِيَّةُ (بالعين المهملة والغين المعجمة): اللَّبْنُ الرَّائِبُ، وهو -أيضاً-: شَرَابٌ يُضْرَبُ بِمِجْدَحَةٍ يُتَّخَذُ مِنْ مَغَايِرِ العُرْفُطِ^(٧).

وتقاربُ الحرفين في المخرجِ وبعضِ الصِّفَاتِ الصَّوْتِيَّةِ يسوغُ الإبدالَ بينهما، ولا مانع من أخذِ كلامِ صاحبِ بنِ عباد في الاعتبار من جعلِ اللفظين من المشترك، وكلا الاحتمالين يخرجان اللفظ من دائرة التصحيف.

(١) الغريب المصنف: ٤٧٣/٢، وينظر: المزهري: ٣٤٤/١.

(٢) العين (غ ب): ٣٥٠/٤.

(٣) شمس العلوم: ٤٨٨٠/٨.

(٤) الصحاح (غ ب ب): ١٩١/١، وينظر: شمس العلوم: ٤٢٩٨/٧.

(٥) مجمل اللغة (غ ب): ٦٨١/١.

(٦) المحكم (غ ب): ٣٧٥/٥.

(٧) المحيط (غ ب): ٣٩٠/١، و(ع ب): ٥/١.

أَعْلَتُ الْإِبِلَ:

يقول الأزهري: "أَبُو عبيد عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: أَعْلَتُ الْإِبِلَ فَهِيَ عَالَّةٌ، إِذَا أَصْدَرْتَهَا وَلَمْ تُرَوْهَا. قُلْتُ: وَهَذَا تَصْحِيفٌ مُنْكَرٌ، وَالصَّوَابُ: أَعْلَتُ الْإِبِلَ بِالْغَيْنِ، وَهِيَ إِبِلٌ غَالَّةٌ. أَخْبَرَنِي الْمَنْذَرِيُّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ نُصَيْرِ الرَّازِيِّ قَالَ: صَدَرَتْ الْإِبِلُ غَالَّةً وَغَوَالً، وَقَدْ أَعْلَتُهَا، مِنْ الْغَلَّةِ وَالْغَلِيلِ، وَهُوَ حَرَارَةُ الْعَطَشِ. وَأَمَّا أَعْلَتُ الْإِبِلِ وَعَلَّتُهَا فَهَمَا ضِدُّ أَعْلَتُهَا، لِأَنَّ مَعْنَى أَعْلَتُهَا وَعَلَّتُهَا أَنْ يَسْقِيَهَا الشَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ يُصَدِّرُهَا رَوَاءً، وَإِذَا عَلَّتُ الْإِبِلُ فَقَدْ رُوِيَ"^(١).



والأزهري في ذلك - موافق للخليل الذي نصَّ على أن الفعل بالعين فقال: "وَعَلَّ الْبَعِيرُ يَعَلُّ غَلًّا إِذَا لَمْ يَقْضِ رِيَّةً"^(٢)، بينما خالفهما الفارابي ذاهباً إلى أن الفعل بالعين "وَأَعَلَّ الْقَوْمُ مِنَ الْعَلِّ لِإِبْلِهِمْ. وَيُقَالُ: أَعْلَتُ الْإِبِلَ: إِذَا أَصْدَرْتَهَا وَلَمْ تُرَوْهَا"^(٣)، وتبعه الجوهري^(٤)، وابن فارس^(٥)، ونشوان الحميري^(٦).

وفي فصل العين المهملة نقل ابن منظور عن الأصمعي أنه إذا وردت الإبل الماء فالتسقية الأولى النهل، والثانية العلل، وأكد على أن المسموع بالعين المهملة: عَلَّهَا يَعَلُّهَا وَيَعَلُّهَا عَلًّا وَعَلًّا وَأَعَلَّهَا، وحكى أن من أصحاب الاشتقاق

(١) التهذيب: ٣٠/١، ٣١ مقدمة الكتاب، وينظر: اللسان (غ ل ل): ٤٩٩/١١.

(٢) العين (غ ل): ٣٤٧/٤.

(٣) ديوان الأدب للفارابي: ١٦٣/٣.

(٤) الصحاح (ع ل ل): ١٧٧٣/٥، وتاج العروس (ع ل ل): ٥٣/٣٠.

(٥) مجمل اللغة (ع ل): ٦١٠/١.

(٦) شمس العلوم: ٤٣١٣/٧.

مَنْ يَقُولُهُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ كَأَنَّهُ مِنَ الْعَطَشِ^(١)، وتردد صاحب القاموس - كعادته- بين الروايتين بالمهملة والمعجمة "وأَعَلَّتْ الإِبِلُ: أَصْدَرَتْهَا قَبْلَ رِيِّهَا، أَوْ هِيَ بِالْغَيْنِ"^(٢).

ولعلَّ في التَّقَارُبِ الصَّوْتِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْغَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْمَخْرَجُ وَالصِّفَاتُ الصَّوْتِيَّةُ مَا يَدْفَعُنَا إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّبَادُلِ بَيْنَهُمَا هُنَا.

شيخ غاس:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: شَيْخٌ غَاسٍ: قَدْ طَالَ عَمْرُهُ، قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: شَيْخٌ عَاسٍ بِالْعَيْنِ، يُقَالُ: عَاسَا الشَّيْخُ يَعْسُو"^(٣).

تعجّل الأزهري فذهب إلى أن الكلمة بالعين مصحفة والصواب بالعين، مع أنّ الخليل قد ذكر جواز الوجهين قال: "وشَيْخٌ غَاسٍ: طَالَ عَمْرُهُ، وَبِالْعَيْنِ أَيْضًا"^(٤)، وأكد ابن فارس على أنّ الكلمة بالعين فـ "الْغَيْنُ وَالسَّيْنُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ حَرْفٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى تَنَاهٍ فِي كِبَرٍ أَوْ غَيْرِهِ. يُقَالُ غَسَا اللَّيْلُ وَأَغْسَى. وَشَيْخٌ غَاسٍ: طَالَ عَمْرُهُ"^(٥).

(١) اللسان (ع ل ل): ٤٦٨/١١، وينظر: الصحاح (ع ل ل): ١٧٧٣/٥، وتاج العروس (ع ل ل): ٥٣/٣٠.

(٢) القاموس (ع ل ل): ١٠٣٦.

(٣) التهذيب (غ س و): ١٤٩/٨، وينظر: اللسان (غ س ا): ١٢٥/١٥.

(٤) العين (غ س و): ٤٣٣/٤.

(٥) مقاييس اللغة (غ س ا): ٤٢٤/٤، ومجمل اللغة (غ س ا): ٦٩٦/١، وشمس العلوم: ٤٩٥١/٨.

وبعد أن حكاها بالغين قال ابنُ سيده: "ولم أرها بالغين مُعْجَمَةً إِلَّا فِي كِتَابِ الْعَيْنِ"^(١)، وأكد على أَنَّ اللفظة بكل اشتقاقاتها وردت بالعين فقال: "عَسَا الشَّيْخُ عَسَوًا وَعَسَوًا وَعَسِيًّا وَعَسَاءً وَعَسَوَةً، وَعَسِيَّ عَسَا، كُلُّهُ: كَبِيرٌ"^(٢).

ويضاف إلى ما سبق: أَنَّهُ يُقَالُ لِلشَّيْخِ إِذَا وَلَّى وَكَبَرَ: عَتَا يَعْتُو عُنْيًا، وَعَسَا يَعْسُو مِثْلَهُ، وَفِي حَدِيثِ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانَ: لَمَّا أَتَيْتُ عَمِّي بِالسَّلَاحِ وَكَانَ شَيْخًا قَدْ عَسَا أَوْ عَشَا؛ عَسَا، بِالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ: أَي كَبَرَ وَأَسَنَّ مِنْ عَسَا الْقَضِيبِ إِذَا يَبَسَ، وَبِالْمُعْجَمَةِ: أَي قَلَّ بَصْرُهُ وَضَعُفٌ"^(٣).

وبمجموع أقوال أئمة اللغة يظهر أن في اللفظ وجوهاً متعددة: فيقال: شيخٌ غاسٍ بالغين، وعاسٍ بالعين، وعتا الشيخ يعتو عتياً بالتاء، وعشا بالشين، وكلها وجوهٌ متقاربةٌ بين العين والغين من جهة، وبين السين والتاء من جهة أخرى، وبين السين والشين من جهة ثالثة، مما يرشح التعاقب بين هذه الألفاظ مع التقارب بين هذه الأصوات مخرجاً وصفةً.

الكَرِيضُ:

يقول الأزهري: "قَالَ اللَّيْثُ: الْكَرِيضُ: ضَرَبٌ مِنَ الْأَقْطِ، وَصَنَعْتُهُ الْكَرَاضُ، وَقَدْ كَرَضُوا كِرَاضًا، وَهُوَ جُبْنٌ يَتَحَلَّبُ عَنْهُ مَأْوَةٌ فَيَمْصُلُ.

قُلْتُ: أَخْطَأَ اللَّيْثُ فِي الْكَرِيضِ وَصَحَّفَهُ، وَالصَّوَابُ: الْكَرِيضُ بِالصَّادِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ.... وَالضَّادُ فِيهِ تَصْحِيفٌ مُتَكَرِّرٌ لَا شَكَّ فِيهِ"^(٤).

(١) المحكم (غ س و): ٣٧/٦، وينظر: اللسان (غ س ا): ١٢٥/١٥.

(٢) المحكم (ع س و): ٣٠٣/٢، والمخصص: ٦٤/١، واللسان (ع س ا): ٥٤/١٥.

(٣) اللسان (ع س ا): ٥٤/١٥.

(٤) التهذيب (ك ر ض): ٢٣/١٠، وينظر: اللسان (ك ر ض): ٢٢٦/٧.

وأهمل الفراءُ اللفظ بالصاد المهملة، فيما أكد على أنه بالصاد المعجمة والزاي قال: "الكريضُ والكريزُ: الأقط"^(١)، ووافقه ابنُ قتيبة^(٢)، فيما تردد صاحبُ القاموس بين الصاد والصاد: وعَمِلَ الكَريضُ، لَضْرَبٍ مِنَ الأَقْطِ، أو هو بالصاد^(٣)، وصرح الفارابي بالوجهين في الكلمة^(٤)، بينما اقتصر جمهرة اللغويين على إيراد اللفظ بالصاد المهملة^(٥).



ولعلَّ في التقارب الصوتي بين الصاد والضاد والزاي ما يجعلنا نميل إلى التعاقب بينها، بما يُبعدُ اللفظَ عن التّصحيف.

المسن:

يقول الأزهري: "وفي كتاب الليث: المسن: الضرب بالسوط.

قلت: هذا تصحيف، وصوابه: المشن: الضرب بالسوط بالشين، واحتج الليث بقول روبة:

وفي أخايد السيات المسن

فرواه بالسين، والرؤاة روه بالشين، وهو الصواب، وقال أبو عمرو: المشن: الخدش"^(٦).

(١) الغريب المصنف: ٤٦٤/٢، وشمس العلوم: ٥٨٠٦/٩.

(٢) الجرائم: ٣٢٧/١.

(٣) القاموس (ك ر ض): ٦٥٣.

(٤) ديوان الأدب: ٤١١/١.

(٥) الجمهرة (ر ص ك): ٧٤٣/٢، والصحاح (ك ر ص): ١٠٥٥/٣، والمجمل (ك ر ص): ٧٨١/١، والمقاييس (ك ر ص): ١٧٠/٥.

(٦) التهذيب (م س ن): ١٨/١٣، والرجز لرؤية كما في ديوانه: ١٦٥، وبعده: =

تَعَجَّلَ الأَزْهَرِيُّ فَنَسَبَ اللَّيْثَ إِلَى التَّصْحِيفِ، مَعَ أَنَّ الْخَلِيلَ قَدْ ذَكَرَ جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ، فَجَاءَ فِي الْعَيْنِ: مَسَّنَهْ بِسَوَطٍ مَسَّنًا، أَي: ضَرْبَهُ، وَبِالشَّيْنِ أَيْضًا، وَالمَشَّنُ: ضَرْبٌ بِالسَّوَطِ، يُقَالُ: مَشَّنَهُ وَمَتَّنَهُ^(١)، فِيمَا رَأَى جَمَهْرَةَ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ اللَّفْظَ بِالشَّيْنِ المَعْجَمَةُ^(٢).

فِي حِينِ سَاوَى صَاحِبِ التَّاجِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فَـ "المَشَّنُ: هُوَ الضَّرْبُ بِالسِّيَاطِ مِثْلَ (المَسَّنِ) بِالسَّيْنِ المَهْمَلَةِ. يُقَالُ: مَشَّنَهُ مَشَّنَاتٍ: أَي ضَرْبَاتٍ"^(٣).

وَرَوَايَةُ اللَّفْظِ بِالْوَجْهَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْخَلِيلِ، مَعَ تَسْوِيَةِ الزَّبِيدِيِّ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَى يَجْعَلُنَا نَمِيلُ إِلَى وَقُوعِ التَّبَادُلِ بَيْنَهُمَا، لِأَسِيْمَا وَبَيْنَ الحَرْفَيْنِ وَشَائِجُ قَرِيبَى تُسَوِّغُ ذَلِكَ، وَهِيَ الاِشْتِرَاكُ فِي خَمْسٍ مِنَ الصِّفَاتِ الرَّئِيسَةِ وَهِيَ: الهَمْسُ وَالرَّخَاوَةُ وَالاِتِّفَاتُحُ وَالاِسْتِفَالُ وَالاِصْمَاتُ، وَهِيَ كَافِيَةٌ لِحُدُوثِ التَّبَادُلِ بَيْنَهُمَا^(٤).

أَنْظَحَ السُّنْبُلُ:

يَقُولُ الأَزْهَرِيُّ: "قَالَ اللَّيْثُ: أَنْظَحَ السُّنْبُلُ إِذَا رَأَيْتَ الدَّقِيقَ فِي حَبِّهِ.

شَافِ لِبَغْيِ الكَلْبِ المُشِيطِنِ

(١) الْعَيْنُ (م س ن): ٢٧٦/٧، وَ(م ش ن): ٢٧١/٦، وَيَنْظُرُ: المَخْصَصُ: ٦١/٢.

(٢) يَنْظُرُ: الصَّاحِحُ (م ش ن): ٢٢٠٤/٦، وَمَجْمَلُ اللُّغَةِ: (م ش ن): ٨٣٢/١، وَالمَحْكَمُ

(م ش ن): ٨٠/٨، وَالمَخْصَصُ: ٦١/٢، وَالقَامُوسُ (م ش ن): ١٢٤٣.

(٣) التَّاجُ (م ش ن): ١٧٦/٣٦.

(٤) الأَصْوَاتُ اللُّغَوِيَّةُ د. أَنَيْسُ: ٧٦، ٧٨، وَيَنْظُرُ: تَصْحِيفَاتُ المَحْدَثِينَ لِلْحَسَنِ

العَسْكَرِيِّ دِرَاسَةُ لُغَوِيَّةٍ تَحْلِيلِيَّةٍ د. أَحْمَدُ طَهَ سُلْطَانُ: ٩٠.

قلت: الَّذِي حَفِظْنَاهُ وَسَمِعْنَاهُ مِنَ الثَّقَاتِ: نَضَحَ السُّنْبُلُ وَأَنْضَحَ، وَقَدْ ذَكَرْتَهُ فِي بَابِ الْحَاءِ وَالضَّادِ، وَالظَّاءُ بِهَذَا الْمَعْنَى تَصْحِيفٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا عَنِ الْعَرَبِ فَيَكُونُ لُغَةً مِنْ لُغَاتِهِمْ، كَمَا قَالُوا: بَضُرُ الْمَرْأَةِ لِبَطْرِهَا^(١).

وساوى الفيروزآبادي بين الحرفين: أَنْضَحَ السُّنْبُلُ: جَرَى الدَّقِيقُ فِيهِ، كَأَنْضَحَ بِالضَّادِ^(٢)، وَأَكَّدَ الْخَلِيلُ عَلَى أَنْ أَنْضَحَ وَنَضَحَ: لُغَتَانِ^(٣).

ولعلَّ في التقارب الصوتي بين الضاد والظاء ما يخرج الكلمة من دائرة التصحيف: فالضادُّ صوتٌ مجهورٌ مطبقٌ رخوٌ^(٤)، مخرجُها من بين حافة اللسان وما يليها من الأضراس^(٥)، وأما الظاءُ فمخرجُها مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا^(٦)، وهي مجهورةٌ مطبقةٌ رخوةٌ^(٧).

ولأنه "من اليسير انتقالُ مخرجِ الضادِ إلى الظاءِ لقربهما في المخرج، واتفقهما في الجهر والإطباق والإصمات والرخاوة"^(٨)، كان هذا سبباً إلى التعاقب بينهما في بعض الألفاظ، فجاء في اللسان عن أبي عبيدة: فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالظَّاءِ لُغَةً قَيْسٍ، وَفَاضَتْ بِالضَّادِ لُغَةً تَمِيمٍ^(٩)، وَفِي الْمَزْهَرِ: حَطَلَتْ النَّخْلَةُ

(١) التهذيب (ن ظ ح): ٢٦٤/٤.

(٢) القاموس (ن ظ ح): ٢٤٥/١.

(٣) العين (ن ض ح): ١٠٧/٣.

(٤) الكتاب: ٤ / ٤٣٤ وما بعدها.

(٥) السابق: ٤ / ٤٣٣ .

(٦) السابق نفسه .

(٧) الكتاب : ٤ / ٤٣٤ وما بعدها.

(٨) اللهجات العربية في التراث: ٢ / ٤٢٥ .

(٩) اللسان (ف ي ض) : ٧ / ٢١١ ، ٢١٢ .

وحضيت: إذا فسدت أصول سَعَفها، وسمعت ظَبَاطِبَ الخيل وضَبَاطِبِهَا: أصواتها وجَلَبَتُهَا، والعظُّ والعَضُّ: شدة الحرب وشدة الزمان، والأرْطُ والأرْضُ: قوائم الدابة، والأشهر فيه الضاد، والتَّفْرِيطُ مثل التَّقْرِيطِ، وفلانٌ يُقَرِّضُ صاحبه تَقْرِيضًا بالضاد والظاء جميعًا عن أبي زيد: إذا مدحه بحقٍّ أو بباطل^(١).

وما هذا التبادل بين اللفظين إلا تطبيق عملي لنظرية السهولة والتيسير، وذلك أن الإنسان -بطبيعته- يميل في نطقه إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، فهو يتخلص من الضاد إلى الظاء، وقد سبق القدماء إلى ذلك وأكدوا عليه، يقول الزبيدي: "الضاد حرف هجاء، وهو حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعلية، يكون أصلًا لا بدلًا"^(٢)، وهو ما نلاحظه في نطق العوام فيقولون: الظابط بدلًا من الضابط، وقهوة مضبوطة، وليست مضبوطة.

ثانيًا: ما تقاربت ألفاظه ومعانيه، واتحد المأخذ:

حشأت النار:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: وَتَقُولُ حَشَاتُ النَّارِ أَي غَشِيَتْهَا. قُلْتُ: هَذَا غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ: حَشَاتُ الْمَرْأَةِ إِذَا غَشِيَتْهَا، وَكَأَنَّهُ مِنْ تَصْحِيفِ الْوَرَّاقِينَ"^(٣).

(١) المزهري: ٤٣٨/١، ٤٣٩.

(٢) تاج العروس: ٤٠٦/٢، وينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: ٢٣٥، ٢٣٦، الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٨٤م، ولغة تميم: ١٢٩.

(٣) التهذيب (ح ش و): ٩٠/٥، وينظر: لسان العرب (ح ش و): ٥٦/١.

وجاء في العين: وحشأت النار: غَشِيَتْهَا^(١)، بينما أكد ابنُ دريد على كلام الأزهري فقال: "حَشَأْتُ الْمَرْأَةَ يُكْنَى بِهِ عَنِ النَّكَاحِ"^(٢)، وإلى ذلك مال الجوهري، وابنُ فارس، والصاغانى^(٣)، ومعنى التغطية يجمع كلا اللفظين، فـ (حشأ المرأة) يعني: غَشِيَهَا إذا علا فوقها فغطَّها، و (حشأ النار) بمعنى غطاها ليزيد لهبها.



ثالثاً: ما تقاربت ألفاظه ومعانيه، واختلف المأخذ:

التأريب:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: التَّأْرِيْبُ: التَّحْرِيْشُ.

قَلْتُ: هَذَا تَصْحِيْفٌ، وَالصَّوَابُ: التَّأْرِيْبُ، بِالنَّاءِ"^(٤).

وجاء في العين: "والتأريب: التحريش. وتأرب فلان علينا، أي: تعسر وخالف والتوى"^(٥)، ووافقه ابنُ فارس فاللفظُ عنده صحيحٌ قال: "التأريب، وهو

(١) العين (ح ش و): ٢٦١/٣.

(٢) الجمهرة: ١٠٩٥/٢.

(٣) الصحاح (ح ش ا): ٤٣/١، وينظر: المقاييس: ٦٥/٢، والعباب: ١٠/١.

(٤) تهذيب اللغة: (أ ر ب): ١٨٧/١٥، وينظر: لسان العرب لابن منظور (أ ر ب):

٢١٢/١.

(٥) العين للخليل بن أحمد (أ ر ب): ٢٩٠/٨.

التَّحْرِيشُ، يُقَالُ: أَرَبْتُ عَلَيْهِمْ. وَتَأَرَّبَ فُلَانٌ عَلَيْنَا: إِذَا التَّوَى وَتَعَسَّرَ وَخَالَفَ^(١)،
وتبعهما بعضُ أهل اللغة^(٢).

فيما رأى فريقٌ آخر ما ارتآه الأزهري، فاللفظُ: التَّأْرِيثُ: الإِغْرَاءُ بَيْنَ
القَوْمِ، وَأَرَّثَ بَيْنَ الْقَوْمِ: أَفْسَدَ، وَالتَّأْرِيثُ إِيقَادُ النَّارِ وَإِذْكَأُوهَا، فَيَكُونُ مِنَ
المَجَازِ: أَرَّثَ بَيْنَهُمُ الشَّرَّ وَالحَرْبَ تَأْرِيثًا، وَأَرَجَّ تَأْرِيجًا: أَفْسَدَ وَأَعْرَى، وَأَوْقَدَ
نَارَ الفِتْنَةِ^(٣).

وربما تكون اللفظةُ التي أوردتها الخليلُ (التَّأْرِيبُ) مبدلةً من (التَّأْلِيبِ)
باللام ومعناها: التَّحْرِيشُ والإِفسَادُ، يُقَالُ: حَسَوْتُ مَوْلِيَّ، وَالْبَابَ بَيْنَ الْقَوْمِ: أَفْسَدَ
بَيْنَهُمْ^(٤)، فبَيْنَ اللامِ والرَّاءِ تَجَاوَرٌ فِي المَخْرَجِ، يَقُولُ الخليلُ: ثُمَّ الرَّاءُ وَاللَّامُ
وَالنُّونُ فِي حِيْزٍ وَاحِدٍ^(٥)، وَاللَّامُ صَوْتٌ مَجْهُورٌ مُتَوَسِّطٌ مُسْتَقَلٌّ مُنْفَتِحٌ ذَلِقٌ
جَانِبِيٌّ^(٦)، وَالرَّاءُ صَوْتٌ مَجْهُورٌ مُتَوَسِّطٌ مُسْتَقَلٌّ مُنْفَتِحٌ ذَلِقٌ مُكْرَرٌ^(٧).

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (أ ر ب): ٩٠/١.

(٢) ينظر: المحيط (أ ر ب): ٤٣٩/٢، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (أ ر ب):
٢٨٩/١٠، وتاج العروس (أ ر ب): ٢٢/٢.

(٣) تاج العروس (أ ر ب): ٥ / ١٥٥، ١٥٦، وينظر: الصحاح (أ ر ب): ٢٧٢/١،
واللسان (أ ر ب): ١١١/٢، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (أ ر ب): ١٦٤.

(٤) ينظر: الصحاح (أ ل ب): ٨٨/١، واللسان (أ ل ب): ٢١٦/١، والقاموس (أ ل
ب): ٥٩.

(٥) العين: ٥٨/١.

(٦) مقدمة في علم أصوات العربية د. البركاوي: ١٠٦ - ١١٢، ط ٣، ٥١٤٢٤/
٢٠٠٤م، وعلم الأصوات د. كمال بشر: ٣٤٧ وما بعدها، دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع.

(٧) السابق الأول نفسه، وعلم الأصوات د. كمال بشر: ٣٤٥ وما بعدها.

فالراء -إذن- مجاورة لللام في المخرج، وتجمع بينهما غالبُ الصفات^(١)، ولذا كثر الإبدال بينهما فـ "يَرْمَرَمُ: جَبَلٌ، وَرَبَّمَا قَالُوا: يَلْمَمُ"^(٢)، وَسَمَرَ عَيْنَهُ: كَسَمَلَهَا^(٣)، ويقال: هَدَلَ الحمامُ، وَهَدَرَ^(٤).

وإن كان يَفْرُقُ بين الألفاظ الثلاثة أن (التأريب) و(التأليب) بالراء واللام تحريضٌ وإفسادٌ بالقول فقط، أما (التأريث) فهو تدخل بالفعل، وهو إيقادُ النارِ الفتنة وإذكاؤها عملياً.

رَجُلٌ مِئْرٌ:

يقول الأزهري: "وَفِيمَا أَقْرَأَنِي الْإِيَادِي عَن شَمْرِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: رَجُلٌ مِئْرٌ، إِذَا كَانَ كَثِيرَ النَّكَاحِ، مَأْخُودٌ مِنَ الْإَيْرِ، هَكَذَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ.

وَهُوَ عِنْدِي تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: رَجُلٌ مِئْرٌ، بَوَزْنِ مِيعَرٍ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مِفْعَلًا مِنْ: آرَهَا يَنْيِرُهَا أَيْرًا، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْأَرِّ قُلْتَ: رَجُلٌ مِئْرٌ"^(٥).

بدا الأزهري مُتَرَدِّدًا بين إثباتِ لفظِ (المِئْر) أو جَعَلِهِ مِنَ التَّصْحِيفِ، ولعل سبب تَرَدُّده مرجعه إلى تقارب الألفاظ مع تقارب المعاني، فـ (مِئْر)

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٤/٤٣٣، وعلم الصوتيات د. عبدالله ربيع ود. عبدالعزيز علام: ٢٧٣، مكتبة الرشد، ط٣، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، والمدخل إلى علم أصوات العربية د. غانم قدوري الحمد: ٨٤، منشورات المجمع العلمي، ١٤٢٣هـ.

(٢) الصحاح (ر م م): ١٩٣٨/٥، وينظر اللسان (ر م م): ٢٥٤/١٢.

(٣) اللسان (س م ر): ٣٧٨/٤، وَسَمَلُ الْعَيْنِ: فَقْوُهَا. يقال: سُمِلَتْ عَيْنُهُ تُسْمَلُ، إِذَا فُقِّتَتْ فُقِّتَتْ بِحَدِيدَةٍ مُحْمَاةٍ، ينظر: الصحاح (س م ل): ١٧٣٢/٥.

(٤) اللسان (هـ د ل): ٦٩١/١١، و(هـ د ر): ٢٥٨/٥.

(٥) التهذيب (أ ر ر): ٢٣٥/١٥، ٢٣٦.

مأخوذة من (أ ر ر)، و (مئثر) مأخوذة من (أ ي ر)، وكلا المادتين دال على النكاح.

وما تردّد فيه الأزهري أثبتّه غيرُه، يقول ابن دريد: "ورجل مئثر: كثيرُ النِّكاح"^(١)، ووافقَه جمهورُ أهل اللغة^(٢)، وأكّد ابنُ أبي ثابت على اللفظ: فيقال: رجُلٌ مئثرٌ، وأنشدَ دليلاً عليه:

فازَ بسَلْمَى عَزَبٌ مئثرٌ كأنما خُصِيَاهُ جلدٌ جَرٌّ^(٣)

فيما رواه الفراء بالزاي من الأزّ الذي هو الحركة^(٤).

ومع ثبوت اللفظ عند أئمة اللغة، وتردّد الأزهريّ نفسه في الإنكار وعدمه يتضح ورود اللفظ وثبوته دون تصحيف، وأنه مما تقاربت ألفاظه ومعانيه، مع اختلاف المأخذ.

(١) جمهور اللغة لابن دريد: ١٠٨٦/٢.

(٢) ينظر: المحيط (أ ر ر): ٤٤٨/٢، والصحاح (أ ر ر): ٥٧٨/٢، ومجمل اللغة لابن فارس (أ ر): ٧٩/١، والأفعال للسرقسطي: ٨٥/١، والمحكم (أ ر ر): ٢٧٤/١٠، والمخصص لابن سيده: ٤٩٧/١، وشمس العلوم: ١٣٧/١، والنهاية: ٣٧/١، واللسان (أ ر ر): ١٦/٤، والتاج (أ ر ر): ٤٢/١٠.

(٣) الفرق لابن أبي ثابت اللغوي: ٥٩، تح/حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ٣، ط ١٤٠٨/٥١٩٨٨م، ولم أعثر على قائل الرجز فيما لدي من الكتب، والجرّ: شيءٌ يُنخَذُ من سُلَاخَةِ عُرْقُوبِ البَعِيرِ، ينظر: تاج العروس (ج ر ر): ٣٩٥/١٠، ولعل الراجز يقصد أن هذا الرجل الذي فاز بسلمى فتزوجها عزب لم يسبق له الزواج، فما زال بكامل صحته وعافيته، وأراد أن يدلل على ذلك بأن خصييه متماسكتان كجلد البعير.

(٤) المخصص ٤٩٧/١.

بَنَاتُ بَحْرٍ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: بَنَاتُ بَحْرٍ ضَرْبٌ مِنَ السَّحَابِ.

قُلْتُ: وَهَذَا تَصْحِيفٌ مُنْكَرٌ، وَالصَّوَابُ: بَنَاتُ بَحْرٍ.

قَالَ أَبُو عبيد عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: يُقَالُ لِسَحَابٍ يَأْتِينُ قَبْلَ الصَّيْفِ مُنْتَصِبَاتٍ: بَنَاتُ بَحْرٍ وَبَنَاتُ مَخْرٍ بِالْبَاءِ وَالْمِيمِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ قَالُ اللَّحْيَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَإِيَّاهَا أَرَادَ طَرْفَةً بِقَوْلِهِ:



كَبَنَاتِ الْمَخْرِ يَمَازُنُ إِذَا أُثْبِتَ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضْرِ^(١).

وجاء عند الخليل "وبنات بحر: ضرب من السحاب"^(٢)، وأثبت الفارابي اللفظة بالحاء^(٣)، ورأى الجوهري أن اللفظ ورد بالوجهين: بالحاء والحاء جميعاً^(٤)، وإلى ذلك مال الفيروزآبادي^(٥)، والزبيدي^(٦).

(١) التهذيب (ب ح ر): ٢٧/٥، وينظر: اللسان (ب ح ر): ٤٦/٤، والبيت من بحر الرمل، لطفة بن العبد في ديوانه: ٤١، تح/ مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، والمخر: سحاب أبيض يمر في أواخر الربيع، ويمأذن: يتمأذن، والعساليح: واحدها العسلوج وهو الغصن الأخضر اللين.

(٢) العين (ب ح ر): ٢٢٠/٣.

(٣) معجم ديوان الأدب للفارابي: ١٠٥/١.

(٤) الصحاح (ب ح ر): ٥٨٥/٢.

(٥) القاموس المحيط للفيروزآبادي: (ب ح ر): ٣٤٦.

(٦) التاج (ب ح ر): ١٢١/١٠.

وفي مادة (ب خ ر) أكد الخليل على أن بنات بَخْرٍ وبنات مَخْرٍ سحبات بيضٌ، الواحدة بنت بَخْرٍ وبنت مَخْرٍ اشتقَّ من بَخار البحر؛ لأن هذه السحاب تلعو في البَحْر ولا تجوز إلى البرِّ^(١).

ثم بين في مادة (م خ ر) التبادل الواقع بين الباء والميم فقال: "وبنات مَخْرٍ وبنات بَخْرٍ: سحبات تنشأ بالبادية من قبل البحر، بيضٌ، بعضها أكبر من بعض، والقطعة بنت مَخْرٍ، بالميم أكثر"^(٢)، ووافقه ابنُ السكيت^(٣)، وهذا الإبدال له ما يسوغه فبين الباء والميم صلة قربي، فمخرجهما -معاً- من الشفتين^(٤)، كما أنهما جمهورتان شديدتان، صرح بذلك مكي بن أبي طالب^(٥)، ولأجل هذا التقارب بين الصوتين أبدلت العربُ أحدهما من الآخر في كلمات كثيرة، رواها أئمة اللغة، مثل عجب الذنب وعجمه^(٦)، وقال اللحياني: أتانا وما عليه طَحْرِبَةٌ طَحْرِبَةٌ ولا طَحْرِمَةٌ، أي خِرْقَةٌ، وقال أبو عمرو الشيباني: ما زلت راتماً على هذا الأمر وراتباً، أي: مقيماً^(٧)، وفي اللسان: "والعرب تقول ليس هذا بضربة لازم ولا زب، يُبدلون الباء ميماً لتقارب المخرج"^(٨)، وقال الفيومي: "مكة شرفها

(١) العين (ب خ ر): ٢٥٩/٤.

(٢) السابق (م خ ر): ٢٦٢/٤.

(٣) الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت: ١٠، تح/ أوغست هفتر، الناشر/ مكتبة المتنبي - القاهرة، وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: ١/ ٤٠٦.

(٤) الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر الصناعة: ١/ ٥٦.

(٥) الرعاية لمكي بن أبي طالب: ٢٠٣.

(٦) اللسان (ز ع ب): ١/ ٤٤٩.

(٧) الأمالي: ٥٩/٢، وينظر: المزهري: ١/ ٤٦٣.

(٨) لسان العرب (ل ز ب): ١/ ٧٣٨.

شرفها الله تعالى، وقيل فيها بكةً على البدل^(١)، وحكى الحريري هذا الإبدال لغة لبني مازن ربيعة، فيقلبون الميم باءً، والباء ميمًا إذا كانت في أول الأسماء^(٢)، وليست مازنٌ وحدها المختصة بهذا التبادل فقد ذكر ابن السكيت: "اطمأننت إليه، ولغة بني أسد اطمأننت"^(٣).

ويمكننا أن نستدلَّ على الأصل والفرع من خلال التعرف على عادات العرب وطبائعهم -واللغة جزءٌ منها- من الميل نحو الخفة والسهولة واليسر، وذلك بأن يكون أحدُ المتبادلين أدخلَ في الجهاز النطقي بينما يكون الآخر متقدمًا في مكان الخروج، فيحكمُ على الأولِ بأنه الأصل المبدل منه وعلى الثاني بأنه الفرع البدل^(٤)، وعلى ذلك فالباء هي الأصل، والميم فرع عنها، ويؤكد ذلك ما صرح به كثيرٌ من اللغويين والمفسرين بأن بكة لغةٌ في مكة^(٥).



(١) المصباح المنير (م ك ك): ٥٧٧/٢.

(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ٩٦، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ونهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٨ / ٩٦، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٩١، ٩٢، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.

(٣) الإبدال لابن السكيت: ١٣.

(٤) مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السكيت د. أحمد طه سلطان: ١٣٥، دار البشرى للطباعة والنشر القاهرة، ط الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م.

(٥) ينظر: تفسير أبي السعود: ٢ / ٦٠، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١ / ٤٧٦، وزاد المسير في علم التفسير للجوزي: ١ / ٤٢٤، وتفسير القرطبي: ٤ / ١٣٨، والنهاية: ١ / ٤٧٦.

وهو ما أكدّه ابن عصفور في (بنات بحر ومخر) حينما قال: "وإنّما جُعِلت الباءُ الأصلُ؛ لأنَّ البَخْرَ مشتقٌّ من البُخارِ؛ لأنَّ السحابَ إنّما ينشأُ عن بُخارِ البحرِ"^(١).



بينما أكد نجم الدين الرضي على أن هذا الإبدال من الباء ضعيف، والباءُ هي الأصلُ لأنه من البخار، ويقال لهذا السحاب: بنات بحر ومخر، بالحاء المهملة أيضاً^(٢)، وهو موافق لابن فارس الذي اعتبر أن بنات بخرٍ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ (الْبَاءِ وَالْخَاءِ وَالرَّاءِ) وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْبَاءَ مُبْدَلَةٌ مِنْ مِيمٍ، وَالْأَصْلُ مَخْرٌ^(٣).

وأنكر أبو عمرو اللفظ بالحاء ورأى أن الصواب بنات بحر وبنات مخر^(٤)، وتبعه ابن قتيبة، وكراع النمل، وأبو علي القالي، وابن سيده، ونشوان الحميري^(٥).

(١) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: ٢٦٠، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأسترابادي: ٨٦٨/٢ د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

(٣) مقاييس اللغة: ٢٠٥/١.

(٤) المزهر: ٣٣٠/٢.

(٥) ينظر: الجرائم لابن قتيبة الدينوري: ٦/٢، تح/ محمد جاسم الحميدي، قدم له: الدكتور مسعود بوبو، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق، والمنتخب من غريب كلام العرب لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، الملقب بـ (كراع النمل): ٣٧١/١، تح/ د. محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، والأمالي لأبي علي القالي: ٥٢/٢، تح/ محمد عبدالجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م،

وأكد أبو المنذر العوتبي على أن اللفظة بالخاء المعجمة: بناتُ بخرٍ ومَخْرٍ: سحاباتٌ بيضٌ واحدها بنتٌ بخرٍ ومَخْرٍ، وأنه اشتق من بخارِ البَحْرِ، لأن هذه السحاب إنما تعلو في البحر لا تكون في البر. ثم قال وأظنه يقال: بناتُ بحرٍ أيضاً^(١).

وفرق الثعالبي بين اللفظة بالخاء والحاء:

ف (بناتُ بخر) سحاب تنشأ من بخارِ البَحْرِ فَتَجُوزُ إِلَى البرِّ، وَ(بناتُ بَحْر) سحاب لا تجوز إلى البرِّ، وَلِذَلِكَ قِيلَ بِنَاتِ بخرٍ خَيْرٌ مِنْ بِنَاتِ بَحْرٍ^(٢).

واستثناساً بكلام الثعالبي: نستطيع أن نقول إن اللفظين موجودان كليهما، إلا أن ثمت فرقاً بين كونه بالحاء أو بالخاء، فهو بالحاء سحابٌ ضعيفٌ لا تجاوز إلى البرِّ، أما بالخاء فهي أقوى لمجاوزتها البحر إلى البرِّ، وفي هذا قوة اللفظ لقوة المعنى، فالحاء لرفقتها جعلت للسحاب الضعيفة، بينما جعلت الخاء لغلظها لما هو أقوى منه.

تَغَرَّتِ القِدْرُ:

يقول الأزهري: "قَالَ اللَّيْثُ: تَغَرَّتِ القِدْرُ تَتَغَرُّ، تَغَرَّانَا، وَتَغَرَّانَهَا: غَلِيانَهَا. وَأَنشُد:

والمحكم (ب خ ر): ١٨٢/٥، والمخصص: ١٣٩/٤، وشمس العلوم للحميري: ٦٢٤٣/٩.

(١) الإبانة في اللغة العربية لأبي المنذر العوتبي: ٢٩٤/٢، تح/ د. عبدالكريم خليفة، وآخرين، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٢) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي: ٢٧٦، دار المعارف، القاهرة.

وصفباء ميسانية لم يقم بها حنيف ولم تتغر بها ساعة قدر^(١)

قلت: هذا تصحيف، والصواب: نغرت القدر بالنون، وستراه في باب الغين والنون إن شاء الله، وأما تغر بالتاء فإن أبا عبيد روى عن الأموي في باب الجراح قال: فإن سال منه الدم قيل: جرح تغر بالتاء والغين، قال: وقال غيره: جرح نعار بالنون والعين.

وروى أبو عمرو عن ثعلب عن ابن الأعرابي: جرح تغر ونعار فجمع بين اللغتين فصحتا معاً^(٢).

وجاء في معجم العين: "نغرت القدر تغراً، وتغرانها غليانها وأتغرتها: أغليتها"^(٣).

وسار على دربه فأثبت اللفظ بالتاء جمع من اللغويين: كأبي عبيد، وابن دريد، والجوهري، وابن فارس، وغيرهم^(٤)، كما أورد أبو مسحل الوجهين وزاد ثالثاً ف "يقال: نغرت القدر، تنغر وتنغر وتنغر نغراناً ونغراً ونغيراً. وهو إذا اشتد غليانها وفورانها. وتغرت تنغر بذلك المعنى. ويقال: عرق نعر تنغر نغراً

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب (ت غ ر): ٩٢ / ٤، وتاج العروس (ت غ ر): ٢٨٦ / ١٠.

(٢) التهذيب (ت غ ر): ٩٧ / ٨، وينظر: اللسان (ت غ ر): ٩٢ / ٤.

(٣) العين (ت غ ر): ٣٦٩ / ٤.

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٤٤٦ / ٣، تح / د. محمد عبدالمعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، ط١، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م، والجمهرة (ر غ ن): ٧٨٢ / ٢، والمحيط (ت غ ر): ٤٠٥ / ١، والصاح (ت غ ر): ٦٠١ / ٢، ومجمل اللغة (ت غ ر): ١٤٨ / ١، والأفعال لابن القطاع: ١٢١ / ١، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، وشمس العلوم: ٧٥٢ / ٢.

بالدم، إذا كان يقذف دفع الدم. ويقال: عَرِقُ نَعَارًا تَغَارًا نَعَارًا. وقد نعر الرجل بالفتنة، ينعر نعرًا ونعيرًا ونعرانًا، إذا صاح^(١)، وتبعه السرقسطي^(٢)، ورواها شمرٌ عن أبي مالك: تَغَرَ وَنَعَرَ وَنَعَرَ. ورأى الزبيدي ما حكاه الخليل هو الصواب^(٣).



وبعد ذكره أن التَّغْرَانَ -محرَّكةً- الغليانُ، والفِعْلُ: كَمَعَ وعَلِمَ، ذهب صاحب القاموس إلى احتمال التصحيف في الكلمة، وأن الصواب بالنون، ولم يُسَمِّعْ، قال: "تَغَرَ بالتاء، وإنما تَصَحَّفَ على الخليل، وتَبَعَهُ الجوهري وغيره"^(٤)

بينما أكد ابن فارس على أن اللفظ بالنون، فـ "النون وَالغَيْنُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى غَلِيَانٍ وَأَعْتِيَاظٍ. وَنَعَرَتِ الْقَدْرُ: غَلَتْ. وَنَعَرَ الرَّجُلُ: اغْتَاظَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (عليه السلام) أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهُ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ زَوْجَهَا يَأْتِي جَارِيَتَهَا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ صَادِقَةً رَجَمْنَا، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً جَلَدْنَاكَ، فَقَالَتْ: رُدُّونِي إِلَى أَهْلِي غَيْرِي نَعْرَةً، أَي: مُغْتَاظَةً يَغْلِي جَوْفِي غَلِيَانِ الْقَدْرِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ نَعَرَ الْقَدْرِ، وَهُوَ غَلِيَانُهَا وَفُورُهَا. يُقَالُ مِنْهُ: نَعَرَتِ الْقَدْرَ تَنْعُرُ نَعْرًا إِذَا غَلَتْ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ جَوْفَهَا يَغْلِي مِنَ الْغَيْظِ وَالْغَيْرَةِ، ثُمَّ لَمْ تَجِدْ عِنْدَ عَلِيٍّ (عليه السلام) مَا تُرِيدُ"^(٥).

(١) نواذر أبي مسحل: ٣٨.

(٢) الأفعال للسرقسطي: ٣٦٨/٣.

(٣) التاج (ت غ ر): ٢٨٧، ٢٨٦/١٠.

(٤) القاموس (ت غ ر): ٣٥٦.

(٥) المقاييس: ٤٥٢/٥، وينظر: النهاية: ٨٦/٥، واللسان (ن غ ر): ٢٢٣/٥، والتاج

(ن غ ر): ٢٦٢/١٤.

وإثباتُ اللفظ بالتاء من جمهرة اللغويين، مع وجه الأزهري بالنون، وزيادة بعضهم وجهًا ثالثًا هو بالنون والعين يؤكد أن الأوجه الثلاثة وجوه جائزة في نطق الكلمة، فالصورة الحسية تتضافر فيها المعاني من الحركة والصوت، والفوران والانكسار، فالقَدْر لها صوتٌ وأزيرٌ حال غليانها وفورانها، وهو تغرانها (بالتاء)، والنغير (بالنون والعين المهملة) صوت الرجل حال صياحه بالفتنة وغيرها، والنغير (بالنون والغين المعجمة) يعبر به عن الفوران والغليان، وهو حقيقة في المحسوسات كالقدر وغيرها، كما يعبر به عن حالة الغيظ التي تعتري الإنسان فيغلي جوفه كما يغلي القدر، فالألفاظ الثلاثة -إذن- تتضافر لأداء المعنى.

الأخزل:

يقول الأزهري: "قال -أي الليث-: والأخزل: الذي في وسط ظهره كسرًا، وهو مخزول الظهر، وفي ظهره خزلة أي: هو مثل سراج. والفعل: خزل يَخزلُ خزلاً.

قال: والأخزل -من الإبل-: الذي ذهب سنامُه كلُّه.

قلت: أراه أرادَ (الأجزل) -بالجيم- فصَحَفَهُ، وجَعَلَهُ خَاءً^(١).

(١) التهذيب (خ ز ل): ٩٤/٧، وينظر: العين (خ ز ل): ٢٠٨/٤، واللسان (خ ز ل):

مال ابنُ دريدٍ إلى أن اللفظَ بالجيمِ، فعَرَّفَ البعيرَ الأَجْزَلَ بأنه هو الذي يَكْثُرُ الدَّبْرُ فِي ظَهْرِهِ فَيَجِبُ سَنَامُهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: بَلْ هُوَ أَنْ يَهْجُمَ الدَّبْرُ عَلَى جَوْفِهِ فَتَخْرُجَ فَقَارُهُ مِنْ ظَهْرِهِ^(١).

بينما أثبتته بالخاء أبو زيد والصاحب بن عباد وصاحب القاموس الذي قال: "وَالأَخْزَلُ مِنَ الإِبِلِ: مَا ذَهَبَ سَنَامُهُ كُلُّهُ"^(٢)، فيما عرض الزبيدي كلامَ الشيخين: رواية الليث بالخاء، وتأكيده الأزهري على الجيم، ثم عقب عليهما قائلاً: ولعلَّ الخاءَ والجيمَ يتعاقبان في هذا^(٣)، ولهذا نظير في اللغة يؤيد كلامه، قال الأصمعي: يقال: خَلَعَ وَجَلَعَ إِذَا ذَهَبَ حَيَاؤُهُ^(٤).

والمثال الذي أورده الأزهري تصحيحاً مما تقاربت ألفاظه ومعانيه، غير أن (الأخزل) بالخاء يكون خِلْقَةً، ومنه: الاختزال بمعنى الانتقاص والاقتراع^(٥)، أما (الأجزل) بالجيم فالصفة حادثة فيه بسبب الدبر الذي يكثر في ظهره فيجب سَنَامُهُ، وإن كان أصلُ المعنى يجمعُ كلاً منهما وهو التظامنُ والانخفاضُ في وسط الظهر.



(١) الجمهرة (ج ز ل): ٤٧١/١، وينظر: مجمل اللغة (ج ز ل): ١٨٧/١، والمقاييس (ج ز ل): ٤٥٤/١.

(٢) القاموس المحيط (خ ز ل): ٩٩٢.

(٣) التاج (خ ز ل): ٤٠٦/٢٨.

(٤) القلب والإبدال لابن السكيت: ٩.

(٥) الصحاح (خ ز ل): ١٦٨٤/٤.

الإخْصَافُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الإِخْصَافُ: سُرْعَةُ العَدُوِّ، وَأَخْصَفَ يُخْصِفُ: إِذَا أَسْرَعَ فِي عَدُوِّهِ."



قلتُ: صَحَّفَ اللَّيْثُ فِيمَا قَالَ، وَالصَّوَابُ: أَحْصَفَ بِالحَاءِ - إِخْصَافًا: إِذَا أَسْرَعَ فِي عَدُوِّهِ، قَالَه الأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ^(١).

وتعجَّل الأزهريُّ فنسب التصحيفَ إلى الخليل، وهو - في الواقع - قد ذكر اللفظَ بالوجهين فقال: "والإخْصَافُ: شدة العدو، وبالحاء أيضًا"^(٢)، وتبعه العوتبي، فبعد أن ذكر اللفظَ بالحاء المعجمة قال: "وهو بالحاء أيضًا جائز"^(٣)، كما نص عليه بالحاء: الصاحبُ بنُ عباد، وابنُ القطاع^(٤).

وأكد الجوهري على أن الفعل بالحاء، وبين أنه بالعين لغةً في الحاء: "وأعْصَفَ الفرسُ، إِذَا مرَّ مرًّا سريعًا، لغةً في أَحْصَفَ. ونَعَامَةٌ عَصُوفٌ. وناقَةٌ عَصُوفٌ، أي سريعةٌ، وهي التي تَعْصِفُ براكبها فتمضي به. والحربُ تَعْصِفُ بالقوم، أي تذهبُ بهم وتُهْلِكهم"^(٥).

(١) التهذيب (خ ص ف): ٦٩/٧، وينظر: العباب (خ ص ف): ٤٠٠/١، واللسان (خ ص ف): ٧٤/٩.

(٢) العين (خ ص ف): ١٨٩/٤، وينظر: مجمل اللغة (خ ص ف): ٢٩١/١، والعباب (خ ص ف): ٤٠٠/١.

(٣) الإبانة في اللغة العربية للعوتبي: ٤٨/٣.

(٤) المحيط (خ ص ف): ٣٤٦/١، والأفعال لابن القطاع: ٢٩٢/١.

(٥) الصحاح (ع ص ف): ١٤٠٤/٤، وينظر: اللسان (ع ص ف): ٢٤٩/٩، والتاج (ع ص ف): ١٦٤/٢٤.

ولعلَّ التقارب بين الحاء والعين، مع مجيء العين في كل هذه الألفاظ هو الذي حدا بالجوهرى إلى الجزم بأن اللفظ بالحاء، يُضاف إلى ذلك تأكيدُ جمهرةٍ من اللغويين على أنَّ اللفظ بالحاء مع إهمالهم إياه بالحاء^(١).

فَرَسٌ أذْقَى:



يقولُ الأزهريُّ: "أما (ذ ق ي) فلا أحفظُهُ لأحدٍ مِنَ النَّقَاتِ، وَذَكَرَهُ اللَّيْثُ فِي هَذَا الْبَابِ فَقَالَ: فَرَسٌ أذْقَى وَالْأُنْثَى ذَقْوَاءُ، وَالْجَمِيعُ الذُّقُوْ، وَهُوَ الرَّخُوْ رَانِفُ الْأَنْفِ، وَكَذَلِكَ الْحَمَارُ.

قلت: وَهَذَا عِنْدِي تَصْحِيفٌ بَيِّنٌ، وَالصَّوَابُ فَرَسٌ أذْفَى، وَالْأُنْثَى ذَقْوَاءُ: إِذَا كَانَ مُسْتَرْخِيَ الْأُذُنَيْنِ"^(٢).

يتضح من النص إهمالُ الأزهري مادة (ذ ق ي)، وبناءً عليه فقد عدَّ ما أورده الليث من قولهم: (فَرَسٌ أذْقَى وَالْأُنْثَى ذَقْوَاءُ) تصحيفاً، بينما أكد الخليل عليه بقوله: 'فرسٌ وحمارٌ أذْقَى، وَالْأُنْثَى ذَقْوَاءُ، وَالْجَمِيعُ ذُقُوْ، وَهُوَ الْمُسْتَرْخِي طَرَفِ الْأَنْفِ"^(٣)، وتبعه أبو حاتم وابنُ فارس، وغيرهما^(٤)، وهو مما تقاربت ألفاظه ومعانيه فرخاوةُ الفاء وهمسُها يناسبُ رخاوةَ الأذنين، وشدةُ القاف وجهراً يناسبُ رخاوةَ رانفِ الأنفِ الذي فيه من الصلابة ما ليس في الأذنين.

(١) ينظر: الألفاظ لابن السكيت: ١٩٣، والمنتخب من كلام العرب: ٣١٤/١، والمحكم

(ح ص ف): ١٥٩/٣، واللسان (ح ص ف): ٤٨/٩.

(٢) التهذيب (ذ ق ي): ٢٠٢/٩، وينظر: اللسان (ذ ق ا): ٢٨٧/١٤.

(٣) العين (ذ ق و): ٢٠١/٥.

(٤) ينظر: المجمل (ذ ق ا): ٣٥٩/١، والمحكم (ق ذ و): ٥٤٢/٦، والمخصص

٨٩/٢، والقاموس: ١٢٨٥.

رَعَجَنِي هَذَا الْأَمْرُ وَأُرَعَجَنِي:

يقول الأزهري: " وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: رَعَجَنِي هَذَا الْأَمْرُ وَأُرَعَجَنِي، أَي

أَقْلَقَنِي.

قلت: هَذَا مَنْكَرٌ وَلَا آمَنُ أَنْ يَكُونَ مُصَحَّفًا، فَالصَّوَابُ أُرَعَجَنِي بِمَعْنَى أَقْلَقَنِي،
بِالزَّاي. وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِهِ^(١).

والذي جَاءَ عِنْدَ ابْنِ دُرَيْدٍ: "رَعَجَنِي هَذَا الْأَمْرُ وَأُرَعَجَنِي إِذَا أَقْلَقَنِي"^(٢)،
بَيْنَمَا أَهْمَلَ الصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ مَا رَوَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ^(٣)، وَتَبِعَهُ ابْنُ فَارِسٍ فِي
المَقَائِيسِ^(٤)، وَالجَوْهَرِيِّ فِي الصَّحَاحِ^(٥)، وَجَاءَ فِي المَحْكَمِ وَالأَفْعَالِ لِابْنِ القَطَاعِ
نَفْسُ كَلَامِ ابْنِ دُرَيْدٍ وَكأنهُمَا نَقْلَاهُ عَنْهُ^(٦)، وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ
الفَيْرُوزِآبَادِيُّ^(٧).

فَاللِّفْظَانِ -إِذَنْ- مِمَّا تَقَارَبَ فِيهِ اللَّفْظُ وَالمَعْنَى، فَالمَادَتَانِ (ز ع ج) وَ
(ر ع ج) لَيْسَ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا سِوَى الرَّاءِ وَالزَّايِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي بَاقِي
الحُرُوفِ، مَعَ تَأْدِيتِهِمَا مَعْنَى وَاحِدًا.
عُمْدَانِ:

(١) التهذيب (ر ع ج): ٢٣٤/١، وينظر: اللسان (ر ع ج): ٢٨٤/٢.

(٢) الجمهرة (ر ع ج): ٤٦١/١.

(٣) المحيط (ر ع ج): ٣٨/١.

(٤) المقاييس (ر ع ج): ٤١١/٢.

(٥) الصحاح (ر ع ج): ٣١٨/١.

(٦) ينظر: المحكم (ر ع ج): ٣١٤/١، والأفعال لابن القطاع: ١٠/٢.

(٧) القاموس (ر ع ج): ١٩٠.

يقول الأزهري: "وَقَالَ ابْنُ الْمُظَفَّرِ: عُمْدَانُ: اسْمُ جَبَلٍ أَوْ مَوْضِعٍ. قُلْتُ: أُرَاهُ أَرَادَ: عُمْدَانُ بِالغَيْنِ فَصَحَّفَهُ. وَهُوَ حِصْنٌ فِي رَأْسِ جَبَلٍ بِالْيَمَنِ مَعْرُوفٌ. وَكَانَ لآلِ ذِي يَزْنَ. قُلْتُ: وَهَذَا كَتَصْحِيفَهُ يَوْمَ بُعِثَ وَهُوَ مِنْ مَشَاهِيرِ أَيَّامِ الْعَرَبِ، فَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ الْغَيْنِ وَصَحَّفَهُ"^(١)


وأثبت البكري اللفظين: فَعُمْدَانُ: بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَإِسْكَانِ ثَانِيهِ، وَبِالِدَالِ الْمَهْمَلَةِ: بِمَأْرَبٍ مِنَ الْيَمَنِ، وَعُمْدَانُ: بِالغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ: قَصْرٌ بِصَنْعَاءَ بِالْيَمَنِ،



(١) التهذيب (ع م د): ١٥٢/٢، وينظر: معجم البلدان: ١٥٣/٤، واللسان (ع م د): ٣٠٦/٣، والتاج (ع م د): ٤٢٠/٨، ومرصد الاطلاع لصفي الدين البغدادي: ٩٦٠/٢، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

كان لسيف بن ذي يزن، ولم يزل قائماً حتى هدمه عثمان بن عفان^(١)، وأكد ياقوت على أنه ربما يكون ما ذهب إليه الليث موضعاً غير عمدان^(٢).

مَا يُعَوِّرُ:

يقول الأزهري: "وَيُقَالُ: لَيْسَ كُلُّ عَوْرَةٍ تَصَابُ. وَمَا يُعَوِّرُ لِفُلَانِ الشَّيْءُ إِلَّا أَخَذَهُ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: مَا يُعَوِّرُ بِالزَّيِّ." 

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الزَّيُّ تَصْحِيفٌ، وَفَسَّرَ يُعَوِّرُ: لَيْسَ يَرَى شَيْئًا لَا حَافِظَ لَهُ إِلَّا أَخَذَهُ لَا يَتَحَرَّجُ"^(٣).

(١) معجم ما استعجم: ٩٦٦/٣، وينظر: مرصد الاطلاع: ١٠٠٠/٢، والجبال والأمكنة والمياه للزمخشري: ٢٤٩، تح/ د. أحمد عبدالنواب عوض، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع- القاهرة، ١٣١٩هـ/ ١٩٩٩م، وذكر القزويني أن من عجائب صنعاء غمدان الذي بناه التبابعة، وأنه اتخذ على أربعة أوجه: وجه أحمر ووجه أبيض ووجه أصفر ووجه أخضر، وبُني في داخله قصرٌ على سبعة سقوف، بين كل سقوفين أربعون ذراعاً، فكان ظله إذا طلعت الشمس يرى على ماء بينهما ثلاثة أميال، وجعل في أعلاه مجلساً بالرخام الملون، وجعل سقفه رخامةً واحدةً، وصيّر على كل ركن من أركانه تمثالاً أسد، إذا هبت الرياح يُسمع منها زئير الأسد، وإذا أُسرجت المصابيح فيه ليلاً كان سائر القصر يلمع من ظاهره كما يلمع البرق، كما ذكر أن التبابعة إذا قعدوا على هذا القصر وأشعلوا شموعهم يرى ذلك على مسيرة أيام. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني: ٥١، الناشر: دار صادر- بيروت، والبلدان لابن الفقيه: ٩٣، تح/ يوسف الهادي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(٢) معجم البلدان: ١٥٣/٤.

(٣) التهذيب (ع و ر): ١١٠/٣.

وقال في موضع آخر: روى أبو زيد أنه يُقال: ما يُعوز لفلان شيءٌ إلا ذهب به، كقولك: ما يوهف له وما يشرف. قاله أبو زيد بالزاي، قال أبو حاتم: وأنكره الأصمعي. قال: وهو عند أبي زيد صحيح، ومن العرب مسموع^(١).

ومن النصين يتضح أن الخلاف بين أبي زيد والأصمعي في إثبات (ما يُعوز لفلان شيءٌ إلا ذهب به) فأبو زيد يثبت، والأصمعي يجعله مصحفاً من (يعور) بالراء، وانتصر أبو حاتم لأبي زيد قائلاً: والذي قاله أبو زيد - فيما زعم - مشهورٌ عند العرب: ما يعوز له شيءٌ إلا ذهب به^(٢).

وخالفه ابن جنى في (باب في سقطات العلماء) فحكى إنكار الأصمعي على أبي زيد، وقال: إنما هو "يعور" - بالراء -، ثم قال ابن جنى: "وهو كما قال الأصمعي"^(٣).

وذهب ابن سيده إلى أن الفعل بالراء "وما يُعورُ له شيءٌ إلا أخذه أي يظهر"^(٤)، وتبعه ابن منظور^(٥)، والزبيدي^(٦)، فيما صوّب الصفي الفعل بالزاي مزيداً بالهمزة، مع تخطئه المجرّد فقال: "ويقولون: ما عازك من شيء فهو عندي، وما يعوزني إلا كذا. والصواب: أعوز يُعوز"^(٧).

(١) السابق (ع و ز): ٦٤/٣.

(٢) التهذيب (ع و ر): ١١٦/٣، وينظر: اللسان (ع و ز): ٣٨٥/٥، والتاج (ع و ز): ٢٥٢/١٥.

(٣) الخصائص: ٣١١/٣.

(٤) المحكم (ع و ر): ٣٤٤/٢.

(٥) اللسان (ع و ر): ٦١٧/٤.

(٦) التاج (ع و ر): ١٦٢/١٣.

(٧) تصحيح التصحيف: ٣٧٢.

اللِّقَاعُ:

يقول الأزهري: "وقال الليث: اللِّقَاعُ: الكساء الغليظ.

قلت: هذا تصحيف، والذي أراه اللِّقَاعُ بالفاء، وهو كساء يُتْلَعُ به"^(١).

وما جزم الأزهري بتصحيحه غير مُسَلِّمٍ به، فقد أثبتته الثعالبي في فقه اللغة في الفصل الرابع عشر "في الأَكْسِيَّةِ"، قال: "اللِّقَاعُ بالقاف" كساءً غليظاً عن الليث، وزعم الأزهري أنه تصحيف وأنه بالفاء لا غير"^(٢)، بينما أهمله صاحب المحكم فلم يذكره في مادة (ل ق ع)^(٣)، ثم قال في مادة (ل ف ع): "الانْتِفَاعُ والتَّلْفَعُ: الالتحاف بالثوب وهو أن يشتمل به حتى يجلل جسده، واللِّقَاعُ والمِلْفَعَةُ: ما تُلْفَعُ به من رداءٍ أو لحافٍ أو قناع، وانه لحسن اللِّفَعَةِ، من التَّلْفَعِ"^(٤).

أما الخليل فساوى بين اللفظين فاللِّقَاعُ بالقاف: الكساء الغليظ. وقال بعضهم: هو اللِّقَاعُ لأنه يُتْلَعُ به، وهذا أعرف^(٥).

وفي شرحه حديث أبي (رضي الله عنه) أن العباس وعمر (رضي الله عنهما) احتكما إليه فاستأذنا عليه فحبسهما قليلاً ثم أذن لهما فقال: إن فلانة كانت ترجلني ولم يكن عليهما إلا لِقَاعٌ فحبستكما، قال ابن قتيبة: "اللِّقَاعُ: ثوبٌ يُجَلَّلُ به الجسد كله،

(١) التهذيب (ل ق ع): ١٦٥/١.

(٢) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي: ١٧١.

(٣) المحكم (ل ق ع): ٢٢٠/١.

(٤) المحكم (ل ف ع): ١٦٤/٢، وينظر: اللسان (ل ف ع): ٣٢٠/٨.

(٥) العين (ل ق ع): ١٦٧/١.

والتلفع منه، وهو أن يشتمل به حتى يجلل جسده وهو عند العرب: الصماء لأنه ليست فيه فرجة. يقال: اشتمل الصماء^(١).

وفرق الفارابي بينهما فـ "اللفاع: ما تلفع به المرأة. واللقاع: الكساء الغليظ"^(٢)، فيما وافق جمهور اللغويين الأزهري في كون اللفظ بالفاء^(٣).

النشظ:



يقول الأزهري: "قال الليث: والنشظ اللسع في سرعة واختلاس.

قلت: هذا تصحيف مكرر، وصوابه التشظ بالتاء، وقد مر تفسيره في بابه، يقال: نشظته الأفعى نشظاً"^(٤).

وبالتحقيق يتبين التصحيف في نص الأزهري، إذ اللفظ بالنون والطاء وليس بالتاء^(٥)، وهو ما سار عليه ابن دريد وابن فارس وغيرهما^(٦)، بينما تبع تبع الخليل في إيراد اللفظ بالطاء المعجمة: الصاحب بن عباد وابن القطاع

(١) غريب الحديث لابن قتيبة: ٢٤١/٢.

(٢) معجم ديوان الأدب: ٤٦٢/١.

(٣) ينظر: الألفاظ لابن السكيت: ٤٩٣، والصاحح (ل ف ع): ١٢٧٩/٣، والمحكم (ل ف ع): ١٦٤/٢، والمخصص ٤٠٠/١، والفائق: ٣٢٣/٣، والنهاية: ٢٦٠/٤، واللسان (ل ف ع): ٣٢١/٨، والتاج (ل ف ع): ١٥٥/٢٢.

(٤) التهذيب (ن ش ظ): ٢٢٧/١١، وينظر: اللسان (ن ش ظ): ٤٦٤/٧.

(٥) هامش كتاب الأفعال للسرقسطي: ٢٠٠/٣.

(٦) الجمهرة (ش ط ن): ٨٦٧/٢، ومجمل اللغة (ن ش ط): ٨٦٧/١، والمحكم (ن ش ط): ١٩/٨، والعباب (ن ش ط): ٣٢٤/١، والنهاية: ٥٧/٥، والقاموس (ن ش ط): ٦٨٩، والتاج (ن ش ط): ١٣٩/٢٠.

والحميري والسرقسطي^(١)، مما يؤكد ثبوت اللفظين بالطاء والظاء، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: النَّشْطُ هُوَ اللَّسْعُ بِسُرْعَةٍ وَاجْتِلَاسٍ، يُقَالُ مِنْهُ: قَدْ نَشَطَتْهُ الْحَيَّةُ وَانْتَشَطَتْهُ^(٢)، وَيُقَالُ: نَشَطَتْهُ الْحَيَّةُ: إِذَا نَهَشَتْهُ بِمَقْدَمٍ فِيهَا^(٣)، وَنَشَطَتْ الْحَيَّةُ: أَسْرَعَتْ اللَّسْعَ مَخْتَلِصَةً نَشْطًا^(٤).

ويلاحظ أن الأزهريّ قد وقع فيما رمى به غيره من التصحيف، وصار كما قال الشاعر:

رَمْتَنِي بِدَائِمَا وَأَسَلْتِ^(٥).



(١) ينظر: العين (ن ش ظ): ٢٤٧/٦، والمحيط (ن ش ظ): ١٦١/٢، والأفعال لابن القطاع: ٢٥١/٣، وشمس العلوم: ٦٦٠٢/١٠، والأفعال للسرقسطي: ٢٠٠/٣.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣٩٢/٤.

(٣) الجمهرة (ش ظ ن): ٨٦٧/٢.

(٤) الأفعال لابن القطاع: ٢٥١/٣.

(٥) وفي الأمثال لأبي عبيد قال: "هذا المثلّ قيل لرؤم بنت الخزرج من كلب، وكانت امرأة سعد بن زيد مناة بن تميم، وكان لها ضرائر، فسابتها إحداهنّ يوماً فرمتها (رؤم) بعيب هو فيها، فقالت ضرّتها: "رمتني بدائها وانسلت" فذهبت مثلاً. ينظر: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٧٣، تح/ د. عبدالمجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، ط ١، ٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

رابعاً: ما اختلف في عرويته وأجميته:

الْبَرْخُ:

يقول الأزهري: "قَالَ اللَّيْثُ: الْبَرْخُ: الْجَرْفُ بِلُغَةِ عُمَانَ: قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: الْبَرْخُ - بِالرَّاءِ - وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي بَابِهِ"^(١).

ونصُّ الخليل: "الْبَرْخُ: الْجَرْفُ بِلُغَةِ عُمَانَ"^(٢)، وعند أبي المنذر العوتبي أنه من المشترك: فالْبَرْخُ: الْجَرْفُ بِلُغَةِ عُمَانَ، وَالْبَرْخُ: تَقَاعَسُ الظَّهْرِ عَنِ الْبَطْنِ"^(٣).

فيما أهمل ابنُ دريد البرخَ بالمعنى الأول، وأثبت أنه خُرُوجُ الصَّدْرِ وَدُخُولُ الظَّهْرِ، فيقال: رجلٌ أَبْرَخَ وَامْرَأَةٌ بِرْخَاءٌ"^(٤)، وذهب ابنُ سيده إلى أن اللفظة مختلَفٌ في أصلها: فقيل: عُمانِيَّة. وقيل: عبرانية، أو سُريانيَّة: التَّبْرِخُ: التَّبْرِيكُ"^(٥)، ومعنى التَّبْرِيك: أي أن اللفظة مأخوذة من البركة والنماء"^(٦).

ومع إثبات اللفظ عند الخليل، وتأكيد ابنِ سيده على أنه منقولٌ من غير العربية فربما يكون مما لم يصلْ إلى ابنِ دريد والأزهري، ومن سمع حجةً على من لم يسمع.

(١) التهذيب (ب ز خ): ٩٨/٧، والجرف: اجترأفك الشيء عن وجه الأرض، ومنه الطاعون الجارف نزل بأهل العراق وجرفهم تجريفاً فسمي جارفاً، ينظر: العين (ج ر ف): ١٠٨/٦.

(٢) العين (ب ز خ): ٢١١/٤.

(٣) الإبانة للعوتبي: ٢٩٣/٢.

(٤) الجمهرة (ب ز خ): ٢٨٨/١.

(٥) المحكم (ب ر خ): ١٨٢/٥.

(٦) الجمهرة (ب ر خ): ٢٨٧/١.

خامساً: ما صحفه الأزهري وهو من المشترك اللفظي :

امراة بهيرة:

يقول الأزهري: "وقال الليث: امرأة بهيرة، وهي القصيرة الذليلة الخلفة".

ويقال: هي الضعيفة المشي. قلت: هذا تصحيف، والذي أرادهُ الليث: البهتره بمعنى القصيرة، وأما البهيرة من النساء فهي السيِّدة الشريفة^(١).

وما أنكره الأزهري أثبتته أصحاب اللغة، ف جاء في العين: " امرأة بهيرة: قصيرة ذليلة الخلفة، ويقال: هي الضعيفة المشي"^(٢)، وزاد العوتبي أن (بهيلة) باللام لغة في (بهيرة)، والبهيرة: الصغيرة الخلفة الذليلة، ويقال: هي الضعيفة عن المشي^(٣).

ويرى الزبيدي أن البهيرة من النساء: (السيِّدة الشريفة) ، ويقال: هي بهيرة مهيرة^(٤).

(١) التهذيب (ب ه ر): ١٥٤/٦، وينظر: التاج (ب ه ر): ٢٦٧/١٠.

(٢) العين (ب ه ر): ٤٨/٤، وينظر: المحيط (ب ه ر): ٣٠٧/١، والمحكم (ب ه ر): ٣١٣/٤.

(٣) الإبانة في اللغة العربية للعوتبي: ٢٦٩/٢.

(٤) التاج (ب ه ر): ٢٦٧/١٠، وينظر: المعجم الوسيط: ٧٣/١، مجمع اللغة العربية العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.

بينما جعله الفيروزآبادي من المشترك فالْبَهِيرَةُ: السَيِّدَةُ الشَّرِيفَةُ،
والصغيرةُ الخَلْقُ الضَّعِيفَةُ^(١)، فيما وافق ابنُ دريد الأزهريَّ فاقْتَصَرَ على أن
البُهْتَرَةُ: القصيرة، وَكَذَلِكَ البُحْتَرُ^(٢).

وذهب بعضُ أهل اللغة إلى أن الهاءَ في بُهْتَرٍ بَدَلٌ من الحاءِ في
بُحْتَرٍ^(٣)، وهو ما أكده ابنُ السكيت في القلب والإبدال: ويقالُ للقصير: بهتر
وبحتر^(٤)، وذهب الجوهري إلى أن البُهْتَرُ لغةٌ في البُحْتَرِ^(٥).

ويبدو أنَّ اللفظَ مما ثبت لفظه وصُحِّفَ معناه، فقد أكد الخليل على أن
المرأةَ البَهِيرَةَ هي القصيرةُ الذليلةُ الخَلِقةُ، أو الضَّعِيفَةُ المشي، ووافقه
العوتبي، كما أن نصَّ صاحب القاموس على كونه من المشترك اللفظي يخرجُه
من دائرة التصحيف.

الجَادِبُ:

يقول الأزهري: قَالَ -أي: الليث-: والجَادِبُ: الكَاذِبُ، وَلَمْ أَسْمَعْ لَهُ
فِعْلًا.

قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالكَاذِبُ يُقَالُ لَهُ: الخَادِبُ بِالخَاءِ، كَذَلِكَ أَقْرَأْنِيهِ الإِيَادِي
لشَمْرِ عَن أَبِي عبيد، قَالَ: قَالَ أَبُو زيد شَرَجٌ، وَخَدَبٌ، وَبَشَكَ إِذَا كَذَبَ.

(١) القاموس المحيط (ب ه ر): ٣٥٥.

(٢) الجمهرة (ر ص ق): ٧٤٣/٢.

(٣) المحكم: ٤٨٦/٤، والتاج: ٢٥٩/١٠.

(٤) القلب والإبدال: ٨، والكنز اللغوي: ٢٨.

(٥) الصحاح (ب ه ر): ٥٩٩/٢.

قلت: والجادِبُ بِالْجِيمِ: العَائِبُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَمْرِو (رضي الله عنه): "أَنَّهُ جَدَّبَ السَّمْرَ بَعْدَ العَتَمَةِ" (١).

قَالَ أَبُو عبيد: جَدَّبَ السمر أَي عابه وذمَّه، وكل عائب فهو جادِبٌ، وَقَالَ ذُو الرمة:

فيا لك من خد أسيلٍ ومنطقٍ رخيِمٍ، ومن خلقٍ تعلل جادِبِهِ

يَقُول: لم يجد فِيهِ مقالاً، فهو يتعلل بالشَّيء، يَقُوله وَلَيْسَ بِعَيْبٍ" (٢).

تَعَجَّلَ الأزهريُّ فذهب إلى أن الكلمة بالجيَم مصحفةٌ، وصوابها بالخاء، مع أن الخليل ذكر جواز الوجهين قال: "والجادِبُ: الكاذِبُ، لم أسمع له فعلاً، والجادِبُ: العائبُ. وَجَدَّبَ عَمْرُ السَّمْرَ أَي ذمه وعابه" (٣).

فيما وافق صاحبُ اللسان الأزهريُّ فنص على أن إيراد الجادِب بمعنى الكاذِب تصحيفٌ. والكاذِب يقال له الخادِب، بالخاء (٤)، بينما رأى جمعٌ من اللغويين أن اللفظ من المشترك أو المجاز (٥)، ولعلَّ هذا هو الصواب.

(١) الحديث أورده أبو عبيد في غريبه: ٣/٣٠٨، والزمخشري في الفائق: ١/٦١٩.

(٢) التهذيب (ج د ب): ١٠/٣٥٥، وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٣/٣٠٨، والبيت من الطويل لذي الرمة كما في ديوانه: ٢/٨٣٤، ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، المؤلف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح/ عبدالقدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٩٨٢م / ١٤٠٢هـ، والأسيل: الطويل السهل، والرخيِم: اللين، "وَمِنْ خُلُقِ تَعَلَّلِ جَادِبِهِ"، يريد: عائبه، يعني: أن عائبه يتعلل بطلب العلل فلا يقدر أن يعيب هذا الخلق، يقال: "جدبته"، إذا عبتة.

(٣) العين (ج د ب): ٦/٨٧.

(٤) اللسان (ج د ب): ١/٢٥٧.

(٥) ينظر: المحيط (ج د ب): ٢/١٠٢، والإبانة في اللغة العربية للعوتبي: ٢/٣٦٤، والقاموس (ج د ب): ٦٦، والتاج (ج د ب): ٢/١٣٦.

الجَوَاء :

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الْجَوَاءُ مَوْضِعٌ. قَالَ: وَالْفَرْجَةُ الَّتِي بَيْنَ مَحَلَّةِ الْقَوْمِ وَسَطِ الْبُيُوتِ تُسَمَّى جِوَاءً، يُقَالُ: نَزَلْنَا فِي جِوَاءِ بَنِي فُلَانٍ قُلْتُ: الْجِوَاءُ جَمْعُ الْجَوِّ، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

عَفَا مِنْ آلِ فَاطِمَةَ الْجِوَاءِ^(١)

وَيُقَالُ: أَرَادَ بِالْجِوَاءِ مَوْضِعًا بَعِيْنَهُ.

وَقَوْلُ اللَّيْثِ: الْجِوَاءُ الْفَرْجَةُ وَسَطُ الْبُيُوتِ لَا أَعْرِفُهُ، وَيُجْمَعُ الْجِوَاءُ جِوَاءً، وَهُوَ عِنْدِي تَصْحِيفٌ، وَصَوَابُهُ: الْجِوَاءُ وَجَمْعُهُ أُحْوِيَةٌ^(٢).

ولا يضيرنا عدمُ معرفة الأزهري للفظ الجِوَاءِ بمعنى الْفَرْجَةِ وَسَطِ الْبُيُوتِ فَقَدْ أَثْبَتَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ بِقَوْلِهِ: "وَالْجِوَاءُ: الْفَرْجَةُ بَيْنَ بُيُوتِ الْقَوْمِ، وَالْجَمْعُ أُحْوِيَةٌ"^(٣)، وتبعه نشوان الحميري^(٤)، والزبيدي^(٥).

فيما فرق الفارابي بين اللفظ بالجيم والحاء: فالجِوَاءُ بالجيم: الواسعُ من الأودِيَةِ، وبالحاء: جماعةُ بيوتٍ مِنَ النَّاسِ مَجْتَمِعَةٌ^(٦).

(١) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى كما في ديوانه: ٥٦، وتمامه:

فِيْمَنْ فَاالقِوَادِمُ فَاالصَاءُ

ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه الأستاذ/ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

(٢) التهذيب (ج و): ١١/١٥٥.

(٣) المحكم (ج و ي): ٧/٥٧٨.

(٤) شمس العلوم للحميري: ٢/١٢١٧.

(٥) التاج (ج و ي): ٣٧/٣٨٧.

(٦) ديوان الأدب للفارابي: ٤/٦١.

بينما أورده ابن منظور وغيره من المشترك: فالجِوَاءُ: خِيَاطَةُ حِيَاءِ النَّاقَةِ، والجِوَاءُ: البَطْنُ مِنَ الْأَرْضِ، والجِوَاءُ: الْوَأْسُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ، والجِوَاءُ: مَوْضِعٌ، والجِوَاءُ: الْفُرْجَةُ بَيْنَ بَيْوتِ الْقَوْمِ، والجِوَاءُ: مَا تَوَضَّعَ عَلَيْهِ الْقَدْرُ^(١)، وهذا ما تَرْتاحُ إليه النَّفْسُ، حَيْثُ يَكُونُ اللَّفْظُ مِنَ الْمَشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ، وبهذا يخرُجُ من دائرة التَّصْحِيفِ.

العَدَوِيَّةُ:

يقول الأزهري: ".... ثُمَّ خَلَطَ -أَيَ اللَّيْثِ- فَقَالَ: وَالْعَدَوِيَّةُ أَيُّضًا: سِخَالُ الْغَنَمِ، يُقَالُ: هِيَ بَنَاتُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَإِذَا جُرَّتْ عَنْهَا عَقِيقَتُهَا ذَهَبَ عَنْهَا هَذَا الْاسْمُ، قُلْتُ: وَهَذَا غَلَطٌ بَلْ تَصْحِيفٌ مُتَكَرِّرٌ، وَالصَّوَابُ فِي ذَلِكَ: الْعَدَوِيَّةُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ أَوْ الْغَدَوِيَّةُ بِالذَّالِ..... وَمَنْ قَالَ: الْعَدَوِيَّةُ سِخَالُ الْغَنَمِ فَقَدْ أَبْطَلَ وَصَحَّفَ"^(٢).

وجاء في العين: "والعَدَوِيَّةُ: من صغارِ سِخَالِ الْغَنَمِ، يُقَالُ: هِيَ بَنَاتُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَإِذَا جُرَّتْ عَنْهَا عَقِيقَتُهَا ذَهَبَ عَنْهَا هَذَا الْاسْمُ"^(٣).

وجعله ابنُ فارس من المشترك فـ "العَدَوِيَّةُ: من نباتِ الصَّيْفِ بعد ذهابِ الرَّبِيعِ، تَخْضِرُ صِغَارُ الشَّجَرِ فترعاه الإِبِلُ، تقول: أصابتِ الإِبِلَ عَدَوِيَّةً، والعَدَوِيَّةُ من صغارِ سِخَالِ الْغَنَمِ، يُقَالُ: هِيَ من بَنَاتِ الأَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِذَا جُرَّتْ عَنْهُ عَقِيقَتُهُ ذَهَبَ عَنْهُ هَذَا الْاسْمُ"^(٤)، وتبعه

(١) اللسان (ج و ا): ١٥٨/١٤، وينظر: القاموس (ج و ا): ١٢٧٢، والمعجم الوسيط: ١٤٩/١.

(٢) التهذيب (ع د و): ٧٣/٣، ٧٤.

(٣) العين (ع د و): ٢١٧/٢.

(٤) المعجم (ع د و): ٦٥٣/١، والمقاييس (ع د و): ٢٥٢/٤.

ابنُ سيده^(١)، والفيروزآبادي^(٢)، ودخول اللفظ في دائرة المشترك - من قبل اللغويين - ينأى به عن دائرة التصحيف.

الفُحُّ:

يقولُ الأزهريُّ: "قَالَ اللَّيْثُ: الفُحُّ: الجافي من النَّاسِ وَمِنَ الْأَشْيَاءِ، حَتَّى إِنَّهُمْ ليقولونَ لِلبَطِيخَةِ الَّتِي لَمْ تَنْضُجْ: إِنَّهَا لَفُحٌّ، وَأَنْشُدُ اللَّيْثَ:

لَا أَبْتَغِي سِيبَ اللَّيْمِ الْقُحِّيكَادُ مِمَّنْ نَحْنَحَةٌ وَأُحٌّ

يَحْكِي سَعَالَ الشَّرِقِ الْأَبْحِ"^(٣)

وَالْفِعْلُ: فَحٌّ يَقْحُ فُحُوحةً.

قلتُ: أخطأ اللَّيْثُ فِي تَفْسِيرِ الفُحِّ، وَفِي قَوْلِهِ لِلبَطِيخَةِ الَّتِي لَمْ تَنْضُجْ: إِنَّهَا لَفُحٌّ، وَهَذَا تَصْحِيفٌ. وَصَوَابُهُ: الفُجُّ بِالْفَاءِ وَالْجِيمِ. يُقَالُ ذَلِكَ لِكُلِّ ثَمَرَةٍ لَمْ تَنْضُجْ. وَأَمَّا الفُحُّ فَهُوَ أَصْلُ الشَّيْءِ وَخَالِصُهُ: يُقَالُ: عَرَبِيٌّ فُحٌّ، وَعَرَبِيٌّ مَحْضٌ إِذَا كَانَ خَالِصًا لَا هَجَنَةً فِيهِ، وَقُلَانِ مِنْ فُحِّ الْعَرَبِ وَكُحِّهِمْ أَي مِنْ صَمِيمِهِمْ"^(٤).

ووافق الجوهريُّ شيخنا الأزهريُّ فالفُحُّ -عنده- بِالْكَسْرِ البَطِيخُ الشَّامِيُّ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْفَرَسُ: الْهِنْدِيُّ. وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ البَطِيخِ وَالْفَوَاكِهِ لَمْ يَنْضُجْ فَهُوَ فُجٌّ

(١) المحكم (ع د و): ٣١٩/٢.

(٢) القاموس (ع د و): ١٣١٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في الأفعال للسرقي: ٩٥/٢، والإبانة للعوتبي: ٧٧/٤، واللسان

(ق ح ح): ٥٥٣/٢، والتاج (ق ح ح): ٣٧/٧.

(٤) التهذيب (ق ح ح): ٢٤٧/٣، وينظر: اللسان (ق ح ح): ٥٥٤/٢، والتاج (ق ح ح):

٣٧/٧.

بِالْكَسْرِ^(١)، وتبعه صاحبُ المقاييس^(٢)، وابنُ سيده^(٣)، ونشوانُ الحميري^(٤)، وابنُ مالك^(٥).

وأكد ابنُ جنِّي على ذلك فيما حكاه عن أبي عمرو أنه يقال: أعرابيٌّ كُحٌّ وأعرابيةٌ كُحَّةٌ، تريدُ فُحَّ وَفُحَّةً. قال: وقال الأصمعيُّ الفُحُّ: الخالص من اللؤم والكرم. فينبغي أن تكون الكاف في (كُحٌّ) بدلا من قاف (فُحٌّ)؛ لأن أبا زيد حكى في جمعه أقحاح، ولم نسمعهم قالوا أكحاح^(٦)، وجاء في الجمهرة "أعرابي فح أي خالص لم يدخل الأمصار، ويُقال: عَرَبِيٌّ فَحٌّ أَي مَحْضٌ وَفَحَّاحٌ أَيضاً وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَدْخُلِ الْأَمْصَارَ وَلَمْ يَخْتَلِطْ بِأَهْلِهَا. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ هُوَ الصَّمِيمُ الْخَالِصُ"^(٧).



(١) الصحاح (ف ج ج): ٣٣٣/١، وينظر: مختار الصحاح (ف ج ج): ٢٣٤، واللسان

(ف ج ج): ٣٤٠/٢، والتاج (ف ج ج): ١٣٧/٦.

(٢) المقاييس: ٤٣٧/٤.

(٣) المحكم (ف ج ج): ٢٢٣/٧.

(٤) شمس العلوم ٥٠٥٩/٨.

(٥) إكمال الإعلام لابن مالك: ٤٧٤/٢.

(٦) سر الصناعة ٢٨٩/١، وينظر: الكنز اللغوي: ٣٧، والصحاح (ق ح ح): ٣٩٤/١،

٣٩٤/١، والمحكم (ق ح ح): ٤٧٨/٢، واللسان (ق ح ح): ٥٥٣/٢، وفي الفاخر للمفضل

بن سلمة: "قولهم أعرابيٌّ فُحٌّ قال الأصمعيُّ: الفُحُّ: الخالص. وهو مأخوذ من فُحَّاح

الأرض، وهو ما ظهر منها ولم يكن فيه نبت"، ينظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ٧٩،

تح/ عبدالعليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، الناشر: دار إحياء الكتب العربية،

عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٠هـ.

(٧) الجمهرة (ق ح ح): ١٠١/١، وينظر: المحكم (ق ح ح): ٤٧٨/٢.

وذهب الحريريُّ إلى أنَّ الصَّوَابَ أنْ يُقَالَ: فَأَكْهَةٌ فَجَّةٌ (بخفض الفاء)؛ لأنَّ الفَجَّ من كلِّ شَيْءٍ هُوَ مَا لم يَنْضَجْ، وَمِنْهُ مَا قَالَه رَجُلٌ من الْعَرَبِ: الثَّمَارُ كُلُّهَا فَجَّةٌ فِي الرَّبِيعِ حِينَ تَنْعَقِدُ حَتَّى يَنْضَجَهَا حَرُّ الْقَيْظِ^(١).

واللفظ عند الخليل من المشترك: فالقحُّ الجافي من الناس والأشياء، يقال للبطيخة التي لم تنضج: إنها لقحٌ، والقحُّ: الشيخُ الفاني، والقحُّ: الخالصُ من كلِّ شَيْءٍ^(٢)، وإلى مثل ذلك مال الفارابي، وابنُ فارس، ونشوان الحميري^(٣).



ومع القول بالاشتراك اللفظي في الكلمة من قبل أئمة اللغة وأصحاب المعاجم، فلا شكَّ أن الميلَ إليه أولى من القول بالتصحيف.

النَّقِيبَةُ مِنَ النُّوقِ:

يقول الأزهريُّ: "قَالَ -أبي الليث-: والنَّقِيبَةُ مِنَ النُّوقِ: الْمُؤْتَزِرَةُ بَضْرَعَهَا عِظْمًا وَحُسْنًا، بَيِّنَةُ النَّقَابَةِ.

قُلْتُ: صَحَّفَ اللَّيْثُ النَّقِيبَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا هِيَ النَّقِيبَةُ بِالنَّاءِ، وَهِيَ الْغَزِيرَةُ مِنَ النُّوقِ"^(٤).

(١) درة الغواص: ٢٧٨.

(٢) العين (ق ح): ٨/٣.

(٣) ينظر: معجم ديوان الأدب: ١٨/٣، ومجمل اللغة (ق ح): ٧٢٧/١، وشمس العلوم: ٥٣٠٩/٨.

(٤) التهذيب (ن ق ب): ١٦١/٩، وينظر: اللسان (ن ق ب): ٧٦٨/١، والتاج (ن ق ب): ٢٩٦/٤.

وما أكره الأزهرِيُّ أثبتَه ابنُ سيده بقوله: "وناقةٌ نقيبةٌ: عظيمةُ الضَّرْع" (١)، وتبعه صاحبُ القاموس، فجعله من المشترك فقال "والنَّقِيبةُ: النفسُ، والعَقْلُ، والمَشُورَةُ، ونفاذُ الرأي، والطَّبِيعَةُ، والعظيمةُ الضَّرْع من النُّوق" (٢)، مما يؤكد ثبوت اللفظ.

النُّغْرُ:

يقولُ الأزهرِيُّ: "وقالَ اللَّيْثُ: النُّغْرُ ضَرَبٌ من الحُمْرِ، حُمْرُ المناقيرِ وأصولِ الأحناكِ.

قالَ: والنُّغْرُ أولادُ الحوامِلِ إذا صَوَّتَتْ ووَزَّغَتْ، قلتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالَّذِي أَرَادَ اللَّيْثُ النُّغْرُ بِالْعَيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: مَا أَجَنَّتِ النَّاقَةُ نُعْرَةَ قَطُّ، أَي: مَا حَمَلَتْ جَنِينًا" (٣).

وأكد الجوهريُّ على المعنى الأول الذي أورده الأزهرِيُّ، فالنُّغْرُ: طيرٌ كالعصافيرِ حُمْرُ المناقيرِ، وبتصغيره جاء الحديث: "يا أبا عُمَيْرٍ، ما فعل النُّغَيْرُ" (٤)، والجمع نُّغْران، مثل: صُرْدٌ وصُرْدَانٌ" (٥)، وتبعه جمهرة اللغويين (٦).

(١) المحكم (ن ق ب): ٤٥٢/٦، وينظر: المحيط (ن ق ب): ٤٨٥/١، واللسان (ن ق ب): ٧٦٨/١، والتاج (ن ق ب): ٢٩٦/٤.

(٢) القاموس (ن ق ب): ١٣٩.

(٣) التهذيب (ن غ ر): ١٠٩/٨.

(٤) الحديث في مسند الإمام أحمد: ١٨٥/١٩.

(٥) الصحاح (ن غ ر): ٨٣٣/٢.

(٦) ديوان الأدب ٢٥٣/١، وشمس العلوم: ٦٦٨٠/١٠، وغريب الحديث لابن الجوزي: الجوزي: ٤٢١/٢، والنهاية: ٨٦/٥، واللسان (ن غ ر): ٢٢٣/٥، وحياة الحيوان: ٤٩٢/٢، والتاج (ن غ ر): ٢٦٣/١٤.

فيما خالفه أبو علي القالي، فأورد اللفظ بالمعنيين معاً: فالنُّغْرُ: فراخ العصافير، والنُّغْرُ: أولادُ الحَوَامِلِ إذا صَوَّتْ ووزَّغَتْ، أي: صارت كالوزغ في خلقها صِغْرًا، وتبعه ابنُ سيده^(١).

وثبوتُ اللفظ بالمعنيين: حيثُ دلالتُهُ على فراخ العصافير وأولاد الحوامل إذا صَوَّتْ - يجعلنا نميل إلى كونه من المشترك، بعداً به عن دائرة التصحيف.



(١) البارع: ٢٨٣، وينظر: المحكم (ن غ ر): ٤٩٥/٥.

سادساً: ما اختلفت ألفاظه لاختلاف المأخذ الاشتقاقي:

الجَدَّادُ:

يقول الأزهري: "وفي كتاب اللئث: الجَدَّادُ: صَاحِبُ الحاتوتِ الَّذِي يبيعُ الخمرَ.

قلت: وَهَذَا حَاقُ التَّصْحِيفِ الَّذِي يَسْتَحْيِي مِنْ مِثْلِهِ مِنْ ضَعْفَتْ مَعْرِفَتُهُ، فَكَيْفَ الَّذِي يَدَّعِي المَعْرِفَةَ الثَّاقِبَةَ، وَصَوَابُهُ: الحَدَّادُ بِالحَاءِ"^(١).

وما أنكره الأزهري أثبتته ابنُ سيده وغيره^(٢)، كما أورده نشوان الحميري بصيغة التقليل^(٣)، بينما أورد فريق آخر اللفظ بالحاء المهملة كما رآه الأزهري^(٤)، وسار على دربه ابنُ منظور مبيناً أن علة تسمية الخمار بالحدَّاد منعة الخمر وإمساكة لها حتى يُبَدَّلَ لَهُ ثَمَنُهَا الَّذِي يُرْضِيهِ^(٥).

وكلا اللفظين مقبولٌ إذا نظرنا في المأخذ الاشتقاقي لكليهما، فـ (الجَدَّادُ) بالجيم يصلح لبائع الخمر؛ فمأخذه من الفعل (جَدَّ) بمعنى قطع، "وجدَّ الشيءَ يَجِدُّهُ جَدًّا: قَطَعَهُ"^(٦)، وهو يسري على الخمار الذي يقطع الخمر

(١) التهذيب (ج د): ٢٥٠/١٠، وينظر: اللسان (ج د د): ١١٤/٣، والتاج (ج د د): ٤٧٨/٧.

(٢) ينظر: المحكم (ج د د): ١٨٨/٧، والبارع: ٥٧٦/١، والمحيط: ٧٧/٢.

(٣) شمس العلوم للحميري: ٩٣٩/٢.

(٤) ينظر: معجم ديوان الأدب: ٥٦/٣، واللسان (ح د د): ١٤٢/٣، وتاج العروس (ح د د): ١٤/٨، الإبانة ٧٣٨/٤.

(٥) اللسان (ح د د): ١٤٢/٣، وينظر: تاج العروس (ح د د): ١٤/٨.

(٦) لسان العرب (ج د د): ١١٢/٣.

ويوزعها على الكنوس ليقدمها للناس على فترات، وهو ما ينطبق على الحداد (بالحاء) -أيضاً- المشتق من الحد بمعنى القطع، أو من الحد بمعنى المنع، ويكون علة تسمية الخمار حداداً لأنه يحبس الخمر عنده، كما رأى صاحب الجمهرة^(١).

الجورف:

يقول الأزهري: "وَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْجَوْرَفُ: الظَّيْمُ؛ وَأَنشَدَ لَكَعْبِ بْنِ زُهَيْرِ الْمُزَنِيِّ:

كَأَنَّ رَحْلِي، وَقَدْ لَانَتْ عَرِيكَتُهَا كَسَوْتُهُ جَوْرَفًا أَثْرَابَهُ خَصْفًا^(٢)

قلت: هَذَا تَصْحِيفٌ. وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْجَوْرَقُ بِالْقَافِ: الظَّيْمُ، قَالَ: وَمَنْ قَالَهُ بِالْفَاءِ فَقَدْ صَحَّفَ^(٣).

وأثبت الصاغاني اللفظ بالفاء^(٤)، بينما ذكره الفيروزآبادي بالوجهين^(٥).

والاشتقاق ينفي التصحيف عن الكلمة، ويؤيد ما أثبتته البعض من كون اللفظ بالفاء، فـ (الجورف) -وهو نكر النعام- مأخوذ من (جف) و (رف) بمعنى علا، وریش النعام يكون جافاً خفيفاً ليعلو من ينام فوقه، وربما سموا الظيْم بذلك؛ لأنه يُرْفَرُ بِجَنَاحِيهِ ثُمَّ يَعْدُو، كما قال الجوهري^(٦).

(١) الجمهرة (ح د د): ٩٥/١.

(٢) البيت من البسيط لكعب بن زهير المزني كما في لسان العرب: ٢٧/٩.

(٣) التهذيب (ج ر ف): ٣١/١١، وينظر: اللسان (ج ر ف): ٢٧/٩، والتاج (ج ر ف): ٨٢/٢٣.

(٤) العباب (ج ر ف): ٣٧٧/١.

(٥) القاموس (ج ر ف): ٧٩٦، و (ج ر ق): ٨٧١.

(٦) الصحاح (ر ف ف): ١٣٦٧/٤.

المَرْنَب:

يقول الأزهرِيُّ: "وقرأتُ في (كتاب اللَّيْث) في هَذَا البَاب: المَرْنَب: جُرْدٌ في عِظْمِ اليرْبُوعِ قَصِيرُ الذَّنْبِ، قَلْتُ: هَذَا خَطَأً، والصَّوَابُ: الفِرْنَبِ، بِالفَاءِ مَكْسُورَةً، وَمَنْ قَالَ: مَرْنَبٌ، فَقَدْ صَحَّفَ"^(١).



بينما أكَدَ الخَلِيلُ على أَنَّ المَرْنَبَ: جُرْدٌ في عِظْمِ اليرْبُوعِ، قَصِيرُ الذَّنْبِ، وَيُشْتَقُّ مِنْهُ فيقال: كِساءٌ مَرْنَبَانِيٌّ ومُورَنْبٌ، فَأَمَّا المَرْنَبَانِيُّ فالذي لَوْنُهُ لَوْنُ الأَرْنَبِ. وَأَمَّا المُورَنْبُ فالذي يُخَلَطُ غزله بِوَبَرِ الأَرْنَبِ^(٢)، وَوافقه بعضُ أَهلِ اللُّغة^(٣)، يقول ابنُ سَيِّدِهِ: "واليرْنَبُ والمَرْنَبُ: جُرْدٌ كاليرْبُوعِ قَصِيرُ الذَّنْبِ"^(٤)، وَقَالَ صاحبُ القاموسِ: "والمَرْنَبُ: فَأَرَةٌ عَظِيمَةٌ"^(٥).

وأنا أَسْتَبَعِدُ التَّصْحِيفَ في الكَلِمَةِ أو الخَطَأَ فيها، حيثُ أوردَها الخَلِيلُ بِبعضِ مشتقاتها فيقال: كِساءٌ مَرْنَبَانِيٌّ ومُورَنْبٌ، ولا شك أَنَّ الاشتقاقَ يُوَكِّدُ وجودَ الكَلِمَةِ وأصالتها في بابها.

(١) التهذيب (ر ن ب): ١٥٣/١٥، وينظر: التاج (ر ن ب): ٢٣٤/٤.

(٢) العين (ر ن ب): ٢٦٨/٨.

(٣) ينظر: المحكم (ر ن ب): ٢٦٣/١٠، والمخصص: ٣٠٦/٢، واللسان (ر ن ب):

٤٣٥/١، والقاموس (ر ن ب): ٩٢.

(٤) المحكم (ر ن ب): ٢٦٣/١٠، والمخصص: ٣٠٦/٢، واللسان (ر ن ب): ٤٣٥/١.

٤٣٥/١.

(٥) القاموس (ر ن ب): ٩٢.

سابعاً: ما يمكن حمله على الترادف:

الْحَزَلُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الْاِحْتِزَالُ هُوَ الْاِحْتِزَامُ بِالثُّوبِ، قُلْتُ: هَذَا تَصْنِيفٌ، وَالصَّوَابُ: الْاِحْتِزَاكُ بِالْكَافِ. هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ فِي بَابِ ضُرُوبِ اللَّبْسِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَزَكِ وَالْحَزَقِ، وَهُوَ شِدَّةُ الْمَدِّ وَالشَّدِّ، وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُ فِي بَابِ الْحَاءِ وَالْكَافِ"^(١).



وما أنكره الأزهري أثبتته الخليل بقوله: "والاحتيزال: الاحتيزام بالثوب"^(٢)، وتبعه أبو هلال العسكري^(٣)، بينما نصَّ أبو عبيد القاسم على أنَّ اللفظ بالكاف، ففي بابِ ضُرُوبِ اللَّبْسِ قال: وَالْاِحْتِزَاكُ: هُوَ الْاِحْتِزَامُ بِالثُّوبِ، وَالْاِحْتِزَاكُ هُوَ الْاِحْتِزَامُ بِهِ^(٤)، وتبعه ابنُ قتيبة^(٥)، والجوهري^(٦)، وابنُ فارس^(٧)، يقولُ الزبيدي: "وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَزَكِ، وَهُوَ شِدَّةُ الشَّدِّ وَالْمَدِّ"^(٨).

وأكد ابنُ فارس على أنَّ الْحَاءَ وَالزَّاءَ وَالْكَافَ كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ وَلَيْسَتْ أَصْلًا. وَهُوَ الْاِحْتِزَاكُ، وَذَلِكَ الْاِحْتِزَامُ بِالثُّوبِ. فإِذَا أَنْ يَكُونَ

(١) التهذيب (ح ز ل): ٢٠٩/٤، وينظر: اللسان (ح ز ل): ١٥١/١١.

(٢) العين (ح ز ل): ١٥٩/٣.

(٣) التلخيص لأبي هلال العسكري: ١٥٠.

(٤) الغريب المصنف ٤٣١/٢، وينظر: المخصص: ٤٠٠/١.

(٥) الجرائم: ٣٠٣/١.

(٦) الصحاح (ح ز ك): ١٥٧٩/٤.

(٧) المجمل (ح ز ك): ٢٣١/١، ومقاييس اللغة (ح ز ك): ٥٣/٢.

(٨) التاج (ح ز ك): ٢٩٦/٢٨.

الكَافُ بَدَلَ مِيمٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الزَّاءُ بَدَلًا مِنْ بَاءٍ وَأَنَّهُ الْاِحْتِبَاكُ^(١)، فاللفظان -
إذن - باللام والكاف من المترادف.

العليان :

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الْعِلْيَانُ: الذِّكْرُ مِنَ الضَّبَاعِ، قَالَ: وَيُقَالُ
لِلْجَمَلِ الضَّمْخُ: عِلْيَانٌ.

قلت: هَذَا تَصْحِيفٌ، إِنَّمَا يُقَالُ لَذِكْرِ الضَّبَاعِ: عِلْيَانٌ بِالنَّاءِ، فَصَحَّفَهُ اللَّيْثُ، وَجَعَلَ
بَدَلَ النَّاءِ لَامًا"^(٢).

وما أنكره الأزهري أثبتته جمهرة أهل اللغة، فعَدَّ الخليلُ اللفظَ من
المشترك فـ "العليانُ: الذِّكْرُ مِنَ الضَّبَاعِ، والبَعِيرُ الضَّمْخُ أَيْضًا"^(٣)، وتبعه ابن
سيده^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن مالك^(٦)، والفيروزآبادي^(٧)، وجاء في ديوان
الأدب أن العليان هو الطويلُ المُعْتَدِلُ مِنَ الرِّجَالِ^(٨)، بينما فرَّقَ نشوان الحميري
الحميري بين مفتوح العين ومكسورها، فالعُليان -بالفتح- الطويلُ المُعْتَدِلُ مِنَ
الرجال، والطويلُ العالِي مِنَ الجبال، أما بالكسر فهو ذَكَرُ الضَّبَاعِ^(٩).

(١) مقاييس اللغة (ح ز ك): ٥٣/٢، وينظر: التاج (ح ز ك): ٢٨/٢٩٦.

(٢) التهذيب (ع ل و): ٣/١٢١.

(٣) العين (ع ل و): ٢/٢٤٧.

(٤) المحكم (ع ل و): ٢/٣٥٤.

(٥) الفائق للزمخشري: ٣٢٤.

(٦) إكمال الإعلام لابن مالك: ٢/٤٤٩.

(٧) القاموس المحيط (ع ل و): ١٣١٤.

(٨) ديوان الأدب للفارابي: ٤/٦٧.

(٩) شمس العلوم للحميري: ٧/٤٧٣٢.

وساوى بينهما الزبيدي فبالكسر: الضخّم الطويل من الناس ومن الإبل،
وأيضاً: الطويل من الضباع، والناقّة المشرفّة، والعينان: ذكر الضباع، أو
الطويل منها^(١).

فيما رأيت العينان بالثاء لذكر الضباع عند: الخليل، والفارابي،
والجوهرى، وابن سيده، ونشوان الحميري^(٢).

فلا مانع -إذن- من إثبات اللفظين فيقال للذكر من الضباع: العينان:
والعينان، باللام والثناء، ليخرج بذلك من دائرة التصحيف، ويدخل في باب
الترادف.



(١) التاج (ع ل و): ٨٦/٣٩.

(٢) ينظر: العين (ع ث و): ٢٣١/٢، ومعجم ديوان الأدب: ٦٨/٤، والصاح (ع ث

١): ٢٤١٩/٦، والمحكم (ع ث ي): ٢٣٠/٢، وشمس العلوم للحميري: ٤٣٦٩/٧.

ثامناً: ما اختلفت ألفاظه واختلفت معانيه،

وكلُّ صحيحٍ في سياقه:

في صدره حَشَكٌ :

يقول الأزهري: "وأخبرني الإيادي عن شمر عن ابن الأعرابي أنه قال: صحَّف أبو عبيدة في مجلس واحد في ثلاثة أحرف فقال: ضربته فانعقر، وإنمأ هو فانعقر. وقال: في صدره حَشَكٌ والصَّحِيحُ حَسَكٌ. وقال: شَلَّتْ يده، والصَّوَابُ شَلَّتْ يده^(١).

واللفظ بالشين أثبتته ابن سيده بقوله: "وحَشَكٌ نفسه: إذا علاه البهْرُ. والعربُ تقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي قَبْلَ حَشَكِ النَّفْسِ وَأَزِّ العُرُوقِ: الحَشَكُ اجتهادها في النزاع وشِدَّةُ حَفْزِهَا النَّفْسَ، وَأَزُّ العُرُوقِ ضَرْبَاتُهَا"^(٢).
وأهمل الخليل اللفظ بالشين، ونصَّ عليه بالسين المهملة فقال: "حَسَكُ الصَّدْرِ: حِقْدُ العَدَاوَةِ، تقول: إنه لَحَسِكُ الصَّدْرِ علي"^(٣)، وتبعه جمعٌ من اللغويين^(٤).

(١) التهذيب (ق ع ر): ١٥٣/١، وينظر: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري: ١٦٥، تح/ عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) المحكم (ح ش ك): ٣١/٣، و(أ ز ز): ٦٩/٩، وينظر: النهاية: ٣٩١/١، والبهْر: الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الْإِعْيَاءِ عِنْدَ الْعَدْوِ أَوْ مَعَالِجَةِ الشَّيْءِ حَتَّى يَبْتَهَرَ، ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٧٧/٣.

(٣) العين (ح س ك): ٥٩/٣، وينظر: المخصص: ٨٣/٤.

(٤) ينظر: الجمهرة: ١١٤٢/٢، والصاح (ح س ك): ١٥٧٩/٤، والأفعال للسرقسطي: ٢٣٨/١، والمحكم (ح س ك): ٣٥/٣.

رجل مُدْعَدَعٌ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: رَجُلٌ مُدْعَدَعٌ: إِذَا كَانَ دَعِيًّا. قُلْتُ: وَلَمْ يَصِحَّ فِي هَذَا الْحَرْفِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ يُوَثَّقُ بِهِ، وَالْمَعْرُوفُ بِهَذَا الْمَعْنَى رَجُلٌ مُدْعَدَعٌ"^(١).



وأكد على تصحيف الكلمة بما رواه عن الأصمعي: يُقَالُ لِلْمَعْمُورِ فِي حَسْبِهِ، أَوْ فِي نَسَبِهِ: مُدْعَدَعٌ، وَيُقَالُ: دَعْدَعُهُ بِكَلِمَةٍ، إِذَا طَعَنَ عَلَيْهِ^(٢).

ولم يستبعد ابن منظور صحة ما أنكره الأزهري، فبعد أن نقل كلامه قال ما نصه: "وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَدَعُ الدَّعِيَّ، فَإِنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ ذَكَرَ فِي النَّهْيَةِ: وَفِي حَدِيثِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ: لَا يُحِبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُدْعَدَعُ، قَالُوا: وَمَا الْمُدْعَدَعُ؟ قَالَ: وَلَدَ الزَّانَا"^(٣).

كما أورد الزبيدي اختلاف أصحاب المعاجم في اللفظ، فالأزهري أنكر المُدْعَدَعُ بِمَعْنَى الدَّعِيَّ، وَقَالَ: لَمْ يَصِحَّ عِنْدِي مِنْ جِهَةٍ مَنْ يُوَثَّقُ بِهِ، أَوْ الصَّوَابُ مُرْعَزُهُ بَزَاعِيْنِ، وَالَّذِي فِي اللِّسَانِ نَقْلًا عَنِ الْأَزْهَرِيِّ: أَنَّ الصَّوَابَ مُدْعَدَعٌ، بِالغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ. وَأَزَالَ الْإِشْكَالَ الصَّاعِيَّ حَيْثُ ضَبَطَهُ فَقَالَ: وَالصَّوَابُ بِدَالِيْنِ مُهْمَلَّتَيْنِ، وَغَيْنَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ، وَقَدْ وَهَمَ الْمُصَنِّفُ فِي ضَبَطِهِ بَزَاعِيْنِ، فَتَأَمَّلْ^(٤).

(١) التهذيب (ذ ع): ٧٣/١، ٧٤.

(٢) التهذيب (ذ غ): ١٢/٨، وينظر: اللسان (د غ غ): ٤٢٤/٨.

(٣) اللسان (ذ ع ع): ٩٨/٨، وينظر: النهاية: ١٦١/٢.

(٤) التاج (ذ ع ع): ١٨/٢١، وينظر: اللسان (ذ ع ع): ٩٨/٨، والقاموس المحيط:

فيما زاد أبو المنذر العوتبي وجهًا آخر على ما سبق، فيقال: مُرْغَرُغٌ^(١).

ونخلص من ذلك إلى وجود أربعة ألفاظ متباينة وهي: المُدْعَدُغُ،
والمُدْعَدَعُ، والمُرْعَزُغُ، والمُرْغَرُغُ، وكلُّ صحيح في بابه.



(١) الإبانة في اللغة العربية للعوتبي: ٣٥٥/٤.

تاسعاً: ما يمكن حملهُ على القلب المكاني:

ضربته فأنعقر:

يقول الأزهري: "وأخبرني الإيادي عن شمر عن ابن الأعرابي أنه قال: صحف أبو عبيدة في مجلس واحد في ثلاثة أحرف فقال: ضربته فأنعقر، وإنما هو فأنعقر. وقال: في صدره حشك والصحيح حسك. وقال: شلت يده، والصواب: شلت يده^(١)."



وما أثبت الأزهري تصحيفه صوبه غير واحد من أهل اللغة، يقول الجوهري: "وعقرت البعير أو الفرس بالسيف، فأنعقر إذا ضربت به قوائمه، فهو عقر وخيل عقرى. وعقرت النخلة، إذا قطعت رأسها كله مع الجمار، والاسم العقار. وعقرت ظهر البعير عقرًا: أدبرته. وعقره السرج فأنعقر واعتقر^(٢)، ووافقه جمع من اللغويين^(٣)، مما يجعلنا نميل إلى كونه نوعًا من القلب المكاني، فيخرج -بذلك- من دائرة التصحيف."

(١) التهذيب (ق ع ر): ١٥٣/١، وينظر: درة الغواص: ١٦٥.

(٢) الصحاح (ع ق ر): ٧٥٤/٢.

(٣) ينظر: غريب الحديث للحربي: ٩٩٨/٣، ومعجم ديوان الأدب: ٤٠٣/٢، والمخصص: ٢٠٧/٢، وشمس العلوم: ٤٦٨٤/٧، ومختار الصحاح: ٢١٤/١.

عاشراً: ما أكد الأزهريُّ على تصحيفه والإجماع على ثبوته:

الرَّمْطُ:

يقول الأزهريُّ: "قَالَ اللَّيْثُ: الرَّمْطُ مَجْمَعُ العُرْفُطِ وَنَحْوَهُ مِنَ الشَّجَرِ كَالغَيْضَةِ.

قلتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، سَمِعْتُ العَرَبَ تَقُولُ لِلحَرَجَةِ المَلْتَفَّةِ مِنَ السِّدْرِ: غَيْضُ سِدرٍ، وَرَهْطُ سِدرٍ"^(١).

وأورد الخليل اللفظ بالميم فقال: "الرَّمْطُ: مَجْمَعُ العُرْفُطِ وَنَحْوَهُ مِنَ شَجَرِ العِضَاهِ كَالغَيْضَةِ" ثم أَرَدَفَ قَائِلًا: "وَأَنكَرَهُ بَعْضٌ وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ الرَّهْطُ وَالرَّهَاطَةُ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ مِنَ العُرْفُطِ"^(٢)، وأكد وجوده ابنُ فارسٍ بأنَّ "الرَّاءَ وَالْمِيمَ وَالطَّاءَ لَيْسَ أَصْلًا، لَكِنَّهُمْ يُسَمُّونَ مَا اجْتَمَعَ مِنَ العُرْفُطِ وَغَيْرِهِ مِنْ شَجَرِ العِضَاهِ رَمْطًا"^(٣).

فإنكار الأزهري اللفظ ليس دليلًا على عدم ثبوته.

الرَّئِمَةُ:

يقول الأزهريُّ: "أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الأَصْمَعِيِّ: مِنْ نَبَاتِ السَّهْلِ: الحُرْبِيُّ، وَالرَّئِمَةُ، وَالتَّرْبَةُ.

(١) التهذيب (ر م ط): ٢٣٣/١٣، وينظر: العباب (ر م ط): ٢٥٦/١، واللسان (ر م ط): ٣١٠/١٩، والتاج (ر م ط): ٣١٠/١٩.

(٢) العين (ر م ط): ٤٢٥/٧، وينظر: العباب: ٢٥٦/١، والمخصص: ١٧٩/٣، والتاج (ر م ط): ٣١٠/١٩.

(٣) المقاييس (ر م ط): ٤٤٠/٢، وينظر: المحكم (ر م ط): ١٦٨/٩.

قَالَ شَمِرٌ: رَوَاهُ الْمِسْعَرِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: الرَّتْمَةُ، وَهِيَ عِنْدَنَا: الرَّتْمَةُ، مِنْ دَقِّ النَّبَاتِ، مَعْرُوفٌ.

وَأَخْبَرَنِي الْمُنْذِرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَالَ: الرَّتْمَةُ، بِالنُّونِ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ.

قُلْتُ: لَمْ يَعْرِفْ شَمِرٌ الرَّتْمَةَ فَظَنَّ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَصَيَّرَهُ الرَّتْمَةَ، وَالرَّتْمَةَ: مِنَ الْأَشْجَارِ الْكِبَارِ ذَاتِ السَّاقِ، وَالرَّتْمَةَ، مِنَ دَقِّ النَّبَاتِ^(١).

وَمَا عَدَهُ الْأَزْهَرِيُّ تَصْحِيفًا أَثْبَتَهُ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ: "الرَّتْمُ: نَبَاتٌ مِنْ دَقِّ الشَّجَرِ، قَالَ:

نَظَرْتُ وَالْعَيْنُ مُبَيِّنَةُ التَّهْمِ

إِلَى سَنَا نَارٍ وَتَوُدُّهَا الرَّتْمُ^(٢)

وَأَدَّ عَلَيْهِ الْخَلِيلُ مَفْرَقًا بَيْنَ الرَّتْمِ وَالرَّتْمَةِ: فَالرَّتْمُ: خَيْطٌ يُعْقَدُ عَلَى الْإِصْبَعِ أَوْ الْخَاتَمِ لِلْعَلَامَةِ وَهِيَ الرَّتِيمَةُ. وَالرَّتْمَةُ: نَبَاتٌ مِنْ دَقِّ الشَّجَرِ، وَمِنْ دِقَّتِهِ شُبَّةٌ بِالرَّتْمِ، قَالَ:

هَلْ يَنْفَعُنكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ كَثْرَةٌ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرَّتْمِ^(٣).

(١) التهذيب (ر ن م): ١٥٥/١٥، وينظر: اللسان (ر ن م): ٢٥٧/١٢، والتاج (ر ن م): ٢٩١/٣٢.

(٢) المحكم (ر ت م): ٤٨٧/٩، ٤٨٨، والرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٥١، ومعجم ديوان الأدب: ٢٣٠/١، وفي شرح ديوان الحماسة للأصفهاني: ١٠٤٧، تح/ غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(٣) العين (ر ت م): ١١٨/٨، والرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٥١، وفي عيار الشعر لابن طباطبا: ٦٢، تح/ عبدالعزيز بن ناصر المانع، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، وفي سر الصناعة: ٩٨/٢.

وتبعه ابنُ جنِّي^(١)، فيما اقتصر جمهرةُ اللغويين على ذكر الرتمة من أنواع النبات^(٢)، وإثباتُ اللفظِ من أئمة اللغة ينفي تصحيفه.

زيقُ الشَّمْسِ:

يقولُ الأزهرِيُّ: "قَالَ اللَّيْثُ: الزِّيْقُ زَيْقُ الْجَيْبِ الْمَكْفُوفِ، قَالَ: وَزَيْقُ الشَّيَاطِينِ شَيْءٌ يَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ يَسْمِيهِ الْعَرَبُ لُعَابَ الشَّمْسِ. قَلْتُ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: رَيْقُ الشَّمْسِ بِالرَّاءِ، وَمَعْنَاهُ: لُعَابُ الشَّمْسِ، هَكَذَا حَفِظْتُهُمَا عَنِ الْعَرَبِ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

وَذَابَ لِلشَّمْسِ لُعَابُ فَنَزَلَ^(٣).

وما أنكره الأزهرِيُّ أثبتته ابنُ سيده فـ (زيقُ الشَّيْطَانِ) -بالزاي-: لُعَابُ الشَّمْسِ فِي الْهَوَاءِ^(٤)، وأكدته الصاحبُ بنُ عباد، وأبو المنذر العوتبي^(٥)، بينما أورد الفيروزآبادي اللفظَ بالراءِ^(٦).

الشَّعْبِزُّ:

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢١٧/٣، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
(٢) ينظر: الجرائيم: ٥٥/٢، والمخصص: ٢٣٨/٣، والقاموس (رت م): ١١١٦.
(٣) التهذيب (زي ق): ١٨٧/٩، والرجز بلا نسبة في الألفاظ لابن السكيت ١٦٣، وأساس البلاغة: ١١١/٢، واللسان (زي ق): ١٥٠/١٠، وتاج العروس (زي ق): ٤٢٩/٢٥.

(٤) المحكم (زي ق): ٤٩٠/٦.

(٥) المحيط (زي ق): ٤٩١/١، والإبانة في اللغة العربية للعوتبي: ١٩٦/٣.

(٦) القاموس (زي ق): ٨٩٢.

يقول الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: الشَّغْبَرُ: ابْنُ آوَى، قُلْتُ: هَكَذَا قَالَه اللَّيْثُ بِالزَّيِّ، وَالصَّوَابُ الشَّغْبَرُ بِالرَّاءِ، رَوَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ عَمْرٍو عَنِ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: الشَّغْبَرُ بِالرَّاءِ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: وَمَنْ قَالَهُ بِالزَّيِّ فَقَدْ صَحَّفَ"^(١).

وما عده الأزهري تصحيفاً أثبتته ابنُ دريد وغيره^(٢)، فيما سار صاحبُ القاموس على درب الأزهري فقال: "الشَّغْبَرُ، كَجَعْفَرٍ: ابْنُ آوَى، وبالزاي تصحيف"^(٣)، ومع تفاوت كلام العلماء في الإثبات والمنع لا نجد بدأً من إثبات اللفظين بلا تصحيف.



العَيْضُومُ:

يقول الأزهري: "وَقَالَ البَشْتِيُّ فِي (بَابِ الْعَيْنِ وَالضَّادِ): العَيْضُومُ: الْمَرْأَةُ الْكَثِيرَةُ الْأَكْلِ.

قُلْتُ: وَهَذَا تَصْحِيفٌ قَبِيحٌ، دَالٌّ عَلَى قِلَّةِ مَبَالَاةِ الْمُؤَلِّفِ إِذَا صَحَّفَ، وَالصَّوَابُ: العَيْصُومُ بِالضَّادِ، كَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: هِيَ الْعِصُومُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَثُرَ أَكْلُهَا، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا عِصُومٌ وَعِصُومٌ لِأَنَّ كَثْرَةَ أَكْلِهَا يَعْصِمُهَا مِنَ الْهَزَالِ وَيَقْوِيهَا"^(٤).

وما جعله الأزهريُّ مُصَحَّفًا أثبتته: الصاحبُ بنُ عباد^(٥)، وكراع

(١) التهذيب (ش غ ب ز): ١٩٢/٨، وينظر: اللسان (ش غ ب ز): ٣٦٢/٥.

(٢) الجمهرة: ١١٢٤/٢، والمحكم (ش غ ب ز): ٧٦/٦.

(٣) القاموس (ش غ ب ر): ٤١٧.

(٤) التهذيب: ٣٣/١ مقدمة الكتاب.

(٥) المحيط (ع ض م): ٥٢/١.

النمل^(١)، وابن فارس^(٢)، والسرقسطي^(٣)، والفيروزآبادي^(٤).

كما أثبتته ابن السكيت في أول كتابه (الألفاظ) بالضاد وفي آخره بالصاد، وقال: "والصواب بالصاد"^(٥)، كما وافقه ابن سيده فأورد اللفظ بالوجهين^(٦).



ومع كثرة المثبتين للكلمة بالضاد المعجمة نستطيع أن نقول إن الكلمة واردة عن العرب بالوجهين، مما يخرجها من دائرة التصحيف.

العيهقة:

يقول الأزهري: "قَالَ اللَّيْثُ: الْعَيْهَقَةُ: النَّشَاطُ. وَأَنْشُدُ:

إِنَّ لِرَيْعَانَ الشَّبَابَ عَيْهَقًا^(٧)

قلت: الذي سمعناه من الثقات العيهقة بالعين مُعْجَمَةٌ، بِمَعْنَى النَّشَاطِ، وَأَخْبَرَنِي أَبُو الْفَضْلِ الْمَنْذَرِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الصَّيْدَاوِيِّ عَنِ الرِّيَاشِيِّ عَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ: الْعَيْهَقُ: النَّشَاطُ، بِالْعَيْنِ. وَأَنْشُدُ:

كَأَنَا بِي مِنْ إِرَانِي أَوْلَقُ وَلِلشَّبَابِ شَرَّةٌ وَغَيْهَقُ

(١) المنتخب من كلام العرب لكراع النمل: ١٩٣.

(٢) مقاييس اللغة (ع ض م): ٣٤٧/٤.

(٣) الأفعال للسرقسطي: ١٠٦/٣.

(٤) القاموس (ع ض م): ١١٣٨.

(٥) كتاب الألفاظ لابن السكيت: ٨٨.

(٦) المحكم (ع ص م): ٤٥٨/١.

(٧) الرجز لرؤية في ديوانه: ١٠٩، وبلا نسبة في الجمهرة: ٩٤٥/٢، والمحكم:

١١١/١، واللسان (ع ه ق): ٢٧٧/١٠، والتاج: ٢٣١/٢٦.

قَالَ: فالغَيْهَقُ بِالغَيْنِ مَحْفُوظٌ صَحِيحٌ، وَأَمَّا الْعِيهَقَةُ بِالْعَيْنِ فَإِنِّي لَا أَحْفَظُهَا لِغَيْرِ اللَّيْثِ، وَلَا أُدْرِي أَهِيَ لُغَةٌ حَفِظْتَ عَنِ الْعَرَبِ، أَمْ الْعَيْنُ تَصْحِيفُ؟. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

تردّد الأزهريُّ في الحكم على (العيهقة) بالعين المهملة بمعنى النشاط، وقال: لا أدري أهِيَ لُغَةٌ حَفِظْتَ عَنِ الْعَرَبِ، أَمْ الْعَيْنُ تَصْحِيفُ؟.

وفي أَبْوَابِ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ (العين وَالْهَاءُ وَالْقَافُ) ذكر ابنُ سيده أن الْعِيهَقَةَ وَالْعِيهَقَ: النَّشَاطُ وَالسَّيْتَانُ^(٢)، وهو ما أكده ابنُ القَطَّاعِ^(٣)، ونشوان الحميري^(٤).

بينما خالف ابنُ دريد وابنُ خالويه فجعلوا اللفظَ بالمعجمة بمعنى التبختر في الْمَشْيِ^(٥)، فيما وافق الخليل على أن اللفظَ بالمهملة بمعنى النشاط^(٦)، وتبعه وتبعه صاحبُ بِنُ عباد^(٧)، وابنُ فارس^(٨).



(١) التهذيب (ع ه ق): ٩١/١، والرجز بلا نسبة في اللسان (ع ه ق): ٢٧٨/١٠، والتاج (ع ه ق): ٢٣٢/٢٦.

(٢) المحكم (ع ه ق): ١١١/١، وينظر: المقاييس ((ع ه ق): ١٧٢/٤.

(٣) الأفعال لابن القطّاع: ٤٠٨/٢.

(٤) شمس العلوم: ٤٨١٣/٧.

(٥) الجمهرة: ١١٧٢/٢، وينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه ٢٩٤، تح/ أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(٦) الجمهرة (ع ه ق): ٩٤٥/٢.

(٧) المحيط (ع ه ق): ٦/١.

(٨) مجمل اللغة (ع ه ق): ٦٣٤/١.

نتائج البحث

الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وبفضله وكرمه تُرفعُ الدَّرجات،
والصلاةُ والسلامُ على مَنْ خَتَمَ اللهُ بهِ الرسالات، وارضَ اللهمَّ عن آلهِ وصحبهِ
أولى الفضلِ والكرامات، وعنا معهم ما دامت الأرضُ والسماوات، أما بعد ...



فهذه بعضُ النتائجِ التي أُذِنَ اللهُ (ﷻ) لي باستخلاصها، من تلك
المُعاشيةِ الثريةِ مع أبي منصور الأزهري ومعجمه (تهذيب اللغة):

أولاً: كَشَفَ البحثُ عن جانبٍ مُهمٍّ من جوانبِ شخصيةِ الأزهريِّ، ألا وهو دِقَّتُهُ
وتحريه في إيرادِ الألفاظِ ومعانيها، مع حرصه الشديدِ على تقييمِ المصادرِ التي
ينقلُ عنها.

ثانياً: لم يكن الأزهريُّ حالَ تأليفه (التهذيب) كحاطبٍ ليلٍ ينقلُ كما اتَّفَقَ، وإنما
أقامَ مُعجمه على فكرةِ تهذيبِ ألفاظِ اللغةِ من غيرِ الصحيحِ، من خلالِ منهجهِ
الشاملِ في النقدِ اللغويِّ، مع حرصه الشديدِ على عدمِ التزيُّدِ في اللغةِ كما قرَّرَ
في مقدمة كتابه.

ثالثاً: استفادَ الباحثُ من أدبِ الأزهريِّ العالِي، وأخلاقِهِ الفاضلةِ في تعامله مع
شيوخِهِ ومعلميه، فقد كان (رحمه اللهُ تعالى) كلِّما ذكَّرَ تصحيفاً نسبته إلى اللبثِ،
تأدباً مع الخليلِ وتنزيهاً له عن الخُطِّ والخطأ، فله درُّه من إمامٍ، ورحمَ اللهُ
شيوخنا الأجلَاء، وأدبنا بأدبهم الجم.

رابعاً: يُعدُّ الجانبُ الصوتيُّ أحدَ أهمِّ الجوانبِ التي يُمكنُ من خلالها إثباتُ كثيرٍ من
الألفاظِ التي صحَّفها الأزهريُّ على بعضِ اللغويين، وأبرزُ مظاهر ذلك:

• ما يمكنُ حملُه على اختلافِ اللهجاتِ أو اللغاتِ، ويشمل:



مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَبْضَعِينَ بِالضَّادِ وَأَبْضَعِينَ، وَجُرْحٌ تَعَارَ بِالتَّاءِ وَالْعَيْنِ
وَتَعَارَ بِالتَّاءِ وَالْعَيْنِ، وَالْحَبِيرُ مِنَ السَّحَابِ وَالْخَبِيرُ بِالتَّاءِ، وَحَدَيْتِ الشَّاةُ
وَحَدَيْتِ، وَالْخُدْنَتَانِ: لِلأُدُنَيْنِ وَالْحُدْنَتَانِ، وَذُعَاعُ النَّخْلِ وَدُعَاعُهُ، وَالرَّصَعُ: فِرَاحُ
النَّحْلِ وَالرَّصَعُ، وَالرُّغَامُ: مَا يَسِيلُ مِنَ الأنْفِ مِنْ دَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَالرُّعَامُ،
وَالرُّحُزْبُ: الَّذِي قَدْ غَلِظَ وَقَوِيَ وَاشْتَدَّ، وَهُوَ الرُّحُزْبُ بِالحَاءِ وَالتَّاءِ، وَتَزَلَّغَتْ
رَجُلِي: أَي: تَشَقَّقَتْ، وَتَزَلَّغَتْ، وَالتَّشْوِيدُ: طُلُوعُ الشَّمْسِ وَارْتِفَاعُهَا، وَالتَّشْوِيدُ،
وَأَشَاحَ الفَرَسُ بِذَنَبِهِ، إِذَا أَرخَاهُ، وَأَسَاحَ، وَالعَبِيَّةُ: الرَّائِبُ مِنَ الألبانِ، وَالعَبِيَّةُ،
وَأَعَلَّتْ الإِبِلُ فَهِيَ عَالَةٌ، وَأَغْلَّتْهَا، وَشَيْخٌ غَاسٍ: قَدْ طَالَ عَمْرُهُ، وَعَاسٍ،
وَالكَرِيضُ: ضَرْبٌ مِنَ الأَقِطِ، وَالكَرِيصُ، وَالمَسْنُ: الضَّرْبُ بِالسَّوْطِ، وَالمَسْنُ،
وَأَنْظَحَ السُّنْبُلُ إِذَا رَأَيْتَ الدَّقِيقَ فِي حَبِّهِ، وَأَنْضَحَ.

• ما تقاربت ألفاظه ومعانيه واتحد المأخذ، وفيه: حشأت النار أي
عَشَيْتُهَا. وحشأت المرأة إذا عَشَيْتُهَا.

• ما تقاربت ألفاظه ومعانيه واختلف المأخذ، ويشمل: التَّأْرِيْبُ وَالتَّأْرِيْثُ،
وَرَجُلٌ مَيْرٌ وَمَيْثَرٌ، وَبَنَاتٌ بَحْرٌ وَبَنَاتٌ بَحْرٌ، وَتَعَرَّتِ القَدْرُ وَنَعَرَتْ، وَالأَخْزَلُ
وَالأَجْزَلُ، وَالإِخْصَافُ وَالإِخْصَافُ، وَفَرَسٌ أَدْقَى وَأَدْفَى، وَأَرعَجَنِي الأَمْرُ
وَأَزعَجَنِي، وَجَبَلٌ عُمْدَانٌ وَعُمْدَانٌ، وَمَا يُعَوِّرُ لفلانِ الشَّيْءَ إِلاَّ أَخَذَهُ وَمَا يُعَوِّرُ
بِالزَّيِّ، وَالمَلَّاعُ وَالمَلَّاعُ بِالفَاءِ، وَالمَنْشَطُ وَالمَنْشَطُ.

خامساً: كما يشترك الجانب الدلالي أيضاً في أسباب التصحيف، فمن الألفاظ التي
حكَمَ الإمام عليها بالتصحيف ما يدخل في دائرة:

• المشترك اللفظي وهي ألفاظ: الجادِبُ، والجِواءُ، والعدوية، والقُحُ،
والنَّقِيبَةُ مِنَ النُّوقِ، وَالنُّعْرُ.

• ومنها ما يعد من المترادف، وهي: الاحتزالُ والاحتزاكُ باللام وبالكَافِ،
وَالعِيانُ: لِلذِّكْرِ مِنَ الضَّبَاعِ، وَالعِثْيَانُ بِالتَّاءِ.

• ومنها ما اختلفت ألفاظه لاختلاف المأخذ الاشتقاقي، ويشمل:

الجَدَّادُ والحدَّادُ للخمَّار، والجَوْرَفُ والجَوْرَقُ: للظَّليم، والمرَّنب: جُرْدٌ في عِظَمِ اليرْبُوعِ قَصِيرُ الذَّنْبِ، وهو الفَرْتَبِ، بِالفَاءِ المَكسُورةِ،
سادساً: أحياناً يحكم الأزهريُّ على ألفاظٍ بالتصحيح مع ثبوتها في اللغة، بسبب عدم وصولها إلى علمه، مثل:

• البَرِّخُ، ومعناها الجَرْفُ بلغة عُمان، وقيل عبرانية، أو سريانية، فلعلَّ تعريبَ الكلمةِ مما أخفاها على الأزهري.

• ومنها ما أجمع أئمة اللغة على ثبوته، مثل: الرَّمْطُ: لمجمَعِ العُرْفُطِ ونحوه من شَجَرِ العِضاه كالغِضَّة، والرِّمَّة، بالنُّون: ضَرَبٌ من الشَّجَرِ، وزيق الشمس -بالزاي-: وهو لعابها في الهَوَاءِ، والشَّغْبُ بِالزاي: لابِنُ آوى، والعَيْضُومُ: للمرأة الكَثيرةُ الأكلِ، وضربته فانعقر، والعَيْهَقَةُ: النشاط.

سابعاً: وبهذه الأسباب -مجتمعةً- وغيرها أمكن إخراج كثيرٍ من الألفاظ من دائرة التصحيح، فقد أورد الأزهري في معجمه حوالي (٧٦) ستة وسبعين لفظاً حكم عليها بالتصحيح، لم نسلِّم له إلا باثنتين وعشرين (٢٢) لفظاً فقط، يعني أقل من الثلث، مع إبعاد باقي الألفاظ -التي تبلغ نسبتها أكثر من الثلثين- عن التصحيح.

ثامناً: أثبت البحثُ ارتباطَ قضيةِ التصحيحِ ببعضِ القضايا اللغوية، كما جاء في: بَنَاتُ بَحْرٍ، وبَنَاتُ بَحْرٍ، فهي بالخاء سحائبٌ ضعيفةٌ لا تُجاوز إلى البر، أما بالخاء فهي أقوى لمجاورتها البحر إلى البر، وفي هذا قوة اللفظ لقوة المعنى، فالخاء لرفقتها جُعِلَتْ للسحائب الضعيفة، بينما جُعِلَتْ الخاءُ لغلظها لما هو أقوى منه.

تاسعاً: يُلاحظ أنّ الأزهريّ أطلقَ التصحيفَ على التغيير في ضبطِ الكلمةِ بالشكل بين الضم والفتح كما في قولهم: شلّت يده، والصَّوَاب: شلّت يده، وكأنه يميل إلى القول بعدم التفرقة بين التصحيف والتحريف.

عاشراً: تعجّل الأزهريّ في حكمه بتصحيف بعض الألفاظ عند الخليل، بينما أوردها الخليل بالوجهين، كما في: الجَادِب والخَادِب، والإخْصَاف والإخْصَاف، والزُّحْرُب والزُّحْرُب، والخبيث والخبيث، وتزَلَّغَتْ يده وتزَلَّغَتْ، وشيخُ غاسٍ: بمعنى طال عمره، وبالعين أيضاً، واللِّقَاعُ بالقاف: الكِسَاءُ الغليظُ، وهو اللِّفَاعُ، ومسنّه بسوِّطٍ مسنّاً، أي: ضربه، وبالشين أيضاً.

حادي عشر: لم يسلم الأزهريّ نفسه من داءِ التّصحيف، ففي حديثه عن النّشْطُ بمعنى اللّسع في سرّعةٍ واختلاسٍ، قال: هَذَا تَصْحِيفٌ مُنْكَرٌ، وصوابه التّشْطُ بالتّاء، وبالتحقيق تبين التصحيف في نص الأزهري، إذ اللفظ بالنون والطاء (النّشْط) وليس بالتّاء، وهو ما أكده أئمةُ اللغة.



أهم المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية لأبي المنذر العوتبي، تح/ د. عبد الكريم خليفة، وآخرين، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تح/ د. عز الدين التنوخي، المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- الإبل للأصمعي، تح/ د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر، دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الإتياع لأبي علي القالي، تح/ كمال مصطفى، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني لتقي الدين الدقيقي المصري، تح/ يحيى عبدالرؤوف جبر، الناشر: دار عمار- الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- آثار البلاد وأخبار العباد للقرظيني، الناشر: دار صادر- بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لابن حيان الأندلسي، تح/ رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة للزمخشري، تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الاستنكار لابن عبدالبر، تح/ سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تح/ علي محمد معوض- وعادل أحمد عبدال موجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.



- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تح/ عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تح/ محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الأصمعيات، تح/ أحمد محمد شاكر- وعبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف- مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٨٤م،
- الأضداد لابن الأنباري، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الأفعال للسرقسطي، تح/ حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الناشر: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلنوسى، تح/ الأستاذ مصطفى السقا- والدكتور حامد عبدالمجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك، تح/ سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الأمالي لأبي علي القالي، تح/ محمد عبدالجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.



- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح/ الدكتور عبدالمجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- البارع في اللغة لأبي علي القالي، تح/ هشام الطعان، الناشر: مكتبة النهضة بغداد- دار الحضارة العربية بيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- البلدان لابن الفقيه، تح/ يوسف الهادي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- بهجة المحافل وبغية الأمثال في تلخيص المعجزات والسير والشمائل ليحيى بن أبي بكر العامري الحرصي، الناشر: دار صادر- بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تح/ عبدالكريم الغزبائي وآخرين ، سلسلة التراث العربي من إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، تح/ عبد الغني الدقر، دار القلم دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لشهاب الدين الفهري المقرئ اللغوي المالكي، تح/ د. عبدالملك بن عيضة الثبيتي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- تحقيق النصوص ونشرها للعلامة عبدالسلام هارون، مؤسسة الحلبي بالقاهرة، مطبعة المدني ط٢، ١٩٦٥م.
- تصحيح التصحيف وتحريير التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح/ السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبدالنواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- تصحيح الفصيح لابن دُرستويه، تح/ د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.



• تصحيفات المُحدِّثين لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، تح/ محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة- القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.

• تصحيفات المُحدِّثين للحسن العسكري دراسة لغوية تحليلية د. أحمد طه سلطان، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

• التفسير البسيط للنيسابوري، تح/ لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

• تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

• تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لابن جرير الطبري، تح/ أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

• التفقيفة في اللغة للبندنجي، تح/ د. خليل إبراهيم العطية، الناشر: الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٦م.

• تقويم اللسان لابن الجوزي، تح/ د. عبد العزيز مطر، ط٢، ٢٠٠٦م، الناشر: دار المعارف.

• التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.

• التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر، تح/ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، ١٣٨٧هـ.



• تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، تح/ عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

• توجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر بن صالح السمعوني الجزائري، تح/ عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

• ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، دار المعارف، القاهرة.

• الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري، تح/ د. أحمد عبدالنواب عوض، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٣١٩هـ/ ١٩٩٩م.

• الجرائم لابن قتيبة الدينوري، تح/ محمد جاسم الحميدي، قدم له: الدكتور مسعود بويو، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق.

• جمهرة اللغة لابن دريد، مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدرآباد ط١، ١٣٤٤هـ.

• الجيم لأبي عمرو الشيباني، تح/ إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

• حصر حرف الظاء للمهدوي، تح/ حاتم الضامن، الناشر: دار البشائر، دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

• حياة الحيوان الكبرى للدميري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

• الخصائص لابن جني، تح/ د. محمد علي النجار، الدار العلمية (د ت).

• درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تح/ عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط١، ١٤١٨/ ١٩٩٨.

- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- الذخائر والعبريات للبرقوقي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- رسالة في علوم الحديث وأصوله لكامل الدين الطائي، تقديم/ محمد خليفة التونسي، بغداد ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- الروضُ الأنفُ للسهيلي، تح/ عمر عبدالسلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
- سبل السلام للصنعاني، دار الحديث، (د.ت).
- سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، المؤلف: محمد بن يوسف الصالحي الشامي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالوجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال: ٩٨، مكتبة أضواء السلف.
- سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي) لمحمد بن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- سيرة ابن هشام، تح/ مصطفى السقا وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م.
- الشاء للأصمعي، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور صبيح التميمي، دار النشر: دار أسامة- لبنان/ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.



- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح ديوان الحماسة للأصفهاني، تح/ غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، تح/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تح/ أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للحسن العسكري، تح/ أ. عبدالعزيز أحمد، القاهرة ١٩٦٣م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر للملا علي القاري، تقديم الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، تح/ محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم- لبنان/ بيروت، الطبعة: بدون.



- شرح النووي على صحيح مسلم، الناشر: دار إحياء التراث العربى- بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمنى، تح/ د. حسين بن عبدالله العمري وآخرين، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، دار الفكر (دمشق- سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تح/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ط٤، ١٩٩٠م.
- طرح التثريب في شرح التقريب للحافظ العراقي، تح/ حمدي الدمرداش محمد، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- العدد في اللغة لابن سيده، تح/ عبدالله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- العربية خصائصها وسماتها د. عبدالغفار هلال، مطبعة الجبلاوي، ط٤، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- علم الأصوات د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- علم الصوتيات د. عبدالله ربيع ود. عبدالعزيز علام، مكتبة الرشد، ط٣، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- علم اللغة العصبى د. إبراهيم عبدالعزيز أبو حميد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (١٨) ذو القعدة ١٤١٧هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعلامة بدر الدين العيني، تح/ عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- العين للخليل بن أحمد، تح/ د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائى، سلسلة المعاجم والفهارس.



- غريب الحديث لابن الجوزي، تح/ د. عبدالمعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- غريب الحديث لابن قتيبة، تح/ د. عبدالله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
- غريب الحديث لأبي عبيد، تح/ د. محمد عبدالمعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- غريب الحديث للحربي، تح/ د/ سليمان بن إبراهيم العايد، دار المدني، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- غريب الحديث للخطابي، تح/ عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح/صفوان عدنان داودي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٤/١٤١٥هـ.
- الفاخر للمفضل بن سلمة، تح/ عبدالعليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٠هـ.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تح/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تح/ علي الشبل، دار السلام الرياض، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله (ﷻ) وفي المشهور من الكلام، لأبي عمرو الداني، تح/ حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر- دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.



- الفرق لابن أبي ثابت اللغوي، تح/ حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط ٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الفرق لأبي حاتم السجستاني، تح/ حاتم الضامن، الناشر: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تح/ عبدالرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تح/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- كتاب الألفاظ لابن السكيت، تح/ د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٨م.
- الكتاب لسبويه، تح/ عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي تح/ علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن الرياض.
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية، لأبي إسحاق الطرابلسي، تح/ السائح علي حسين، الناشر: دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة- طرابلس- الجماهيرية الليبية.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت، تح/ أوغست هفتر، الناشر/ مكتبة المتنبي- القاهرة.
- كيف تحقق مخطوطاً تراثياً د. حمدي عبدالفتاح، مكتبة الآداب، ط ٢، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
- لسان العرب لابن منظور ، تح/ عبدالله علي الكبير وآخرين ، دار المعارف.



• الملحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

• اللع في العربية لابن جني، تح/ فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية- الكويت.

• اللهجات العربية في التراث د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

• ليس في كلام العرب لابن خالويه، تح/ أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

• مجمع الأمثال للميداني، تح/ محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار المعرفة- بيروت، لبنان.

• مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين محمد ظاهر بن علي الصديقي الهندي الفتّي الكجراتي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

• مجمل اللغة لابن فارس، تح/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

• المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث للأصبهاني المدني، تح/ عبدالكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

• المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تح/ د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.



- مختار الصحاح للرازي، تح/ يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت- صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المخصص لابن سيده، تح/ خليل إبراهيم جفال، الناشر دار إحياء التراث العربي- بيروت ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- المدخل إلى علم أصوات العربية د. غانم قدوري الحمد، منشورات المجمع العلمي، ٥١٤٢٣.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تح/ محمد عبدالخالق عزيمة، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب، الناشر: جمهورية مصر العربية- وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- مرصد الاطلاع لصفي الدين البغدادي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح/ شعيب الأرنؤوط، إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تح/ محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٩م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- المطلع على أبواب المقنع للبعلي الحنبلي، صنع/ محمد بشير الإدلبي، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.



- معاني القرآن للفراء، تح/ محمد علي النجار وآخرين، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة الدينوري، تح/ المستشرق د. سالم الكرنكوي، وعبدالرحمن اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن، بالهند [ط١، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م]، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تح/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.
- معجم ديوان الأدب للفارابي، تح/ د. أحمد مختار عمر، ومراجعة: د. إبراهيم أنيس، طبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- المغازي للواقدي، تحقيق: مارسدن جونز، الناشر: دار الأعلمي- بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، تح/ محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، سوريا.
- مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السكيت د / أحمد طه سلطان، دار البشرى للطباعة والنشر القاهرة، ط الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م.



- مقاييس اللغة لابن فارس، تح/ عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- مقدمة ابن الصلاح لتقي الدين المعروف بابن الصلاح، تح/ نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- مقدمة في علم أصوات العربية د. عبدالفتاح البركاوي، ط٣، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
- المنتخب من غريب كلام العرب لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل)، تح/ د. محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- المنتقى شرح الموطأ للباقي القرطبي، الناشر: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٣٢هـ.
- نثر الدر في المحاضرات للآبي، تح/ د. عبدالغني محفوظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدياء لكامل الدين الأنباري، تح/ إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تح/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

